جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع الديموغرافيا و الأنثروبولوجيا

المطبوعة العلمية

في مقياس

الجغرافيا اللغوية

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر

تخصص علم اجتماع الاتصال

إعداد د. معمري جميلة

أستاذة محاضرة – أ- قسم علم الاجتماع الديموغرافيا

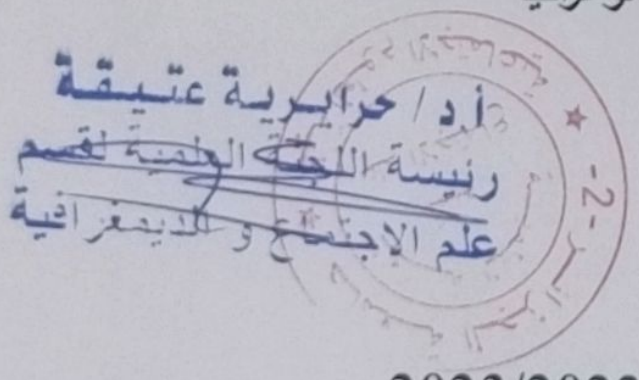

السنة الجامعية : 2023/2022

البرنامج

مقدمة :

مفهوم اللغة

اللغة كظاهرة اجتماعية

اللغات القديمة واللغات المعاصرة

اللغة واللهجة

أنواع اللغة

علم الاجتماع التطبيقي والجغرافيا اللغوية

الجغرافيا اللغوية

التخطيط اللغوي المسألة اللغوية في الجزائر

النزاع اللغوي

الثقافة و اللغة

علاقة اللغة باللغات

مقدمة :

إن علاقة اللغة بالمجتمع تعبر عن ارتباطها بتاريخه وحضارته وفكره، وكانت ولا زالت هذه العلاقة محل اهتمام العديد من الدارسين في مختلف الجوانب المعرفية خاصة منها الإنسانية والاجتماعية. فاللغة هي أساس وركيزة للحضارة وهي ناقلة لها، وهي كذلك حافظة وناطقة لمظاهرها مادية كانت أم فكرية.

إن قيمة اللغة تكمن في كونها تجعل الأفراد الذين يتكلمون بها جماعة موحدة تتجانس ألسنتهم وعقليتهم فيكوّنون وحدة حضارية. هذا على المستوى الحضاري أما على المستوى الاجتماعي فإن حاجة البشر للغة هي التعبير عن رغبتهم في الاتصال من أجل إشباع الحاجات المختلفة وكذالك من أجل التواصل العاطفي والروحي، إضافة إلى فرض السيطرة على الآخر واستغلاله. حيث يرى العديد من المختصين أنه لا وجود لرموز لغوية خارج نطاق استعمالها الاجتماعي، ويعد الاتصال من أهم وظائف اللغة. نظراً لأهمية هذا الأسلوب في الاتصال، فقد اهتم العديد من الباحثين بدراسته من مختلف الجوانب،وهي الإثنولوجيا اللغوية، والأنثروبولوجيا اللغوية وعلم الاجتماع اللغوي. الذي يعتبر اللغة كظاهرة اجتماعية،إذ يسعى لدراستها في إطار علاقتها بالظواهر الاجتماعية الأخرى، كما يهتم بفحص السياق الاجتماعي، والتنوعات اللغوية، وكذلك الانتماءات الاجتماعية للمتكلم وعلاقته بمواقف الكلام الرسمية وغير الرسمية، ويهتم أيضاً بالمستويات الثقافية للجماعات. ومن الإسهامات التي يقدمها في هذا المجال أنه يتناول اللغة من حيث أنها تساعد الأفراد على إقامة علاقات مع بعضهم البعض، من أجل نقل التصورات المشتركة والآراء والمعتقدات والتي هي نابعة من المخيلة الجماعية، إن المخيال* اللغوي باعتباره جزءاً من هذه المخيلة يحمل قوة رمزية تساعد في تشكل التمثلات الاجتماعية لأفراد، والتي تنعكس في سلوكاتهم وفي حياتهم اليومية. وبهذا تعتبر الظاهرة اللغوية من أشد الظواهر تعقيداً مقارنة مع الظواهر المدروسة في المجالات المعرفية الأخرى.

وقد تجلى امتزاج علم الاجتماع اللغوي بعلم اللهجات في مستوى وصف اللهجات العامية وتفسير نشأتها وتطورها، وعمليات تفاعلها، وتعايشها وصراعها مع بعضها البعض، وكذلك مع اللغات الفصحى؛ ممّا يستدعي الحديث عن اللغات الأم وتفاعلها مع المحيط السوسيو–لغوي. ويعتبر موضوع اللغة من المواضيع التي أثارت الكثير من الجدل في كل المستويات، سواء كانت أكاديمية علمية، سياسية، اجتماعية أو ثقافية، وهذا ما أدى إلى بروز تخصصات معرفية في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية تهتم بقضايا اللغة من جوانبها الثقافية والاجتماعية وقد وردت في هذا المجال على مستوى المجتمع الجزائري العديد من الدراسات التي تناولت بإسهاب سياسة التعريب وآثارها على المؤسسات الاجتماعية.

وكذلك دراسات خاصة باللغات الأجنبية ومكانتها في المنظومة التربوية، إضافة إلى دراسات خاصة بالخطاب الشبابي واستراتيجياته ثم مجالاته الاجتماعية وأخيراً دراسات خاصة باللغات والامتزاجات المغاربية لكن تبقى هذه الدراسات غير كافية مقارنة مع الوضعية السوسيو–لغوية المعقدة التي يفصح عنها المجتمع الجزائري، فهو يظهر للدارس بتنوعات لهجية متعددة متفاعلة ومتداخلة ومتأثرة بعضها ببعض. ولقد جاء في دراسات المختصين أن اللهجات العربية في الجزائر تعيش تغيرات صريحة وهي ناتجة عن آثار التمدرس الكبير وعن سياسة التعريب، وكذلك عن انتشار وسائل الإعلام الجماهيرية وهذا ما سيقود إلى توحيد النمط.

تهدف هذه المطبوعة العلمية إلى إلقاء الضوء على السياسات اللغوية في الجزائر واللهجات وتفاعلها في المحيط السوسيو–لغوي في الجزائر. وكذلك الجغرافيا اللغوية كعلم قائم بذاته من خلال التطرق إلى مفاهيم متعددة هي في الأصل أساسية في البرنامج الموجه لطلبة تخصص علم الاجتماع اللغوي في مقياس الجغرافيا اللغوية مثل اللغة، اللهجة، التخطيط اللغوي، الصراع اللغوي، الجغرافيا اللغوية والأطلس اللغوي. سنوضح من خلال ما يلي الجوانب الأساسية للمطبوعة التي ستغطي محاور البرنامج بالتفصيل.

مفهوم اللغة :

تعد اللغة الظاهرة الإنسانية الأكثر تعقيداً وإبداعاً، فهي ليست مجرد رصيد من المفردات أو أداة تقنية لنقل المعلومات، بل هي الوجود الجوهري للفكر الإنساني والوعاء الذي ينصهر فيه التاريخ والثقافة. وإذا ما عدنا إلى الجذور الاصطلاحية، يرى جمع من اللسانيين المحدثين أن مصطلح "اللسان" هو الأسبق تاريخياً في الاستخدام العربي، حيث لم تكن العربية في مهدها تعرف مصطلح "اللغة" بالمعنى الاصطلاحي المعاصر، بل استعملت "اللسان" كما ورد في القرآن الكريم في مواضع عدة تعبيراً عن أداة البيان والتواصل، بينما يذهب باحثون مثل محمود عكاشة إلى أن كلمة "لغة" ذاتها قد لا تكون ذات أصل سامي خالص، بل يُحتمل رجوعها إلى الكلمة اليونانية "لوغوس (Logos) "التي تعني الكلمة أو العقل، والتي تسرّبت إلى العربية في وقت مبكر وتطورت دلالتها عبر العصور نتيجة الاحتكاك الحضاري.

هذا التداخل التاريخي يفرض علينا فهم كيف استطاع علماء اللسانيات تحديد موضوع دراستهم لتكون مادة صالحة للدرس والبحث العلمي المستقل، تدرس كما هي ولذاتها بعيداً عن الانطباعات الذاتية أو الأحكام المعيارية، وذلك بغية الوصول إلى القوانين الكلية التي تحكمها. لقد أدرك اللغويون أن تطور هذا العلم وفك شفراته مقرون بضرورة الانفتاح على مجالات معرفية أخرى كعلم الاجتماع والتاريخ وعلم النفس الأنثروبولوجيا وعلم وظائف الأعضاء وعلم التشريح. وفي هذا الصدد، يؤكد المنهج اللساني الحديث أن العلاقة الرابطة بين اللسانيات وهذه العلوم هي علاقة حميمة وتكاملية؛ فهذه العلوم تعير اللسانيات معطيات حيوية أحياناً، وتساعدها على رسم الحدود المنهجية بين الظواهر أحياناً أخرى. فعلى سبيل المثال، يساهم علم التشريح ووظائف الأعضاء في فهم الآليات الفيزيائية لإنتاج الأصوات، بينما يسلط علم الاجتماع الضوء على كيفية تحول الأنظمة الصوتية إلى مؤسسات اجتماعية وعرفية تضمن التواصل بين أفراد الجماعة.

ومع هذا الانفتاح، حرص اللغويون على الحفاظ على خصوصية دراسة اللغة داخل علم اللغة ووفقاً للقوانين التي يحددها اللغويون أنفسهم، بعيداً عن الوصاية الفلسفية أو المنطقية القديمة. ويتفق علماء اللسانيات على أن موضوع علم اللغة يجب أن يدرس على أساس المنهج العلمي والموضوعي، وهو ما يستدعي فحصاً دقيقاً لمستويات اللغة الأربعة: المستوى الصوتي الذي يدرس مخارج الحروف وصفاتها، والمستوى الصرفي المعني ببنية الكلمة وتصريفها، والمستوى النحوي الذي يبحث في تأليف الجمل

ونظمها، وصولاً إلى المستوى الدلالي الذي يتقصى المعاني وعلاقتها بالرموز. إن هذا التوجه المنهجي ينقل اللغة من كونها مجرد "أداة" مستعملة إلى كونها "موضوعاً" للبحث العلمي، حيث يتم تحليل العلاقات القائمة بين عناصرها بوصفها نسقاً متكاملاً يتسم بالاستمرارية والتغير في آن واحد، وهو ما سمح بتحويل الدراسات اللغوية من مجرد وصف أدبي إلى علم دقيق يهدف إلى استنباط القوانين العامة التي تحكم اللسان البشري في مختلف تجلياته الحضارية والذهنية.

وسيتم تحديد مفهوم اللغة من خلال تعاريف خاصة ببعض الباحثين العرب والغربيين مع التطرق إلى ما هو لساني وما هو اجتماعي في هذه التعاريف.

تعريف أبو الفتح عثمان ابن جني :

تعد الظاهرة اللغوية في الفكر العربي القديم مرآة تعكس عمق التحليل واستبصار القوانين الكلية التي تحكم اللسان، ويبرز في هذا السياق أبو الفتح عثمان بن جني كواحد من أعظم المنظرين الذين أرسوا دعائم فقه اللغة وعلومها. ولد ابن جني بالموصل في القرن الرابع الهجري (322 – 392هـ)، ونشأ في بيئة علمية خصبة حيث تلقى النحو على يد أحمد بن محمد الموصلي الأخفش، وعاش في العصر العباسي الذي شهد أوج الازدهار المعرفي، متبعاً في دراساته المنهج البصري الذي تميز بالتدقيق والقياس. لقد بلغ ابن جني مكانة علمية بارزة، وتجلت عبقريته في قدرته الفائقة على الاستقصاء والتعمق في التحليل، فلم يكتفِ برصد الظواهر السطحية للغة، بل كان ينفذ إلى جوهرها مستنبطاً المبادئ والأصول من الجزئيات الدقيقة، وهو ما جعل أبحاثه تتسم بصبغة فلسفية ومنطقية نادرة.

اشتهر ابن جني ببراعته في حسن تصريف الكلام والبحث المعمق في دلالات الكلمات، حيث وضع أصولاً مبتكرة في "الاشتقاق الكبير" ومناسبة الألفاظ للمعاني، باحثاً في العلاقة الطبيعية والوضعية بين الجرس الصوتي والقيمة الدلالية. ومن بين مؤلفاته التي تجاوزت الخمسين كتاباً، يظل كتاب "الخصائص" العلامة الفارقة في تاريخ اللسانيات العربية، إذ تناول فيه بنية اللغة وفلسفتها وأصولها بأسلوب منهجي سابق لعصره. وفي هذا المرجع، صاغ ابن جني تعريفه الشهير للغة بوصفها " **أصواتاً يعبر بها كل قوم عن أغراضهم**" ؛ وهو تعريف لا يقف عند حدود الوصف السطحي، بل يغوص في ماهية اللغة كظاهرة مركبة تجمع بين مادية الصوت وبين الوظيفة الاجتماعية التداولية.

إن المتأمل في هذا التعريف يدرك أن ابن جني قد فطن مبكراً إلى أن اللغة فعل يجمع بين ما هو فردي متمثل في "إنتاج الصوت" كعملية فسيولوجية، وبين ما هو جماعي متمثل في "دلالات الأصوات" التي لا تكتسب شرعيتها إلا من خلال الاتفاق والمواضعة بين أفراد القوم. وبذلك، يكون ابن جني قد سلط الضوء على جوهر العملية الاتصالية، حيث تصبح الأصوات "أغراضاً" مفهومة بفضل العرف الاجتماعي، مما يجعل تعريفه هذا يلتقي في جوهره مع أرقى ما وصلت إليه اللسانيات الحديثة في تفسير الظاهرة اللغوية كنسق اجتماعي وصوتي في آن واحد. هذا الربط بين "القوم" و"الأغراض" يؤكد أن اللغة عند ابن جني ليست مجرد قوالب جامدة، بل هي كائن حي يتنفس داخل الجماعة اللغوية ويحقق مقاصدها الحيوية والبيانية.

تعريف ابن خلدون :

وفي سياق البحث عن الماهية الوظيفية للغة، يبرز الفكر الخلدوني برؤية سوسيولوجية مبكرة، حيث يرى ابن خلدون في مقدمته الشهيرة **أن اللغة في جوهرها هي عبارة المتكلم عن مقصوده، معتبراً تلك العبارة فعلاً لسانياً ناشئاً بالضرورة عن القصد بإفادة الكلام. ولا يقف ابن خلدون عند حدود الوصف الخارجي، بل يذهب إلى أبعد من ذلك حين يؤصل للغة كـ "ملكة" متقررة في العضو الفاعل لها وهو اللسان**، وهي ملكة لا تتشكل إلا عبر الممارسة والتعود. ويتضح من خلال هذا الطرح أن اللغة عند ابن خلدون نشأت لغاية اتصالية بحتة؛ فهو يربط الفعل اللساني ربطاً عضوياً بالغاية التفاعلية التي تهدف إلى التفاهم وتبادل المقاصد بين البشر. كما يضيف ابن خلدون بُعداً هاماً يتمثل في الخاصية التنوعية والنسبية للغات، فهي تختلف من أمة إلى أخرى تبعاً لاختلاف "الاصطلاحات" التي يتواضع عليها كل مجتمع، مما يجعل اللغة ظاهرة اجتماعية متغيرة ترتبط ببيئة الناطقين بها وثقافتهم، وتنتقل عبر التنشئة والاجتماع البشري كأداة لا غنى عنها لبناء العمران.

تعريف دي سوسير

يرى أن الظاهرة اللسانية تقدم لنا دائماً مظهرين متصلين لا يستغني أحدهما عن الآخر، لا يمكننا الاقتصار في اللغة على الصوت فقط كما لا يمكننا فصل الصوت عن تعبير الفم ، إذن الصوت بما فيه (الفم، اللسان، الحنجرة، الرئتين) والسمع.

ويتسائل دي سوسير إذا أقررنا أن الصوت شيئ بسيط، هل هو من يصنع التخاطب؟ ويجيب بل هو أداة الفكر، فهو يعتبر أن للتخاطب جانب فردي وآخر اجتماعي ولا يمكننا فهم الواحد بدون الآخر.

أما عن العلاقة بين اللغة والتخاطب (Langue et Langage) فهو يخبرنا أن اللغة هي جزء من التخاطب فهي نتاج اجتماعي، فاللغة موضوع محدد بدقة فهي خليط من الظواهر الخاصة بالتخاطب إذ تعتبر الجانب الاجتماعي له. ومن خصائص اللغة أنها خارجة عن نطاق الفرد، فهو بمفرده لا يمكن له خلقها او تعديلها فهي موجودة بسبب اتفاق بين مجموع أفراد طائفة ما، ولا يمكن للفرد إدراكها إلاّ عن طريق التعلم.

نلاحظ من خلال هذا التعريف تردد الكلمات التي توحي بفكرة القهر والإلزام واللتان تتميز بهما اللغة فسوسير يقول أنها خارجة عن نطاق الفرد وأنه لا يدركها إلا عن طريق التعلم وهذا ما يظهر تأثره بالتعريف الذي قدمه دوركايم عن الظاهرة الاجتماعية.

تعريف إدوارد سابير

يعرف اللغة بأنها نظام بشري غير غريزي لتبليغ الأفكار والأحاسيس والرغبات، من أجل التواصل في الأفكار والأحاسيس والرغبات عن طريق نظام رمزي ابتكر من أجل هذا الغرض، إن هذه الرموز ذات طابع سمعي تنتج عن أعضاء الكلام. يمكن أحياناً أن تؤثر الأصوات الغريزية التي ينتجها الإنسان والوسط الطبيعي على مظاهر التخاطب لكنه لا يوجد قاعدة غريزية واضحة في التخاطب البشري.

القول بوجود طرق اتصال بين البشر أو الحيوانات هي نتيجة الأصوات الغريزية مقبول لكن ليست ما يسمى بالتخاطب وفق فهمنا له.

نلاحظ من تعريف سابير للغة أنها نظام أوجده البشر للتواصل فيما بينهم عن طريق رموز استحدثوها لنقل الأفكار والأحاسيس، كما أنه يستبعدها من منطقة الغريزة إذ يرى أن اللغة أعلى مستوى منها.

اللغة كظاهرة اجتماعية :

لقد أدرك اللغويون عبر العصور أن تطور علم اللغة لا يمكن أن يتم بمعزل عن المجالات المعرفية الأخرى؛ فاللغة تتقاطع مع علم الاجتماع، والتاريخ، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا، وحتى علوم وظائف الأعضاء والتشريح. وفي هذا السياق، أكد فرديناند دي سوسير في دروسه أن العلاقة بين اللسانيات والعلوم الأخرى هي علاقة حميمة وتكاملية، حيث تتبادل هذه العلوم المعطيات وترسم الحدود المنهجية فيما بينها. ومع ذلك، يظل المبدأ الأساسي هو دراسة اللغة وفق القوانين التي يحددها اللغويون أنفسهم، مع التركيز على مستوياتها الأربعة الأساسية: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية. ومن هنا، يبرز أبو الفتح عثمان بن جني كواحد من أعظم المنظرين في التراث العربي، حيث قدم في كتابه "الخصائص" تعريفاً سابقاً لعصره، واصفاً اللغة بأنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم. هذا التعريف يجمع بعبقرية بين مادية الصوت وبين الوظيفة التداولية والاجتماعية، مؤكداً أن اللغة فعل يجمع بين الإنتاج الفردي للصوت وبين الاتفاق الجماعي على دلالاته، وهو ما يمنحها صبغتها كمؤسسة اجتماعية لا غنى عنها.

وفي إطار تعميق المنظور الاجتماعي، يبرز فكر ابن خلدون الذي قدم رؤية سوسيولوجية مبكرة في "مقدمته"، حيث اعتبر اللغة عبارة المتكلم عن مقصوده، وفي هذا الطرح يرسخ فكرة أن اللغة نشأت لغاية اتصالية بحتة، تهدف إلى التفاهم بين البشر عبر "الاصطلاحات" المتواضع عليها، مما يجعل التنوع اللغوي انعكاساً للتنوع الحضاري والعمراني. وتلتقي هذه الرؤية مع ما ذهب إليه اللسانيون المحدثون مثل علي عبد الواحد وافي وتمام حسان، اللذين أكدا أن اللغة نظام من العلامات الصوتيّة المتواضع عليها، وهي "مؤسسة اجتماعية" تخضع لقوانين التطور الاجتماعي والممارسة الجماعية، فلا يمكن تصور لغة خارج إطار المجتمع، كما لا يمكن تصور مجتمع مستقر دون نظام لساني يوحد مشاريعه وتواصله.

بالانتقال إلى الفكر الغربي، نجد أن فرديناند دي سوسير أحدث ثورة منهجية حين عرف اللغة كنسق من العلامات يعبر عن الأفكار، مفرقاً بدقة بين "اللغة" كنظام مجرد و"الكلام" كفعل فردي. بالنسبة لسوسير، اللغة هي الجزء الاجتماعي من الملكة اللسانية، وهي مستقلة عن الفرد، بل هي "عقد" يبرمه المجتمع وتُفرض قوانينه على الجميع. هذا البعد الاجتماعي تعزز مع إدوارد سابير الذي وصف اللغة

بأنها وسيلة إنسانية خالصة وغير غريزية، تُكتسب بالتعلم والتنشئة ولا تُورث بيولوجياً، وهي تهدف إلى نقل الانفعالات والرغبات عبر رموز يُنتجها الإنسان إرادياً. أما نعوم تشومسكي، فقد أضاف بعداً ذهنياً لهذا التراكم المعرفي، معتبراً اللغة ملكة فطرية وقدرة إبداعية تمكن الإنسان من إنتاج جمل لا متناهية من عناصر محدودة، مما يجعل اللغة ظاهرة تجمع بين الفطرة البيولوجية والممارسة الاجتماعية المعقدة.

إن تركيب هذه الآراء يظهر أن اللغة كظاهرة اجتماعية ليست مجرد مرآة للمجتمع، بل هي المحرك الأساسي له؛ فهي التي تشكل وعي الأفراد وتنظم علاقاتهم وتجاربهم المشتركة. ويرى أندري مارتينيه أن الوظيفة التواصلية هي التي تشكل بنية اللغة، حيث يتكيف النظام اللساني باستمرار ليلبي حاجات الجماعة بأقل جهد ممكن. وبذلك، تصبح اللغة كائناً حياً ينمو ويتطور في حضن الجماعة، وتكتسب رموزها قيمتها من خلال "المواضعة" أو الاتفاق الجمعي. إن دراسة اللغة اليوم، بمستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، تهدف في النهاية إلى استنطاق هذا الإنجاز الحضاري العظيم الذي جعل من الإنسان كائناً ناطقاً ومفكراً واجتماعياً بطبعه. وهكذا، تظل اللغة هي الجسر الرابط بين الفرد والمجتمع، وبين الفكر والواقع، وهي الأداة التي حولت الوجود البشري من مجرد حياة غريزية إلى حضارة وتاريخ وفكر مدون يمتد عبر الأجيال.

تُعد الوظائف الاجتماعية للغة المحور الأساسي الذي تدور حوله حياة الجماعات البشرية؛ فكما رأينا في الأطروحات السابقة لعلماء مثل ابن جني وابن خلدون ودي سوسير، لا يمكن عزل النظام اللساني عن البيئة التي يتنفس فيها. إن القراءة التحليلية لوظائف اللغة الاجتماعية تكشف لنا عن أدوار حيوية تتجاوز مجرد "نقل المعلومات" لتصل إلى تشكيل البناء القيمي والاجتماعي للإنسان، ويمكن تلخيص هذه الوظائف في النقاط التالية:

الوظيفة الاتصالية :

هذه هي الوظيفة الأم، حيث تعمل اللغة كجسر يربط بين الأفراد لتحقيق التفاهم المشترك. وبحسب "أندري مارتينيه"، فإن اللغة تتشكل وفقاً لحاجات المجتمع التواصلية، فهي التي تتيح للأفراد تبادل الأفكار والمقاصد والأغراض (كما ذكر ابن جني). وبدون هذه الوظيفة، يستحيل قيام أي نشاط اقتصادي أو سياسي أو تربوي، فالتواصل هو المادة الخام التي يُبنى منها العمران البشري.

وظيفة التنشئة الاجتماعية :

اللغة هي الأداة الرئيسية التي يتم من خلالها دمج الفرد في المجتمع. فمنذ الطفولة، لا يتعلم الفرد الكلمات فحسب، بل يتعلم معها قيم المجتمع، وتقاليده، وطرق تفكيره. وكما أشار "إدوارد سابير"، فإن اللغة نظام غير غريزي يُكتسب بالتلقي؛ لذا فهي تعمل كخزان للذاكرة الجماعية، تنقل تجارب الأجيال السابقة إلى الأجيال اللاحقة، مما يضمن استمرارية الثقافة والحفاظ على التراث من الضياع.

وظيفة الانتماء الاجتماعي

تعمل اللغة كرمز للانتماء؛ فالحديث بلغة واحدة أو بلهجة معينة يخلق شعوراً بالوحدة و"النحن" مقابل "الآخر". هذه الوظيفة تمنح الجماعة هويتها الخاصة وتميزها عن غيرها من الجماعات. وعندما يتحدث ابن خلدون عن "الاصطلاحات" التي تخص كل أمة، فهو يشير ضمناً إلى أن هذه المواضعات اللغوية هي التي تصنع الحدود الثقافية والاجتماعية بين الشعوب.

وظيفة الضبط الاجتماعي

اللغة هي وسيلة للممارسة السلطوية والضبطية داخل المجتمع؛ فمن خلال الأوامر، والنواهي، والقوانين، والأعراف المكتوبة والشفهية، يتم تنظيم سلوك الأفراد. اللغة هنا ليست مجرد أصوات، بل هي أداة لفرض النظام العام وتحقيق التوازن الاجتماعي، حيث تضع الأطر الأخلاقية والقانونية التي يلتزم بها الجميع.

الوظيفة التعبيرية

تعكس اللغة بنية المجتمع الطبقية والمهنية؛ فلكل فئة اجتماعية (أطباء، مهندسون، شباب، حرفيون) "لغة خاصة" أو مصطلحات تميزها. ومن خلال دراسة اللغة اجتماعياً، يمكن فهم موازين القوى والتغيرات التي تطرأ على المجتمع، حيث إن تطور المصطلحات أو اندثارها غالباً ما يكون صدىً لتغيرات اجتماعية أو اقتصادية كبرى.

الوظيفة الثقافية

تُعتبر اللغة "مرآة الثقافة" والمستودع الذي تُحفظ فيه القيم والتقاليد. وتتجلى هذه الوظيفة في:

تؤثر اللغة في الطريقة التي يدرك بها أفراد المجتمع العالم من حولهم. فالمصطلحات اللغوية ليست مجرد أسماء، بل هي تصنيفات ذهنية تعكس اهتمامات الثقافة؛ على سبيل المثال: كثرة مسميات "الإبل" في الصحراء أو "الثلج" عند الإسكيمو تعكس أولويات ثقافية وبيئية.

اللغة هي الوعاء الذي يحفظ الأمثال، والحكم، والأساطير، والشعر. إنها الرابط الذي يربط الفرد بتاريخه؛ فمن خلال اللغة ينتقل "المعنى" من جيل إلى جيل، وبدونها تفقد الثقافة قدرتها على التراكم وتصبح شتاتاً من الأفعال اللحظية.

تحمل المفردات اللغوية حمولات قيمية (خير، شر، مروءة، شرف)؛ فبمجرد تعلم الطفل للغة، هو يتشرب المنظومة الأخلاقية لمجتمعه، مما يجعل اللغة أداة "برمجة ثقافية" بامتياز.

الوظيفة الحضارية

بينما تهتم الثقافة بالجانب المعنوي، تركز الوظيفة الحضارية على الجانب المادي والتراكمي للمعرفة الإنسانية:

لا يمكن قيام حضارة دون تدوين. اللغة هي التي سمحت بتحويل الأفكار المجردة إلى قوانين وكتب ونظريات علمية. وكما أشار ابن خلدون، فإن اللغة والعلوم والمهارات ترتبط طردياً مع "العمران"؛ فكلما ازدهرت الحضارة، اتسعت اللغة لتشمل مصطلحات الفلسفة، والطب، والهندسة.

كما تلعب اللغة دور "الناقل "بين الحضارات؛ فمن خلال الترجمة والتعريب والاشتقاق، تنتقل العلوم من أمة إلى أخرى. إن اللغة هي التي تسمح بحوار الحضارات، حيث تقتبس اللغات من بعضها البعض ، مما يؤدي إلى نمو المعرفة الإنسانية المشتركة.

إن الحضارة هي نظام سياسي واجتماعي وقانوني معقد، وكل هذه النظم تُبنى بالنصوص اللغوية. الدساتير، والمعاهدات، والمواثيق الدولية هي في جوهرها "بناء لغوي" يهدف إلى تنظيم الوجود الإنساني على نطاق واسع.

إن اللغة هي من أهم أساليب الاتصال بين البشر. هذا الاتصال الذي يحمل في طياته العديد من المعاني ليشير إلى عمليات نقل الأفكار والمعلومات والآراء، كما يشير إلى خطوط المواصلات التي تربط بين الأماكن الجغرافية، أو إلى وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية، أو إلى عمليات التفاعل الاجتماعي. إن تنوع معاني كلمة الاتصال مرتبط بالدلالات الرمزية واللغوية التي تعكس محتواها ومضمونها وذلك حسب موقف وطبيعة الاتصال، وكذا الأفراد والجماعات القائمين على العملية الاتصالية والفاعلين فيها في نفس الوقت.

يرى لوي جون كالفي " **أنه لا وجود لرموز لغوية خارج نطاق استعمالها الاجتماعي**"، ويعد الاتصال من أهم وظائف اللغة، نظراً لأهمية هذا الأسلوب في الاتصال، فقد اهتم العديد من الباحثين بدراسته من مختلف الجوانب، وهي الإثنولوجيا اللغوية، والأنثروبولوجيا اللغوية وعلم الاجتماع اللغوي. الذي يعتبر اللغة كظاهرة اجتماعية، إذ يسعى لدراستها في إطار علاقتها بالظواهر الاجتماعية الأخرى، كما يهتم بفحص السياق الاجتماعي، والتنوعات اللغوية، وكذلك الانتماءات الاجتماعية للمتكلم وعلاقته بمواقف الكلام الرسمية وغير الرسمية، ويهتم أيضاً بالمستويات الثقافية للجماعات.

من الإسهامات التي يقدمها في هذا المجال أنه يتناول اللغة من حيث أنها تساعد الأفراد على إقامة علاقات مع بعضهم البعض، من أجل نقل التصورات المشتركة والآراء والمعتقدات والتي هي نابعة من المخيلة الجماعية، إن المخيال اللغوي باعتباره جزءاً من هذه المخيلة يحمل قوة رمزية تساعد في تشكل التمثلات الاجتماعية لأفراد، والتي تنعكس في سلوكاتهم وفي حياتهم اليومية. وبهذا تعتبر الظاهرة اللغوية من أشد الظواهر تعقيداً مقارنة مع الظواهر المدروسة في

المجالات المعرفية الأخرى، وهذا ما أدى إلى امتزاج موضوع علم الاجتماع اللغوي بمواضيع علوم اللغة لفهم الظاهرة اللغوية من كل جوانبها؛ إذن تحتل التنوعات اللغوية في المجتمع ذاته قسماً هاماً من الدراسات فيه، هذا الأخير الذي يقوم بتحديد مناطقها الجغرافية من أجل إبراز حدود تفاعلها مع التنوعات الأخرى انطلاقاً من معايير صوتية وصرفية و مفرداتية.

وقد تجلى امتزاج علم الاجتماع اللغوي بعلم اللهجات في مستوى وصف اللهجات العامية وتفسير نشأتها وتطورها، وعمليات تفاعلها، وتعايشها وصراعها مع بعضها البعض، وكذلك مع اللغات الفصحى؛ ممّا يستدعي الحديث عن اللغات الأم وتفاعلها مع المحيط السوسيو– لغوي، من خلال علاقتها بالمخيال اللغوي للأفراد.

اللغات القديمة واللغات المعاصرة :

يطرح هذا المحور سؤال أساسي ألا وهو كيف بدأت الدراسات في موضوع اللغات ؟

وكيف يمكننا التمييز بين اللغات القديمة واللغات المعاصرة ؟

إن البحث في مجال نشأة اللّغة هو من البحوث التي طرحت بحده في القرون السابقة ولا تزال، وقد خاض العديد من الباحثين في إشكالاته وتساءلوا في قضية اللّغة ، هل هي وحي من عند الله عزّ وجلّى،علم به آدم عليه السلام اللّغة، أم أنها من إبداع الإنسان وصنعه. لقد تكاثفت جهود العديد من الباحثين في مجالات معرفية متعددة للإجابة عن هذه التساؤلات فأسفرت دراساتهم على العديد من النظريات المفسّرة لنشأة اللّغة. لقد تم التركيز في هذه النقطة على إسهامات جملة من العلماء، مع إبراز ما أتى به اللّغويين المسلمين في هذا المجال.

النظرية التوقيفية :

يذهب أصحاب هذا الرأي وعلى رأسهم ابن فارس إلى أن اللّغة إلهام من الله عزّ وجلّى، وقد استندوا في هذا القول على النص القرآني الكريم " ...وعلم آدم الأسماء كلها..." وقد اختلف المفسرون في فهم وتفسير كلمة الأسماء، فمنهم من قال أنها تدل على أسماء الملائكة البررة ، ومنهم من قال أنها تدل على أسماء المخلوقات من حيوانات وجمادات، ومنهم من قال أنها تدل على أسماء ذريته، وآخرون قالوا بأن الله عزّ وجلّ علم آدم أسماء كل شيء بكل اللّغات. وقد استدل أصحاب هذا الرأي على صحة طرحهم بالاختلافات والفروقات الكثيرة الموجودة بين أفراد القوم الواحد وبين الجماعات والأقوام المختلفة وتسميتهم الشيء الواحد بأسماء مختلفة، فلو كانت اللّغة متواضع عليها أو متفق عليها لما وجدت هذه الاختلافات.

إلاّ أن بن فارس لم يتصور أن اللغة أوحيت من عند الله دفعة واحدة وإنما خاض في مسألة تطورها، وقد توصل إلى أن اللّغة العربية قد اكتمل تطورها في العصر النبي محمد عليه الصلاة والسلام.

إن قول بن فارس بأن اللّغة توقيفية لم ينتهي عند هذا الحد وإنما واصل بحثه في ماهية اللّغة التي علمها الله عزّ وجلّى لآدم عليه السلام، وفي الأزمنة التي اختلفت فيها اللّغات وفي كيفية هذا الاختلاف. وتوصل إلى أن الله علم آدم كل اللغات، وقد قام آدم بكتابتها في كتب من طين وبعد الطوفان وجد كل قوم كتاباً فكتبوه، وقد وجد إسماعيل الكتاب العربي فوضعه على لفظه ومنطقه. نلاحظ من خلال ما سبق أن بن فارس يرى أن الكتابة هي أيضا إلهام من الله وأن كل العلوم المتصلة باللّغة هي توقيف وتعليم من

الخالق علمه للإنسان والدلالة على ذلك ما جاء في النص القرآني الكريم " اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم "

تلقى هذا الطرح الكثير من الانتقادات، منها أنه يكثر الاستدلال فيه بالأدلة الدينية دون الأدلة العقلية، فالبحث النظري عقلي وليس ديني، وقد ذهب الناقدون لهذا الرأي إلى أن النصوص القرآنية ليست بدليل قاطع على أن اللّغة وحي من السماء، وأضافوا أن هذا الأمر يختص بآدم عليه السلام دون الناس، والدليل على ذلك التطورات والتغيرات الحاصلة في اللّغات التي قد تعرف الهرم والموت كما تعرف التحول وانبثاق لهجات ثم لّغات جديدة.

يذهب أصحاب هذا الرأي وعلى رأسهم ابن فارس إلى أن اللّغة إلهام من الله عزّ وجلّى، وقد استندوا في هذا القول على النص القرآني الكريم " ...وعلم آدم الأسماء كلها..." وقد اختلف المفسرون في فهم وتفسير كلمة الأسماء، فمنهم من قال أنها تدل على أسماء الملائكة البررة ، ومنهم من قال أنها تدل على أسماء المخلوقات من حيوانات وجمادات، ومنهم من قال أنها تدل على أسماء ذريته، وآخرون قالوا بأن الله عزّ وجلّ علم آدم أسماء كل شيء بكل اللّغات. وقد استدل أصحاب هذا الرأي على صحة طرحهم بالاختلافات والفروقات الكثيرة الموجودة بين أفراد القوم الواحد وبين الجماعات والأقوام المختلفة وتسميتهم الشيء الواحد بأسماء مختلفة، فلو كانت اللّغة متواضع عليها أو متفق عليها لما وجدت هذه الاختلافات.

إلاّ أن بن فارس لم يتصور أن اللغة أوحيت من عند الله دفعة واحدة وإنما خاض في مسألة تطورها، وقد توصل إلى أن اللّغة العربية قد اكتمل تطورها في العصر النبي محمد عليه الصلاة والسلام.

إن قول بن فارس بأن اللّغة توقيفية لم ينتهي عند هذا الحد وإنما واصل بحثه في ماهية اللّغة التي علمها الله عزّ وجلّى لآدم عليه السلام، وفي الأزمنة التي اختلفت فيها اللّغات وفي كيفية هذا الاختلاف. وتوصل إلى أن الله علم آدم كل اللغات، وقد قام آدم بكتابتها في كتب من طين وبعد الطوفان وجد كل قوم كتاباً فكتبوه، وقد وجد إسماعيل الكتاب العربي فوضعه على لفظه ومنطقه. نلاحظ من خلال ما سبق أن بن فارس يرى أن الكتابة هي أيضا إلهام من الله وأن كل العلوم المتصلة باللّغة هي توقيف وتعليم من

الخالق علمه للإنسان والدلالة على ذلك ما جاء في النص القرآني الكريم " اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم "

تلقى هذا الطرح الكثير من الانتقادات، منها أنه يكثر الاستدلال فيه بالأدلة الدينية دون الأدلة العقلية، فالبحث النظري عقلي وليس ديني، وقد ذهب الناقدون لهذا الرأي إلى أن النصوص القرآنية ليست بدليل

قاطع على أن اللّغة وحي من السماء، وأضافوا أن هذا الأمر يختص بآدم عليه السلام دون الناس، والدليل على ذلك التطورات والتغيرات الحاصلة في اللّغات التي قد تعرف الهرم والموت كما تعرف التحول وانبثاق لهجات ثم لّغات جديدة.

لم يقف ابن فارس عند حدود أصوات اللغة، بل مدّ نظرية التوقيف لتشمل "الكتابة" أيضاً، معتبراً إياها إلهاماً إلهياً، مستدلاً بقوله تعالى :﴿**الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلِمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ**﴾ .ويروي في هذا السياق تصوراً تاريخياً مفاده أن آدم عليه السلام دوّن تلك اللغات في كتب من طين، وبعد حادثة الطوفان، عثر كل قوم على كتاب فتعلموه، وكان من نصيب إسماعيل عليه السلام الكتاب العربي الذي صاغه بمنطقه وفصاحته. إن هذا الطرح يصبغ اللغة بقداسة خاصة، ويجعل من العلوم المتصلة بها "هبات ربانية" مَنّ بها الخالق على الإنسان لتمكينه من البيان.

إلا أن هذا الاتجاه المتعمق في "الغيبيات" واجه انتقادات منهجية حادة من قِبل اللغويين المحدثين وعلماء المعتزلة قديماً. فقد أُخذ على هذا الطرح إفراطه في الاستدلال بالنص الديني في قضايا تخضع للبحث العقلي والنظري الصرف. ويرى النقاد أن النصوص القرآنية ليست "أدلة قاطعة" بالمعنى اللساني، بل يمكن تأويلها ضمن سياقات الاعجاز والتشريف لآدم عليه السلام دون أن تنسحب بالضرورة على الميكانيكا اللغوية لبقية البشر. كما أن الواقع اللساني يثبت أن اللغات كائنات حية تخضع لقوانين "النمو، الهرم، ثم الموت"، وهي تتغير وتتشعب إلى لهجات ثم لغات جديدة بناءً على عوامل جغرافية واجتماعية، وهو ما يتنافى مع فرضية "الثبات التوقيفي". إن هذا السجال بين "التوقيف" و"الاصطلاح" هو الذي مهد الطريق لاحقاً لظهور اللسانيات الحديثة التي تنظر للغة بوصفها ظاهرة اجتماعية مكتسبة، كما نجدها عند سوسير وابن خلدون، مما يجعل من رأي ابن فارس وثيقة تاريخية هامة تعكس كيف فهم العقل العربي القديم قداسة الكلمة وعلاقتها بالخالق.

النظرية الاصطلاحية : يرى أصحاب هذه النظرية أن اللّغة نشأت من اتفاق مجموعة من البشر، فقد جاء في الباب الذي سماه بن جني " القول في أصل اللّغة " في كتابه الخصائص أن أصل اللّغة إنما هو تواضع واصطلاح لا وحي وتوقيف لكنه جاء في آخر الباب أنه لا يزال متحيراً بين القول بالتوقيف أو الاصطلاح.

وهذا ما يجعل باب البحث في هذا المجال مفتوحاً، وقد ذكر بن جني المراحل التي مرت عليها المواضعة، وهو أن جماعة من الناس ممن يتمتعون بعقلية متميزة اجتمعوا ليصطلحوا على أسماء الأشياء وغيرها من الأفعال والحروف.

واجهت هذه النظرية أيضاً الكثير من الانتقادات، إذ يرى اللّغوي عبد الواحد وافي أنها تتعارض مع القوانين اللّغوية التي تسير عليها النظم الاجتماعية، إذ لا يمكن لهذه النظم أن تبتدع اللّغة دفعة واحدة، وإنما تتكون تلقائياً وتدريجياً، كما يرى أن هذه النظرية تغفل العوامل التي دفعت إلى ظهور هذه اللّغات.

نظرية محاكاة أصوات الطبيعة : لقد ذهب العديد من علماء اللّغة إلى أن أصل اللّغات كلها من المسموعات، كأصوات الحيوانات والظواهر الطبيعية كالرعد والبرق والدوي، ثم ولدت اللّغات بعد ذلك، كما قد جاء في الباب الذي اسماه بن جني " إمساس الألفاظ أشباه المعاني " أنه يرى في اللّفظة صورة من أصوات الطبيعة. ومن أهم دلالاتها أن مراحل تطور اللّغة بهذا الشكل يتفق مع مراحل الارتقاء اللّغوي عند الطفل أثناء اكتسابه اللّغة، حيث يلجأ في تعبيره إلى محاكاة أصوات مظاهر الطبيعة والأشياء والأشخاص.

تمثل النظرية الاصطلاحية أو نظرية المواضعة تحولاً جوهرياً في الفكر اللساني، إذ تنقل اللغة من دائرة "المقدس" إلى دائرة "البشري والاجتماعي". وبالرغم من الحيرة التي أبداها ابن جني في ختام بحثه بـ "الخصائص"، إلا أن مجرد طرحه لفكرة "الاجتماع والمواضعة" يُعد سبقاً علمياً يتقاطع مع مفهوم "العقد الاجتماعي" الذي نادى به فلاسفة الأنوار لاحقاً. إن تصور ابن جني لمجموعة من الحكماء يجتمعون لتسمية الأشياء يعكس وعياً مبكراً بـ "اعتباطية العلامة اللغوية"؛ أي أنه لا توجد علاقة منطقية ضرورية بين اللفظ ومعناه، بل هو اتفاق جماعي يمنح الرمز قيمته الدلالية.

ومع ذلك، فإن انتقاد علي عبد الواحد وافي لهذه النظرية يرتكز على رؤية سوسيولوجية متطورة؛ فاللغة بنية شديدة التعقيد لا يمكن صياغتها في "اجتماع واحد" أو "دفعة واحدة". ويرى اللسانيون المحدثون أن اللغة تنمو عبر "التراكم التاريخي "والممارسة اليومية، فهي لا تُخلق بقرار، بل تولد من رحم الحاجة الاجتماعية المستمرة، مما يجعل من فكرة "المواضعة المقصودة" مجرد فرضية ذهنية لتفسير الجانب العرفي في اللغة، لا تفسيراً تاريخياً لنشأتها الفعلية.

أما نظرية محاكاة أصوات الطبيعة (أو نظرية "بو–وو (Bow–wow) "، فهي تعيد الاعتبار للارتباط العضوي بين الإنسان وبيئته. إن ما ذكره ابن جني تحت عنوان "إمساس الألفاظ أشباه المعاني" (أو ما يعرف بالرمزية الصوتية) يشير إلى أن الجرس الصوتي للكلمة قد يحمل صورة من معناها؛ مثل "خرير" الماء أو "حفيف" الشجر. وتكمن قوة هذه النظرية في دعمها من قِبل علم النفس اللغوي، حيث نلاحظ أن مراحل اكتساب اللغة عند الطفل تبدأ بالفعل بالمحاكاة الصوتية ، مما يجعلها "نظرية ارتقائية" تربط بين طفولة البشرية وطفولة الفرد.

وإثراءً لهذا السياق، يمكن إضافة أن اللسانيات الحديثة حاولت التوفيق بين هذه النظريات؛ فبينما تفسر "المحاكاة" الجذور الأولى لبعض الألفاظ، تفسر "المواضعة" كيف تطورت هذه الجذور لتصبح أنساقاً تجريدية معقدة. إن اللغة في جوهرها بدأت ربما كصدى للطبيعة، لكنها لم تتحول إلى "لسان" إلا عندما تدخل العقل البشري بالمواضعة والاتفاق ليمنح تلك الأصوات أبعاداً فكرية واجتماعية تتجاوز حدود الطبيعة.

حيث يفترض أصحاب هذا الرأي أن الإنسان الأول اخترع اللغة عن طريق تقليد أصوات الطبيعة من منها الحيوانات وغيرها، وقد تابع هذه النظرية المؤرخ البريطاني جون ليبوك وهو من رواد الأنثروبولوجيا البريطانية، إذ قام من خلال دراساته بملاحظة مفادها أن العديد من أسماء الحيوانات مشتقة من أصواتها، وكذلك أسماء الطيور.

أما اللّغوي محمود عكاشة فرأيه أن كل ما ينطق به الإنسان ليس محاكاة للأصوات، لأن المتأمل في الحضارات الحديثة يجد أصواتاً قديمة نحتت منا أصوات جديدة، فلهذه المفردات الجديدة رواسب قديمة كما أن الاتصال بين الحضارات سواء كان بالتجارة أو الاحتلال، هو الذي نقل اللغات إلى مجتمعات أخرى مما جعل مفرداتها في بادئ الأمر دخيلة، ثم جزءاً من اللّغات المستقبلة لتثري رصيدها اللّغوي بمفردات جديدة. يمكن القول إذن أنه هناك عوامل خارجية اجتماعية وثقافية تساهم في تطور اللّغات.
النظرية الغريزية: يرى أصحاب هذا الاتجاه النظري إلى أن اللّغة مبعثها النفس والرغبات سواء كانت رغبات ذات دوافع نفسية أو اجتماعية أو تواصلية، هذه الرغبات اتفقت مع قدرة الإنسان على إصدار الأصوات والتمييز بينها. فالإنسان استعدادات فيزيولوجية وعقلية ونفسية تساعده على التعبير عن ما

يجول في نفسه من أحاسيس وفي عقله من أفكار، ومن بين العلماء القائلين بهذه النظرية نجد بن سينا وجون جاك روسو وماكس مولر، فقد ذهب جون جاك روسو إلى أن نشأة اللّغات الأولى كان منبعه الرغبات والنزعات، كالحب والحقد، الرحمة والغضب، إذ يقول أن هذه النزعات هي التي استخرجت الأصوات الأولى للإنسان.

إن التساؤل عن نشأة اللّغة يعتبر من التساؤلات الفلسفية التي أثارت الكثير من الجّدل ولا تزال فسواء كانت ناتجة عن رغبة الأفراد في التواصل من أجل التعايش أو التناحر، التنافس أو التساوي، فنشأة اللّغة بين البشر تزامن مع إدراكهم لقدراتهم على التعبير عن ما يختلج في عقولهم ونفوسهم من رغبات وحاجات وأحاسيس وأفكار، بطرق مختلفة شفوية كانت أم جسدية أو بطرق إيحائية.

وبهذا نتوصل إلى القول إلى أي مدى يمكن اعتبار هذه النظريات علمية ؟ وللإجابة على هذا السؤال يجب الغوص في أعماق تاريخ الدراسات اللغوية، لتتبع البحث اللغوي وتطوره وإلقاء الضوء على مدى علميته.

إن اختلاف النظريات في نشأة اللّغة هو دلالة على التطور في البحث اللّغوي وتعدد مناهجه ومنطلقاته الفكرية، فالانتقال من الطرح الديني إلى الطرح العلمي كان حصيلة العديد من البحوث اللّغوية، والتي نشأت عامة ثم تبلورت وتأثرت بالتطور الحاصل في البحوث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهذا ما أصبغها الصيغة العلمية، مما خولها الإجابة عن الكم الهائل من التساؤلات، عن أصل اللّغات وعن بنياتها واختلافاتها وتطورها، وعن إمكانية وجود علاقات بينها، وعن المناهج العلمية الكفيلة بدراستها من كل الجوانب.

الدراسات اللّغوية في القديم : اهتمت الكثير من الشعوب منذ القديم بنشأة اللّغة وبنيتها، فمنهم من وضع لها الأساطير وفسرها بتدخل قوى غيبية وميتافيزيقية ومنهم من قال بالاصطلاح والاتفاق. وقد أشارت العديد من الدراسات الخاصة بعلماء الآثار على وجود فهارس لأسماء المهن والأدوات كمعاجم سومرية وأكادية وغيرها، كما أن الكتابة الهيروغليفية هي دليل على ما توصل إليه الفراعنة من رقي، وتعبيراً عن رغبتهم في حفظ تراثهم الحضاري وعلى الرغم من ذلك فإن الأبحاث الحفرية لم تسفر عن وجود مؤلفات نحوية لديهم. إلاّ أن الحضارة الصينية عرفت بعض الدراسات اللّغوية، فاللّغة الصينية تعتبر من أقدم وأعقد اللّغات الإنسانية، وقد كشف علماء الآثار عن وجود بعض الدراسات التركيبية والمورفولوجية عندهم.

ويعود الفضل في تطوير الكتابة الأبجدية إلى الفينيقيين، إذ تعد الكتابة الفينيقية أرقى مستوى من اللّغات السابقة، ولم تخلو الحضارة الهندية من الاهتمام بقضايا اللّغة، فاللّغة الهندية لغة عريقة، وكان لاهتمام الهنود بلغتهم دوافع دينية وذلك من أجل النطق الصحيح للكتب المقدسة ولتأدية الشعائر، ويجمع الباحثون أن النحو الهندي تحليلي وصفي يرمي إلى استنباط القواعد الفونولوجية والمورفولوجية للغلة السنسكريتية القديمة. أمّا الإغريق فقد اهتموا بتعليم فنون الكتابة والكلام، وقد انقسموا في مسألة نشأة اللّغة إلى فريقين، الطبيعيون والاصطلاحيون، وقد برزت أعمال الكثير من الفلاسفة في المجال اللّغوي منهم بروتاغوراس الذي قدم الكثير من الأعمال في هذا المجال، منها تمييزه بين الأجناس : المذكر، المؤنث، والوسط؛ كما قام أفلاطون بالفصل بين الأسماء والأفعال، إذ قسم الجمل إلى اسمية وفعلية.

وقد اشتهر أرسطو بالكثير من الأعمال، ففي المجال اللّغوي اكتشف الصيغ المختلفة للفعل في اللّغة الإغريقية وربطها بزمن الحدوث الماضي والحاضر والمستقبل؛ أما الرواقيون فقد شغلوا أيضاً بقضايا اللّغة بفروعها، النحو والبلاغة والدلالة والأسلوب والصوتيات والإيتيمولوجيا، إذ ميّزوا بين أربعة أقسام للكلام : الاسم والفعل والحرف والرابط، كما قسموا الاسم إلى قسمين اسم الجنس واسم العلم، وأدرجوا الصفة في قالب الأسماء، واهتموا بتطوير التصريف؛ بلغت الدراسات اللّغوية ذروتها في بداية القرن الثالث قبل الميلاد في أكبر مدرسة أسست في الإسكندرية والتي كانت مستعمرة إغريقية، ويعد الإسكندريون رواد الفكر فيها، فمن أبرز علمائها ثراكس الذي ألف كتاباً في النحو الإغريقي والذي يعد من أحسن الأعمال في الغرب إلى يومنا، إذ قسم فيه الكلام إلى ثمانية أقسام هي : الاسم، الفعل، اسم الفاعل والمفعول، أداة تعريف أو تنكير، الضمير، حرف الجّر، الظرف، والرابط. وكان هذا الكتاب شاملاً لكل الدراسات النحوية لدى الإسكندريين.

تعد الدراسات اللّغوية الإغريقية دراسات رائدة لأنها تميزت بالصيغة العقلانية والمنطقية، فقد استعملوا المنهج الوصفي من أجل استنباط القواعد العامة التي تحكم لغتهم وهذا ما تمّ تطبيقه على لّغات العالم التي أصبحت تتبع منهجهم وتدرس قواعده.

إن النجاح الذي حظي به النحو الإغريقي راجع إلى أنه اعتمد على المبادئ الفلسفية والمنطقية التي ربطت بين الظواهر اللّغوية والفكر البشري، إلاّ أن البحث في مجال تطور الدراسات اللّغوية القديمة لا ينفي ما قام به علماء الرومان، رغم تأثرهم الشديد بالدراسات الإغريقية؛ فكما آمن الإغريق بالفلسفة المثالية قابله إيمان الرومان بالواقعية وبالمنفعة المادية، إذ ظهرت في القرن الثاني قبل الميلاد حركة كبيرة تمثلت في ترجمة كل الأعمال النحوية والأدبية والفلسفية من اللّغة الإغريقية إلى اللّغة اللاتينية ومن أبرز

علمائها الذين اهتموا بقضايا اللّغة يبرز كل من فارون الذي عاش في الفترة ما بين 116- 27 ق.م من أشهر مِؤلفاته اللّغة اللاتينية ويضم خمسة وعشرون كتاباً ، وكانتلين الذي عاش في الفترة ما بين(35- 90 م) من أشهر كتبه المؤسسة الخطابية ورد فيه ما نقله عن أرسطو، وباليمون عاش في القرن الرابع ميلادي، ولد عبدا ثم تم عتقه، درّس بروما بعد أن أصبح حراً وكان من أشهر المدرّسين المهتمين بالنحو، من أشهر مؤلفاته فنون النحو.

دوناتوس عاش في القرن الرابع يعتبر من أبرز اللغويين اللاّتين من أشهر كتبه فن النحو، اعتبر هذا المؤلف من أهم المراجع في عصر النهضة لكل الّغويين آنذاك.

أما ماكروبوس ويدعى أيضاً ولد عام 370 في نوميديا (إفريقيا) كان كاتبًا وفيلسوفاً وفقيهاً في اللغة اللاتينية، له مؤلفات شهيرة ومنها مؤلف في النحو يشرح فيه التشابهات بين اللغة اللاتينية واللغة الإغريقية.

ويعد بريسيان الذي عاش في القرن السادس من أشهر النحويين اللاتينيين، ولد في مدينة سيزاري الفلسطينية ، كان صاحب مدرسة في القسطنطينية عام 525، من أشهر كتبه المؤسسة النحوية والذي يعد من أهم المراجع التدريسية حتى نهضة الأدب.

إن من أهم المواضيع التي اهتم بها النحويين اللاتينيين علم التراكيب وعلم الصرف وعلم أصول الكلمات. وقد جاءت كتب النحو في اللّغة اللاتينية بالطريقة التي وضعا ثراكس في تقسيم النحو. أمّا في ما يخص علم أصول الكلمات فقد أنجز القديس إسودور دي سفيل معجم أصول الكلمات، لقد عرف هذا الكتاب أكثر من عشر طبعات في الفترة الممتدة من (1470 إلى 1530).

الدراسات اللّغوية في القرون الوسطى وعصر النهضة : تطلق تسمية القرون الوسطى في الحضارة الغربية على الفترة الممتدة بين 476 إلى حوالي القرن الخامس عشر، أما ما يميز هذه الفترة على الصعيد الديني هو ظهور المسيحية بشكل جديد واتساع رقعتها، وانتشار اللّغة اللاتينية على حساب اللّغة الإغريقية. وقد نتج عن هذا تزايد الاهتمام بالبحوث اللغوية، لأن الشعوب الكثيرة التي اعتنقت الديانة المسيحية شاركت في عملية التعليم والتأليف، وقد تمت في هذه الفترة ترجمة الكتاب المقدس إلى اللّغات التي كانت تسمى بالعامية مقارنة باللّغة اللاتينية، لقد ظهر في هذه الفترة أدب لاتيني مسيحي مقابل أدب إغريقي وثني. وكان الرقي العلمي والأدبي مشروط بمعرفة اللّغة اللاتينية، لّغة الطقوس الدينية والأدب والثقافة.

ومن أبرز المؤلفات في هذه الفترة ما ألفه العالم الإيطالي دانت والذي صدر عام 1301 تناول فيه اللّهجات الإيطالية والعلاقات القائمة بينها، إذ ذكر فيه مزايا هذه اللّغات المنطوقة وقارنها باللّغة اللاتينية

المكتوبة، وقد أعجب مونان بهذا الكتاب وقال عنه أنه مصدر للدراسة العلمية للّهجات الإيطالية في القرن الرابع عشر.

كما تزامن هذا القرن مع ظهور الفلسفة السكولاستيكية والتي تعتبر فلسفة لغوية أوروبية ظهرت في القرون الوسطى واستمرت حتى أوائل عصر النهضة، كان أساسها النصرانية ومنطلقات أرسطو الفكرية ومفاهيمه لما وراء الطبيعة.

ومن أشهر الفلاسفة السكولاستيكيين القديس توماس الأكويني والذي اجتهد في إقامة صلة بين العقل والدين لتدعيم العقيدة المسيحية. فقد اشتهر الفلاسفة السكولاستيكيين باهتمامهم باللّغة وبقضاياها باعتبارها أداة تساعد على تحليل بنية الحقيقة، حيث استمر في هذه الفترة التفكير في العلاقة بين اللغة والفكر، وبقي الجدل قائماً بين دعاة الطبيعة والاصطلاح، القياس والشذوذ، وقد برز الاهتمام بالدراسات الإتيمولوجية، لكنها بقيت دون المستوى العلمي المطلوب.

لقد أطلق الباحثون اليوم على الدراسات اللّغوية التي أنجزت في الفترة الممتدة بين القرن الرابع عشر والقرن السابع عشر ميلادي اسم لسانيات النهضة، إذ تميزت بإحياء اللّهجات الأوروبية واكتشاف لغات جديدة مع إرساء القواعد والقوانين الخاصة بالكتابة والتهجئة، وكان لاختراع آلة الطباعة الأثر البالغ في تطور هذا النوع من الدراسات، كما كان السبب من وراء تأليف القواعد في هذه الفترة هو تلقين المبادئ الأساسية للكتابة الصحيحة والكلام الفصيح.

إن من أشهر المدارس النحوية في هذه الفترة مدارس بور روايال في فرنسا والتي تأسست عام 1637 وحُلت عام 1661 نظراً للصراعات الدينية والسياسية، ومن أشهر أعمال علمائها النحو العام والعقلي الذي نشر عام 1660، وأعيد نشره عام 1830 نظراً للشهرة التي نالها. وقد تضمن هذا العمل أمثلة من اللّغة الإغريقية واللاتينية والعبرية وبعض اللّغات الأوروبية الأخرى، وظل هذا المؤلف محل اهتمام اللّغويين لأكثر من قرنين.

كما برز في هذه الفترة جدل حول منهج الدراسة اللّغوية بين تيارين بارزين هما أصحاب المذهب العقلي الذين يمجدون العقل ويرون فيه مصدراً للمعرفة وأصحاب المذهب التجريبي، الذين يؤكدون على أهمية الملاحظة والاستقراء في دراسة كل لغة على حده تبعاً لطبيعة بنيتها ومميزاتها الخاصة.

ومما سبق يمكن القول أن القرن السابع عشر، هو نقطة انطلاقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، إذ أخذ فيه التفكير منحى جديدا، كما تبلورت نظرة جديدة لمفهوم البحث الذي يعتمد أساساً على العقل والحواس في بناء المعرفة العلمية، مما جعل هذا الأمر ينعكس على كل المجالات المعرفية بما فيها الدراسات اللغوية.

إذ بدأت تتقلص سلطة الدين على العقول، وبدأ التفكير الجدي في إنشاء المجامع اللغوية لتشجيع البحوث في هذا المجال، من أجل ضبط المصطلحات والمفردات الأدبية وقواعدها. كما بدأ الاهتمام يشتد بعلم أصول الكلمات، وصناعة المعاجم المختلفة من وصفية ومعيارية وتاريخية واشتقاقية وتعليمية، وبهذا ظهرت مؤلفات عديدة في علم الصوتيات، وهذا ما فتح آفاق بحثية جديدة في بداية القرن الثامن عشر.

الدراسات اللغوية قي مطلع العصر الحديث :

تميز مطلع القرن الثامن عشر بالتطور السريع في مقدار الدراسات المتعلقة باللّغة، وقد تزامنت هذه الدراسات مع ظهور الحركة الفكرية الرومانسية في ألمانيا ومن بين أبرز الدراسات اللّسانية، الدراسات الخاصة بالفلاسفة ورجال الفكر أمثال ليبنتز، فيكو، هيردر، وليم جونز، همبولدت.

فالليبنتز يصنف ضمن المفكرين الذين شجعوا اللّغات العامية على البروز والانتشار، وقد اعتبره فولناي ، مؤسس الدراسات الفلسفية في مجال اللغة، حيث قام ليبنتز بتأليف المعاجم وكتابة القواعد النحوية لبعض لغات العالم، ويعود له الفضل في نقد النظرية التي كانت سائدة في القرن السابع عشر والمتعلقة بأصل اللّغات.

فالاعتقاد الذي كان سائدا في تلك الفترة بين العبرانيين، والذي تبناه رجال الكنيسة أيضاً هو أن العبرية لغة الوحي، كانت تمثل في شكلها القديم أصل اللّغات البشرية. إن ما يميز دراسات ليبنتز اللّغوية هو دراسة اللّغات السامية بمبدأ السلالات البشرية، وذلك عبر مفهوم العائلة .

وكان توجه البحث عند فيكو (1668– 1744) يصب في نفس السياق، فقد جاء بنظرية في أصل اللّغة، ففي ما يخص تعدد اللّغات وتعدد الشعوب، يرجعها فيكو إلى تنوع المناخ والأزمنة والتقاليد. كما ساعد بالاس من خلال دراساته في فتح أفق جديدة في البحث اللغوي ، إذ قام بجمع عينات لغوية من عدة لغات ولهجات روسية ، من خلال الرحلات العلمية التي قادها في مناطق عدة من روسيا وآسيا، وقام بدراستها. لقد كانت العينات اللغوية، التي جمعها بالاس ذات دعامة رئيسية للكثير من الأعمال العلمية، وبالتحديد في مجال صناعة المعاجم الخاصة باللّغات الروسية.

ويعد هيردر من العلماء الذين أضفوا الطابع العلمي على الدراسات اللّغوية، حيث قام بمهاجمة القائلين بان اللّغة إلهام من الله، وهو يرجع نشأتها وتكوينها لقدرة الإنسان على التعبير عن أحاسيسه ومشاعره، وأنه هو من حدد مصيره اللّغوي. وفي ما يخص تطور اللّغة فراجع للحاجيات الأساسية المتنامية، وقد قال في مسألة أسبقية الفكر أم اللّغة، بأنهما متزامنان في الوجود.

أما همبولدت، فقد ألف كتاباً حول اختلاف بنية اللّغات البشرية، حيث حاول من خلاله إقامة نظرية لغوية شاملة، إذ قال أن لكل لغة بنيتها الخاصة، وتوصل إلى إثبات شكلين مختلفين ومتكاملين للّغة، شكل خارجي آلي يتمثل في الكلام وشكل داخلي عضوي يتمثل في العمليات العقلية التحتية. وقد استفاد العالم تشومسكي (ولد عام 1928) فيما بعد من هذه الثنائية والذي سماها بالبنية السطحية والبنية العميقة، وبالكفاءة والأداء وبمفهوم الجانب الخلاق.

لقد كان لدراسات همبولدت أثرًا على عدد من العلماء المحدثين أمثال سابير وورف اللّذان أنشآ نظرية النسبية اللّغوية التي مفادها أن اللّغات تؤثر على طرق تفكير أصحابها إذ تمارس ضغطا على عقولهم وتوجه تفكيرهم.

إن الاتصالات التي قام بها المبشرون في القرن الثامن عشر مع الهند كشفت لوليام جونز عن أمور كثيرة حيث دهش بالتشابهات بين اللّغة الهندية القديمة السنسكريتية واللّغة اليونانية واللاتينية وبعض اللّغات الأوروبية الأخرى، وبهذا يعتبر جونز صاحب فضل على الدراسات الفيلولوجية، باكتشافه العلاقة القائمة بين هذه اللّغات حيث أوضح أن لهن أصول مشتركة.

إن ما يميز دراسات اللّغويين في هذه الفترة هو عدم اقتصارهم على دراسة قواعد اللغات الأوروبية المتنامية، بل تجاوزه إلى دراسة اللّغات الشرقية والإفريقية ووصف الأصوات اللّغوية وتحليلها وابتكار لغات عالمية، وإعداد معاجم متعددة اللّغات، فدراساتهم اختلفت عن سابقيهم من حيث المنهج والموضوع.

وقد طورت اللّسانيات التاريخية منهجها العلمي الخاص خلال القرن التاسع عشر مساهمة بذلك في تطوير المنهج المقارن، إذ يمكن اعتبار الدراسات اللّغوية المقارنة أساس تطور اللّسانيات، فاللّغويين اللاتين لم يكونوا واعين بالعلاقات المنتظمة القائمة بين اللّغة الإغريقية واللّغة اللاتينية، حيث أن التشابهات كانت تظهر طبيعية بالنسبة لهم بسبب الاتصال الطويل بين الثقافتين، فاللّغتين كانتا شديدتي الارتباط عندما تطورت اللّسانيات التاريخية، ويمكن القول أن الأمور اتضحت أكثر بفضل تطور النحو المقارن الخاص باللّغات الهند–أوربية في القرن التاسع عشر وفككت في أذهان اللّغويين التركيبة الإغريقو–لاتينية، لكن في المقابل يجب الإشارة إلى أن القرابة بين اللّغات السامية كان قد اعترف بها منذ القدم من قبل اللّغويين اليهود والعرب في مختلف بقاع العالم العربي، مع العلم أن الدراسات المقارنة الخاصة باللّغات السامية طورت من قبل الأوربيين فيما بعد بكثير.

مماّ لاشك فيه أن المقارنة المنهجية أسست من قبل فرانز بوب الذي نشر في كتاب له عام 1816 التشابهات بين الإعراب في اللّغة الهندية القديمة والإعراب في اللّغة اللاتينية والإغريقية والفارسية، إذ قام

بمقارنة اللّغات الأوربية المختلفة للتعرف على اللّغة التي تفرعت عنها كل لغات العالم، وتعتبر هذه سمة البحث اللغوي الذي كان موجهاً نحو البحث عن اللّغة الأقدم.

وقد توصل بوب من خلال هذا المؤلف إلى إيجاد العلاقة الرابطة بين هذه اللّغات حيث وجد أنها تنتمي إلى لغة واحدة، وقد كان جونز أول من توصل إلى هذا الاستنتاج عام 1794، فالاكتشاف الذي توصل إليه بوب لا يرجع إليه بل إن ما يميز هذا المفكر هو أنه فهم العلاقات القائمة بين اللّغات التي تنتمي إلى عائلة واحدة، وإمكانية أن تكون موضوع لدراسة مستقلة وبهذا يمكن فهم وتفسير لغة من خلال لغة أخرى، هذا ما كان يعتبر جديد في البحث اللّغوي. لقد نادى بوب في كتابه النحو المقارن باعتبار اللّغات أجسام طبيعية وبالتالي فهي تخضع لقوانين وتحمل في طياتها مبدأ حياتها . وقد قام ميشال برﻳال بنقل هذا العلم الجديد إلى فرنسا بترجمة النحو الخاص ببوب في الفترة الممتدة بين 1866-1872. وبهذا يمكن القول بأن النحو المقارن الخاص باللّغات الهندو-أوربية عرف تطورات معتبرة، وهذا ما ساعد في تطور الدراسات الفيلولوجية. وقد كان للغويين الألمان أمثال بوت، شليشير، فيخ الدور البارز في هذا.

إن اعتبار اللغة كظاهرة طبيعية لم يقتصر فقط على بوب، فقد أصدر اللّغوي الدانمركي راسك عام 1818 كتاب باللّغة الدانمركية ناقش فيه الأصول الأولى للّغة الأيسلندية القديمة مع مقارنتها بعدد كبير من اللّغات الهندو-أوربية، حيث ارتبط باسم هذا العالم مبدأ اعتبار اللّغة كظاهرة طبيعية، وقد اعتبر جسبرسن أعمال راسك أهم خطوة نحو دراسة اللّغة علمياً.

أما جاكوب جريم فقد قام بتأسيس الدراسات الجرمانية من خلال مؤلفه الشهير النحو الألماني والذي صدر عام 1819 إذ يعتبر تقدماً نحو، ما يسمى بالنحو التاريخي، ثم قام بتعديله عام 1822 بإضافة التغيرات الصوتية بين اللّغات التي قارن بينها وهما ما سمي بقانون جريم، تكمن أهمية دراسة جريم في أنه وسع دائرة البحث في مجال اللّغة حيث انطلق من دراسة اللّهجات والآداب الشعبية بهدف الوصول إلى فهم الحياة الثقافية للأمة، وقد عرف مؤلفه شهرة كبيرة حيث نشر طول الفترة الممتدة بين 1822 إلى 1836.

كان لأعمال راسك وجريم أثراً واضحاً على من خلفهم من الباحثين في مجال اللّغة في ألمانيا وفي باقي الأقطار الأوربية وهذا ما مهّد لتطوير الدرس اللّغوي حيث بدأ التمييز بين فقه اللّغة وعلم اللّغة وكان الهدف هو تحرير علم اللغة، إذ بدءوا بالمناداة بأن اللّغة موضوع طبيعي وهذا ما أثر على تلامذتهم المعروفين بالنحويين الجدد الذين اكتشفوا منهجاً جديداً في دراسة اللّغة، ورأوا في موضوع دراستهم موضوعاً مختلفاً عن فقه اللّغة، فكما كان فقيه اللّغة يرى فيها جزءاً من ثقافة الأمة كان اللّغوي يرى فيها

موضوعاً طبيعياً قائماً بذاته ينبغي أن تكون له دراسته الخاصة، وبهذا أدرج اللّغويون علمهم في مجال العلوم الطبيعية.

إن إسهام جاكوب جريم لم يكن مجرد رصد لتغيرات صوتية، بل كان وضعاً لأول "دستور" علمي يفسر حركة اللغات عبر الزمن. فما عُرف بـ "قانون جريم "شكّل ثورة منهجية لأنه أثبت أن التغير اللغوي ليس عشوائياً أو ناتجاً عن محض الصدفة، بل هو عملية "منتظمة" تخضع لقوانين ثابتة تشبه في حتميتها قوانين الطبيعة. هذا الانتظام هو الذي سمح لـ "جريم" ومن بعده "راسك" بإعادة بناء الروابط التاريخية بين اللغات الجرمانية واللغات الهندو–أوروبية الأخرى، مما جعل من اللسانيات علماً "تنبؤياً" قادراً على استعادة الأشكال اللغوية المفقودة.

وإثراءً لهذا السياق، ينبغي الإشارة إلى أن التمييز الذي طرأ بين "فقه اللغة "و "علم اللغةكان يمثل معركة "تحرر معرفي"؛ فبينما ظل فقه اللغة سجيناً للنصوص الأدبية القديمة ويهدف إلى فهم ثقافة الأمة وتراثها (كما كان يفعل جريم في بداياته مع الأساطير والآداب الشعبية)، أراد اللسانيون الجدد والمدرسة الطبيعية تحويل اللغة إلى "مادة مخبرية". هذا التوجه هو الذي جعلهم يستعيرون أدوات علم الأحياء (البيولوجيا)، معتبرين اللسان عضواً ينمو ويخضع لقوانين التطور العضوي، وهو ما نلمسه بوضوح في أعمال أوغست شلايشر الذي ذهب إلى أبعد مما ذهب إليه جريم حين وضع "شجرة العائلة اللغوية"، مصوراً اللغات وكأنها فصائل نباتية أو حيوانية.

إن هذا "التطبيع" للغة (أي جعلها موضوعاً طبيعياً) هو الذي مهد لظهور مدرسة النحويين الجدد التي ذكرتها؛ فبناءً على صرامة قانون جريم، آمن هؤلاء بأن التغيرات الصوتية لا تقبل الاستثناء. وهذا الإصرار المنهجي هو الذي حصر البحث اللغوي في القرن التاسع عشر داخل دائرة "التاريخية" و"الصوتيات"، مغفلاً في تلك المرحلة الجوانب النفسية والاجتماعية التي ستعود للبروز لاحقاً. ومع ذلك، يظل الفضل لجريم وراسك في أنهما أخرجا اللسانيات من أروقة التخمينات الفلسفية إلى رحاب الاستقراء العلمي الدقيق، مما سمح للعقل البشري لأول مرة بفهم "ميكانيكا التطور" التي تحكم كلامه.

إن هذا المسار الذي بدأ بـ "النحو التاريخي" وانتهى بالنزعة العلمية الطبيعية هو الذي استفز في النهاية ظهور اللسانيات البنيوية مع فرديناند دي سوسير؛ إذ كان لا بد من هذا "التطرف العلمي" في دراسة تاريخ

الأصوات لكي يدرك العلماء لاحقاً ضرورة دراسة اللغة كـ "نسق" متكامل في لحظة زمنية ساكنة، وليس فقط كحلقات متصلة في سلسلة تاريخية طويلة.

كما برز بوت في الدراسات الإيتيملوجية التي كانت ذات فائدة علمية للعديد من اللّغويين، أما شليشير يعتبر أول من قام بمحاولة ترميز النتائج الخاصة بالبحوث المتخصصة فمؤلفه مختصر في النحو المقارن للغات الهندو–جرمانية والذي صدر عام 1861 يعتبر إعادة هيكلة للعلم المؤسس من قبل بوب، إذ اعتبر هذا الكتاب لمدة طويلة أحسن ممثل للمدرسة المقارنة والتي تمثل أول مرحلة مرت بها اللّسانيات الهندو–أوروبية. ويرتبط بإسم شليشير مبدأ إعتبار اللغة كظاهرة طبيعية ، فقد كان شليشير عالم نباتات ثم أصبح فيما بعد عالم لغة، إن اهتمامه بعلم النباتات واطلاعه على الأعمال الكبرى الخاصة بمفكري القرن الثامن عشر تأثير على كتاباته ، كما كان لكتاب داروين أثر كبير على أعماله في مجال اللغة ، حيث قام في مؤلفه بالمقارنة بين أصل وتطور اللغات وبين الأنواع، أي تطبيق مبدأ التحول الطبيعي. وقد نشر أيضاً رسالة عنوانها النظرية الداروينية واللسانيات، ضمنها أن اللغات أجسام طبيعية تولد، تنمو، تشيخ وتموت، إن مجموع هذه الظواهر تسمى بالحياة وبالتالي فإن علم اللغة هو علم طبيعي ومنهجها هو نفس منهج العلوم الطبيعية.

إن الدراسات اللغوية الخاصة بالقرن التاسع عشر كانت مصحوبة بوجهات النظر حول وظائف اللسان (التخاطب) هذه التصورات تمثلت في تشبيه اللسان بالظواهر ألأخرى فبتأثير البيولوجيا كان ينظر للخطاب على أنه كائن حي وللسانيات على أنها علم طبيعي.

يمكن القول أن البحوث اللّغوية أخذت منهجاً علمياً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث تأثرت بالتقدم المنهجي في العلوم الطبيعية، إذ سعت إلى التوصّل للقوانين المفسرة للتغيّرات اللّغوية. حيث ظهرت مدرسة جديدة، تأسست عام 1870 في جامعة لايبزف بألمانيا سمي أصحابها بالنحويين الجدد، شكلوا ما اعتبر من أهم المدارس اللغوية ،التي كان لها تأثير بارز في القرن العشرين.

من أبرز إسهاماتها الصوتيات التاريخية، لقد تأثر النحويون الجدد من أمثال بروجمان، أسذوف ، برون ، سييفرس و پول، بالتيّار الوضعي وبنوا تصوراتهم لموضوع اللّغة على نمط العلوم الطبيعية، وحاولوا من خلال منهجية دقيقة الوصول إلى القوانين المتحكمة في اللّغات. لقد قاموا في الفترة الممتدة بين 1870 و

1880 بتأسيس مبدأ انتظام التغيرات الصوتية، فالانتصارات العلمية المحققة في المجال الهندو–أوربي استثمرت من قبل العائلات اللّغوية الأخرى.

إن تأثر الدراسات اللغوية في القرن التاسع عشر بالعلوم الطبيعية لم يكن مجرد استعارة عابرة، بل كان "انقلاباً إبستيمولوجياً" أعاد تعريف اللغة كظاهرة مادية خاضعة لقوانين التطور الحتمي. ففي تلك الفترة، وتحت سطوة الفكر الداروني وازدهار علم الأحياء، نُظر إلى اللسان بوصفه "كائناً عضويًا" ينمو ويتطور ويموت وفق نواميس ثابتة، وهو ما جعل اللسانيات في نظر رواد تلك المرحلة علماً طبيعياً يبحث في التشريح المقارن للغات. ومع ظهور مدرسة "النحويين الجدد "في جامعة لايبزيغ، انتقل هذا التصور من الحيز النظري إلى التطبيق المنهجي الصارم؛ إذ آمن بروجمان وبول وغيرهم بأن التغيرات الصوتية ليست عشوائية، بل هي قوانين ميكانيكية لا تعرف الاستثناء .هذا الإيمان المطلق بـ "انتظام التغيرات الصوتية" جعل اللسانيات تقترب من دقة العلوم الفيزيائية، حيث أصبح الباحث اللساني يشبه الكيميائي الذي يحلل العناصر للوصول إلى ذراتها الأولى.

يمكن القول إن أهمية مدرسة "النحويين الجدد" تكمن في أنها وضعت حجر الأساس لما سيسميه دي سوسير لاحقاً بـ "المنظور التاريخي. "فقد ركزت هذه المدرسة على استنتاج القوانين التي تحكم تحول الأصوات عبر الزمن، مما سمح بفك شفرات العائلات اللغوية الكبرى، وعلى رأسها الهندو–أوروبية. ومع ذلك، فإن هذا النهج "الوضعي" الذي حاول حصر اللغة في قوالب العلوم الطبيعية، هو الذي استفز لاحقاً ردود فعل نقدية أدت إلى ميلاد اللسانيات البنيوية؛ فبينما ركز النحويون الجدد على "تاريخية" اللغة وجزيئاتها الصوتية، جاء القرن العشرين ليؤكد أن اللغة ليست مجرد كائن طبيعي ينمو في الفراغ، بل هي "نظام اجتماعي" و"بنية ذهنية" تتجاوز في تعقيدها القوانين الميكانيكية الصرفة. إن هذا الانتقال من "بيولوجيا اللسان" إلى "سوسيولوجيا اللغة" هو الذي سمح بالربط بين التطور الصوتي وبين الحاجات الاتصالية للمجتمعات، وهو ما يعزز الفكرة القائلة بأن اللغة كائن مزدوج: طبيعي في أداته (الصوت) واجتماعي في غايته ونظامه.

إن القوانين التي أسسها النحويون الجدد، رغم نزعتها المادية، هي التي مهدت الطريق للوصول إلى "اللسانيات الوصفية"؛ فبمجرد أن استقرت فكرة وجود قوانين ثابتة تحكم اللغة، بدأ البحث يتجه نحو كيفية عمل هذه القوانين داخل النظام اللغوي في لحظة زمنية محددة. وهكذا، فإن القرن التاسع عشر بتركيزه

على "الصوتيات التاريخية" قدّم للغة صفتها "العلمية"، وحررها من سلطة الفيلسوف ليدفع بها إلى مختبر العالم اللغوي الذي لا يقبل إلا بالبرهان المادي المستمد من المقارنة المنهجية والاستقراء الدقيق.

ومن خلال دراساتهم تطورت النظرة لموضوع اللّغة، إذ لم يصبح ينظر لها على أنها نظام يتطور ذاتياً وإنما نتاج الضمير الجمعي للجماعات اللّغوية.

ومع نهاية القرن التاسع عشر بدأ التساؤل يتبلور حول ماهية الظروف المحيطة بحياة اللّغات ؟ وهذا ما صاغه الباحث الأمريكي ويتني في كتابه حياة اللغة عام 1875.

لقد بدأ علم اللّغة يأخذ حدوده الواضحة ببروز ثلاثة لغويين مرموقين هم فرديناند دي سوسير، بلومفيلد، وسابير، حيث أعلن سوسير أن موضوع علم اللّغة لا يدرس لغة معينة وإنما يتناول بالدراسة كل ظواهر الكلام الإنساني قديم وحديث ومن هنا بدأ علم اللّغة يتخذ اسم علم باعتبار موضوعه مادة محسوسة تدرس كما هي وليس كما ينبغي أن تكون.

اللغة واللهجات :

إن الدراسات اللغوية الخاصة بالقرن التاسع عشر كانت مصحوبة بوجهات النظر حول وظائف اللسان (التخاطب) Langage هذه التصورات تمثلت في تشبيه اللسان بالظواهر ألأخرى فبتأثير البيولوجيا كان ينظر للخطاب على أنه كائن حي وللسانيات على أنها علم طبيعي.[1]

يمكن القول أن البحوث اللّغوية أخذت منهجاً علمياً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث تأثرت بالتقدم المنهجي في العلوم الطبيعية، إذ سعت إلى التوصّل للقوانين المفسرة للتغيّرات اللّغوية. حيث ظهرت مدرسة جديدة، تأسست عام 1870 في جامعة لايبزف Leipzig بألمانيا سمي أصحابها بالنحويين الجدد، شكلوا ما اعتبر من أهم المدارس اللغوية ،التي كان لها تأثير بارز في القرن العشرين.

من خلال دراسات السابقة تطورت النظرة العلمية لموضوع اللّغة، إذ لم يصبح ينظر لها على أنها نظام يتطور ذاتياً وإنما نتاج الضمير الجمعي للجماعات اللّغوية.

ومع نهاية القرن التاسع عشر بدأ التساؤل يتبلور حول : ماهية الظروف المحيطة بحياة اللّغات؟ وهذا ما صاغه الباحث الأمريكي ويتني William Dwight Whitney (1827- 1894) في كتابه حياة اللغة عام 1875.

لقد بدأ علم اللّغة يأخذ حدوده الواضحة ببروز ثلاثة لغويين مرموقين هم فرديناند دي سوسير، بلومفيلد، وسابير، حيث أعلن سوسير أن موضوع علم اللّغة لا يدرس لغة معينة وإنما يتناول بالدراسة كل ظواهر الكلام الإنساني قديم وحديث ومن هنا بدأ علم اللّغة يتخذ اسم علم باعتبار موضوعه مادة محسوسة تدرس كما هي وليس كما ينبغي أن تكون.

الفرق بين اللغة واللهجة :

ان اللغة الواحدة تتنوع وتختلف حسب الفئات والجماعات والطوائف المتكلمة بها وحسب ظواهر المجتمع وحسب الاطار الجغرافي الذي ينتمون إليه. فاللغة تختلف في المدينة الواحدة وفي الإقليم الواحد، اذن يرتبط الاختلاف اللغوي بالاختلاف الثقافي. ويطلق على هذا الاختلاف اللغوي "اللهجة" ويمكن ان يتساءل البعض الفرق بين اللغة واللهجة، يظهر الاختلاف في الكثير من الأمور أولها أن اللغة أوسع من اللهجة أي أن اللهجة هي جزء من منظومة اللغة، فاللغة تحتوي على قواعد أكثر من احتواء اللهجة، فاللهجة عامة قواعدها بسيطة، واللهجة هي تللك المتغيرات الاجتماعية والثقافية والتقنية التي أثرت في اللغة، كما أن اللغة تحظى بمكانة أرقى وأعلى من اللهجة.

تعتبر الدراسات الخاصة باللهجات فرع من فروع الدراسات اللغوية ألا وهو الديالكتولوجيا وهو علم حديث الظهور فاللغويون القدماء كانوا يزدرون الدراسات الخاصة باللهجات إذ كانوا يرون في هذه الأخيرة خطراً على اللغات الفصيحة. لقد بدأ الاهتمام بدراسة اللهجات في أواخر القرن التاسع عشر على يد اللغوي الفرنسي جاستون باريس، إذ يعتبر من الأوائل الذين نادوا بدراسة اللهجات التي كان يعتبرها مدخل للكشف عن الثقافات الشعبية. حيث قام هذا اللغوي بدراسة اللغات العامية باعتبارها فروع من اللغات الفصيحة وبهذا يتسنى له فهم التغيرات الحاصلة في هذه الأخيرة. ثم أعقبه كل من أنتوان توماس والبرت دوزا بدراسة الكثير من اللهجات الشعبية الأوروبية بما فيها اللهجات الفرنسية. أمّا في بداية القرن العشرين أخذت الدراسات اللهجية منحاً علمياً واضحاً، بعد الاهتمام الذي أبداه المختصون في الدراسات الأنثروبولوجية، باعتبار اللهجة مدخلاً أساسياً في فهم ثقافة الشعوب.

مفاهيم أساسية في علم اللهجات

اللهجة Dialecte :

إن مفهوم اللهجة في الاصطلاح العلمي الحديث هي مجموعة من الصفات اللغوية، تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة. وتمثل اللهجة مستوى من مستويات اللغة الواحدة في المواقف الكلامية التي يعيشها الفرد في مجال الحياة اليومية، ما بين مواقف اجتماعية وسياسية وثقافية، ولكل مجال منها خطاب خاص بها.[1] والفرق بين اللهجة واللغة، أن اللهجة جزء من اللغة حدث لها تغيرات صوتية، وظهرت بها كلمات خاصة بها، لكنها لم تستقل عن اللغة التي تعيش في إطارها غير أن اللغة أكثر ثباتاً واستقراراً، كما أنها تتطور وتحرص على نظامها. وتعتبر أعم وأشمل من اللهجة، في حين أن اللهجة أسرع تطوراً ولا تتقيد بقواعد ثابتة، وهي تتعدد في اللغة الواحدة والمجتمع الواحد والمكان الواحد. فاللهجات لا تملك نظاماً شاملاً أو انتشاراً واسعاً بل هي تعيش في نطاق ضيق، إذ تختلف اللهجات من قرية إلى قرية متجاورتين، كما تختلف من مدينة لأخرى.

إذن يرتبط مفهوم اللهجة عامة بالمنطقة الجغرافية فهي تختلف باختلاف المناطق، وهذا ما يجّر معه اختلافات صوتية ونحوية ومعجمية.

وقد ترتبط اللهجة بالمكانة الاجتماعية، فإذا انتقل متكلمون للهجة معينة إلى منطقة ما أو بلد ما يتكلم لهجة أو لغة أخرى، وكونوا أقلية فقيرة وغير متعلمة، فإن لهجتهم تصبح رمزاً لمكانة اجتماعية دنيا ـ على مستوى العمل والتعليم ـ بالنسبة للسكان الأصليين.

واللهجات تموت أو تتطور إلى لهجة جديدة في ظل نظام اجتماعي مترابط يعتمد على لغة رسمية واحدة في التعليم والخطاب الاعلامي. إذن هناك عوامل دينية، سياسية، واجتماعية تحدد حياة اللهجات، أي تطورها أو موتها.

اللغة الأم Langue maternelle :

يشير مصطلح اللغة الأم إلى الأسر اللغوية، أي اللغة الأصلية التي تتفرع عنها لغات عدة، كما يحمل هذا المفهوم بعداً اديولوجياً، حيث بدأ التفكير في تحديده بعد استقلال الدول المستعمرة.[1]

تزامن الحديث عن هذا المفهوم مع قضية الهوية والوحدة الوطنية والشخصية، حيث اهتمت الدول الحديثة العهد بالاستقلال بتعزيز اللغة الأم بعد أن تضاءل دورها أيام الحكم الاستعماري. وقد استحدثت منظمة اليونسكو سنة 2000 يوماً عالمياً للغة الأم هدفه حماية التراث العالمي من الانقراض، وبهذا أقرت حق الأفراد في العالم أن يأخذوا نصيباً من العلم بلغتهم.

اللغة الأم هي تراث مكتسب بعد الولادة متعلم بواسطة الشخص الحاضن، أماً كان أو شخصاً آخر من نفس الجماعة التي ولد فيها الطفل، أو من أية جماعة بشرية أخرى.

يجب الاشارة إلى أن تعاريف اللغة الأم متعددة ومتنوعة فهي تعني أيضاً لغة المنشأ، فالتعريف التقليدي بأن اللغة الأم، هي لغة الأم التي تربي طفلها باعتبارها الشخص الذي يرافق الطفل من سنينه الأولى، قد اعتراه التغيير بعد ما أصبحت الأم تغادر البيت من أجل العمل تاركة الأطفال تحت رعاية مربيات قد تكن اجنبيات لا تعرفن لغة البلد. وبهذا يصبح لسان الطفل رهينة لغة المربية ولغة وسائل الاتصال الحديثة، ومن هنا يصبح الحديث عن لغة المنشأ هو الأقرب لتعريف اللغة الأولى، التي يكتسبها الفرد من محيطه الاجتماعي مهما اختلفت مصادره.

إذن فإن تعاريف اللغة الأم متعددة العناصر ومتشعبة الفروع، لكنها تعني تلك اللغة التي تستعمل بشكل طبيعي ويمكن أن تهذب في المدرسة، وهي لغة البلد والانتماء والهوية التي تقي الفرد من الاندماج في الثقافة الأجنبية وتحافظ على تراثه الثقافي والاجتماعي.

الثنائية اللغوية Bilinguisme :

يشير مفهوم الثنائية اللغوية إلى وضعية احتكاك لغوي بين الأفراد والجماعات التي تستعمل لغتين أو أكثر ويصبح المفهوم هنا تعدد لغوي Plurilinguisme ويكون الاستعمال للغتين على المستوى المنطوق والمكتوب من قبل فرد أو جماعة ما ويدمج هذا المفهوم عالم الاجتماع اللغوي في محاولة فهم ظاهرة الثنائية اللغوية من خلال تحليل الظواهر اللغوية البحتة، إضافة إلى دراسة نسقية لسيرورة الاحتكاك اللغوي ونتائجه. كما يسعى إلى فهم الظواهر النفسية للمتكلمين والعلاقات التي يربطونها مع خطاباتهم، إضافة إلى فهم الظواهر السوسيولوجية التي تحدد وضعية الاحتكاك وتحولها، وتصبح التساؤلات كثيرة تدمج تخصصات معرفية كثيرة، مثل هل دماغ الشخص الثنائي اللغة مختلف ؟

وهو تساؤل يدخل في مجال علم الأعصاب اللغوي Neurolinguistique . أما فيما يخص تعلم اللغة فالسؤال المطروح : عندما يكون الشخص ثنائي اللغة، هل يتم تعلم اللّغتين بصفة منفصلة؟ هناك معاني عديدة للثنائية اللغوية، فعند البعض لا يمكن أن نعتبر شخصاً ما أنه ثنائي اللغة إلاّ إذا كان متحكماً في اللّغتين تحكماً تاما. أمّا عند البعض الآخر فهم يرون أن الأمر نسبي، فهم يجمعون على أنه لا يوجد شخص قادر على الكلام أو فهم لغتين أو أكثر بنفس الدرجة، وهذا ما يجعل هذا الإشكال مجال اهتمامهم الرئيسي.

التعددية اللغوية Plurilinguisme :

يدل هذا المفهوم على وضعية تتعايش فيها تنوعات لغوية عديدة في مجتمع واحد، سواء كانت لغات وطنية بما فيها اللهجات المحلية، أو لغات رسمية.

ويعبر التعدد اللغوي على الوضعيات التي يتم فيها استعمال عدة لغات من طرف شخص ما أو جماعة ما، على مستوى الشفوي والكتابي. لقد ورد في في كتاب لووي كالفي Louis Calvet " علم الاجتماع اللغوي " أنه موجود فوق سطح الأرض ما بين 6000 و 7000 لغة متكلمة في 200 دولة وبعملية حسابية بسيطة يمكن استنتاج انه هناك 30 لغة في كل دولة بالتقريب، أحياناً نجد أكثر من هذا العدد في دولة واحدة واحياناً أقل. وبهذا بمكن القول أنه هناك تعدد لغوي في كل البلدان، هذا التعايش اللغوي يجعل من اللغات في حالة احتكاك دائم.

يفصح الواقع الجزائري عن نسق لغوي خليط أو مزيج Métissage ، عربية فصحى إضافة إلى دارجة أو دارجات عربية وأمازيغية وفرنسية وإنجليزية، وهذا في النسق التعليمي والإعلامي. كما يسفر الانفتاح الاعلامي عن تنوعات لغوية ومتعددة ولا حصر لها.

ومن هذا يمكن إجمال الوضع اللغوي الجزائري كما يلي :

1. اللغات ذات الانتشار الواسع : العاميات أو الدارجات العربية وهي متنوعة ولكنها تتحكم إلى قواعد مشتركة؛
2. اللغات المحلية : الأمازيغيات بمختلف تأدياتها ولهجاتها؛
3. اللغات الكلاسيكية : العربية الفصيحة واللغة الفرنسية.

الإزدواجية اللغوية La diglossie :

لقد حظي هذا المفهوم باهتمام العديد من الباحثين، كما أن معناه خضع للتنقيح والتوسيع، وندرج فيما يلي بعض التعاريف التي توضحه.

يعتبر شارل فرقيسون Charles Ferguson من أهم الباحثين الذين استعملوا مفهوم الازدواجية اللغوية في أبحاثهم، فهو يرى أن مفهوم الازدواجية اللغوية يستعمل للإشارة إلى مجتمع يعترف بلغتين أو أكثر في اتصالاته الداخلية. وقد وجد أن في هذه المجتمعات يتم

تكمن عبقرية هذا المفهوم في "التخصص الوظيفي"؛ فالمجتمع الازدواجي لا يخلط بين المستويين عشوائياً، بل يخصص لكل مستوى سياقاً محدداً. فاللغة العالية (H) هي لغة الأدب، والخطب، ونشرات الأخبار، والتشريعات؛ بينما تظل اللغة المنخفضة (L) هي لغة الوجدان اليومي، والمحادثات العائلية، والتبضع. ويرى فيرغسون أن هذا الاستقرار في التوزيع هو الذي يحافظ على ديمومة الازدواجية لقرون طويلة، كما هو الحال في اللغة العربية، واليونانية الحديثة، والألمانية السويسرية.

وقد شهد هذا المفهوم توسيعاً هاماً على يد جوشوا فيشمان (Joshua Fishman) عام 1967، الذي لم يحصر الازدواجية في مستويات لغة واحدة (كما فعل فيرغسون)، بل مدّها لتشمل المجتمعات التي تستخدم لغتين مختلفتين تماماً لأداء وظائف متباينة. ففي بعض المجتمعات، قد تُستخدم لغة المستعمر (كالفرنسية) كصنف "عالٍ" للإدارة والعلوم، بينما تُستخدم اللغة القومية كصنف "منخفض" للحياة اليومية. وبذلك، تحول المفهوم من ازدواجية "بنيوية" إلى ازدواجية "اجتماعية وظيفية."

إن الازدواجية اللغوية تعكس في جوهرها بنية المجتمع وقيمه؛ فغالباً ما تُحاط اللغة العالية بهالة من القداسة والجمال، وتُعتبر "اللغة الحقيقية"، بينما يُنظر للعامية كشكل "منحرف" أو "مبسط"، رغم أنها هي التي تؤدي الوظيفة التواصلية الحقيقية للأغلبية العظمى من الناس. هذا الصراع الصامت بين المستويين هو الذي يؤدي أحياناً إلى نشوء ما يسمى "اللغة

الوسطى"، وهي محاولة لتقريب المسافة بين الفصحى المكتوبة والعامية المنطوقة، سعياً نحو لغة تجمع بين الرصانة وسهولة التداول.

استعمال لغتين منفصلتين، تستمدان توازنهما من التقسيمات الوظيفية لكل منهما. وتصاحب كل لغة مواقف وقيم وسلوكات، وتعتبران شرعيتان ومقبولتان ثقافياً، كما أن الصراع بينهما ضئيل خاصة إذا كان هناك تقسيم للوظائف. هذا التقسيم يتم عادة وفق نمطين، اللغة العليا (High, élevée) تستعمل في الدين والتعليم، وفي بعض المظاهر الثقافية؛

ولغة دنيا (Low, commune) تستعمل في المواضيع اليومية كالمنزل، العائلة وفي مجال العمل اليدوي. لقد تكلم فرقيسون على لغتان عليا و باعتبارهما في وضع تطابقي.

وفي تعريف آخر لفليب بلانشي[1] Philippe Blanchet يتعلق مفهوم الازدواجية اللغوية بوجود لغتين (أو لهجتين)، أو أكثر في وضعية تدرجية (إذن في حالة من النزاع في بعض المستويات) إحداهما في وضعية اجتماعية مهيمنة على الأخرى خاصة فيما يتعلق بالنفوذ الاجتماعي. وهذا ما يخلق تقسيم لحقول الاستعمالات، هذا التقسيم يخضع لقهر اجتماعي.

أمّا جون قامبرز John Gumperz فيضيف لتصور هذا المفهوم اعتبارات ذات معاني هامة، فهو يرى أن الازدواجية موجودة في المجتمعات المتعددة اللغات والتي تعترف رسمياً بعدة لغات، وفي المجتمعات التي تستعمل تنوعات عامية وأخرى كلاسيكية. وكذلك موجودة في المجتمعات التي تستعمل عدة لهجات وسجلات لغوية مختلفة بوظائف لغوية مختلفة ومتباينة، وهذا ما يساعد على الكشف عن الأنساق الاجتماعية وكيف يتم تفضيل استعمال تنوعات عن أخرى، ومحاولة فهم التفاعل في جماعة سوسيولغوية محدودة.

وبصفة عامة فإن قامبرز وفيشمان يتفقان ويجمعان على البعد السوسيولوجي لهذا المفهوم، أي المكانة التي تحضى بها لغة ما أو تنوع ما، فالازدواجية اللغوية تشير إلى المكانة السوسيولغوية

التي من خلالها يتنافس لساني قوم بمكانة سوسيولغوية مختلفة، أحدهما محلي ومستعمل في الحياة اليومية، أما الثاني فيستعمل في مناسبات مفروضة من قبل السلطة.

الاحتكاك اللغوي Langues en contact :

يعتبر مفهوم الاحتكاك اللغوي من أهم المواضيع المدروسة في مجال علم الاجتماع اللغوي، إن تعايش تنوعين لغويين أو أكثر في مجتمع واحد يؤدي إلى احتكاك لغوي، ولفهمه يجب الإشارة إلى مفهومي، الاستعارات والتداخلات. ويعتبر كتاب واينريتش Uriel Weinreich " الاتصال اللغوي " الذي صدر عام 1953 من أهم الكتب التي اهتمت بموضوع الاحتكاك اللغوي ومشاكل الثنائية اللغوية، ولقد عرّفه بأنه حالة استعمال الفرد للغتين بطريقة متعاقبة، وفي تعريف أخر له فهو ادخال لعناصر لغوية ما من لغة إلى أخرى وتكون هذه العناصر الدخيلة تمس البنية العليا لتلك اللغة. وقد ميّز بين ثلاثة أنواع من التداخلات :

التداخلات الصوتية، التداخلات النحوية، والتداخلات المعجمية. ويقول واينريتش أن التداخل يعتبر ظاهرة فردية أمّا الاستعارة فهي ظاهرة جماعية، فكل اللغات استعارت من جيرانها، أحياناً بطريقة مكثفة مثل الانجليزية التي استعارت قدر كبير من مفرداتها من اللغة الفرنسية. إن الاحتكاك اللغوي ليس مجرد تجاور آلي بين لغتين، بل هو مسرح للصراع والتعايش الثقافي. فما أشار إليه واينريتش حول "الاستعمال المتعاقب" يفتح الباب أمام ظاهرة "التبادل الرمزي"؛ فاللغات لا تحتك في الفراغ، بل من خلال ناطقين يحملون انتماءات اجتماعية. وعندما تحتك لغة "غالبة" بلغة "مغلوبة" (بالمفهوم الخلدوني)، يتجاوز التداخل المستويات البنيوية ليصل إلى مستوى "الهيمنة اللغوية"، حيث تصبح الاستعارة وسيلة لسد فجوات حضارية أو تقنية، كما حدث في تأثير الفرنسية على الإنجليزية بعد الغزو النورماني، أو تأثير العربية على اللغات الأوروبية في العصور الوسطى.

الصراع اللغوي le Conflit linguistique :

إن الحديث عن مفهوم الصراع اللغوي لا يكون إلاّ في وضعية لغوية مزدوجة أو متعددة، وينتج عن الصراع اللغوي هيمنة لغة على أخرى. إن مفهوم الهيمنة هو تميز لغة بمكانة

شرعية دستورية أمام اللغات الأخرى التي تعيش بجانبها فيؤدي هذا الوضع إلى صراع وتنافس تحاول من خلاله إحدى اللغتين احتلال مكانة الأخرى. ويعتبر الصراع حالة متطرفة من المنافسة بين للغتين أو أكثر للتنازع على البقاء وسعي كل منهما لتحقيق السيطرة والغلبة على اللغات الأخرى بكافة الطرق والأساليب، نتيجة الاحتكاك اللغوي ويحتاج هذا الصراع إلى فترة قد تمتد إلى عدة قرون من الزمان.

أنواع اللغات :

3. وليام لابوف " اللغة والطبقات الاجتماعية "

يعتبر ويليام لابوف Labov William (1972) أب اللسانيات التنوعية linguistique variationniste. إذ اهتم بالتغيرات اللغوية في ضوء العوامل الاجتماعية، من خلال تفسير العلاقة الديناميكية القائمة بين التنوع والتغير الحاصل في اللغة.

نشأ لابوف في مدينة نيويورك غير بعيد عن مقاطعة مانهاتن السياحية، الثرية بمعالمها الاقتصادية والمالية والثقافية في الفترة ما بين (1944-1948) درس في هارفارد كوليج Harvard College الكيمياء الصناعية، ثم توجه إلى المجال المهني حيث عمل في مصنع للحبر. هذه المهنة جعلته في احتكاك مع طبقة العمال ومع طريقة كلامهم ولغاتهم المحلية. وهذا ما قاده مرة أخرى إلى مقاعد الجامعة وتحديدا في جامعة كولومبيا درس اللسانيات الانجليزية في الفترة الممتدة بين(1961-1964). سنة 1963 تحت وصاية إريال واينريتش Uriel Weinreich ناقش أطروحة الدكتوراه بعنوان"التقسيم الطبقي الاجتماعي للغة الانجليزية في المحلات المتعددة "

The social stratification of English in New York City departement stores

كان لواينريتش تأثيرا هاما على فكر لابوف في مجال اللسانيات الاجتماعية، إذ أسس لابوف منهجه في ميراث أستاذه الذي كتب معه مقال تضمن نظرية التغير اللغوي، أو ما يسمى حاليا اللسانيات التنوعية.

ويعتبر أوريل واينريتش، المتخصص في لغة الأيديش، الأب الروحي الذي صاغ المرتكزات النظرية لويليام لابوف، حيث تجلى هذا التأثير في مقالهما المشترك والمؤسس الأسس النظرية لتاريخ اللغة الصادر عام 1968 بالتعاون مع هيرتسوغ. في هذا العمل، أرسى واينريتش دعائم "اللسانيات التنوعية" عبر استبعاد فكرة تجانس النظام اللغوي، مؤكداً أن التغير اللغوي ليس عشوائياً بل محكوم ببنى اجتماعية ومنظمة بانتظام داخل التغاير اللساني. لقد استلهم لابوف من أستاذه مفهوم "الارتباط السوسيو–لساني" الذي يربط بين المتغيرات اللغوية والطبقات الاجتماعية، محولاً حدس واينريتش الأكاديمي إلى منهج تجريبي صارم يعتمد على التحليل الكمي. وبفضل هذا الميراث، تمكن لابوف من صياغة نظرية متكاملة تفسر كيف يبدأ التغير اللغوي من قلب التفاعلات اليومية، مما جعل من إسهام واينريتش حجر الزاوية الذي قامت عليه اللسانيات الاجتماعية الحديثة في تفسير آليات التطور اللغوي وعلاقتها بالهوية والطبقة.

ميلاد اللسانيات الاجتماعية :

يؤرخ الأكاديميون لميلاد اللسانيات الاجتماعية الحديثة باللقاء الهام الذي نظمه وليام برايت في جامعة كاليفورنيا بلوس أنجلوس عام 1964، والذي مثّل منعطفاً إبستيمولوجياً عبر تجميع 25 باحثاً لتقنين العلاقة بين النسق اللساني والبنية الاجتماعية. وقد شكلت المداخلات الثلاث عشرة المقدمة خارطة طريق لهذا التخصص، حيث طرح جون جامبرز مفهوم "إثنولوجية التغير اللغوي" لربط السلوك اللساني بالهوية الجماعية، بينما أسس إينار هوغن لمجال "التخطيط اللغوي" كأداة للسيادة الوطنية.

وفي هذا السياق، قدم وليام لابوف ورقته النوعية حول "التصحيح المفرط كعامل للتغير اللغوي"، وهي الدراسة التي استند فيها إلى أبحاثه الميدانية في نيويورك 1966 ليثبت أن النزوع نحو المعيارية اللغوية لدى الطبقات الوسطى الدنيا يعد محركاً أساسياً للتطور اللساني. وبحسب برايت في مقدمة أعمال المؤتمر، فإن هذا الاجتماع لم يكن مجرد عرض للمداخلات حول "اللغات الناقلة" لسماران أو تطور الكتابة لسجورباغ، بل كان إعلاناً عن قطيعة مع اللسانيات البنيوية الساكنة نحو لسانيات "تنوعية" تدرس اللغة في سياقها الحي، مما جعل من أعمال هذا المؤتمر المرجعية العلمية الأولى التي وضعت الضوابط المنهجية لمجال السوسيولسانيات المعاصرة.

ومن خلال ما نشر حول هذا الملتقى اتفق الباحثون أنه ليس من السهل تحديد بدقة موضوع اللسانيات الاجتماعية. فالقول بأن أبحاث هذا العلم تهتم بالعلاقات القائمة بين اللغة والمجتمع يعتبر أمرا مبهما. كما أن من المهام الأساسية لهذا العلم هو البرهنة على أن التنوع ليس حراً ولكنه مرتبط بالاختلافات الاجتماعية والنسقية.

رأى وليام برايت أن اللسانيات الاجتماعية نشأت بوصفها مقاربة تكميلية ملحقة بظواهر اللغة، تهدف لملء الفجوات بين اللسانيات العامة وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا، غير أن هذه التبعية المنهجية تلاشت مع ظهور أطروحة ويليام لابوف للدكتوراه عام 1966 النظام الطبقي الاجتماعي في لغة إنجليزية مدينة نيويورك". لقد أصبحت هذه الدراسة مرجعاً مؤسساً نقل التخصص من حيز الملحق إلى علم مستقل بذاته، وهو ما يفسره لويس جان كالفي بربطه لابوف بإرث "أنتوان مايي" الذي كان يرى أن اللغة واقعة اجتماعية بامتياز. وقد أثبت لابوف في أطروحته، عبر التحليل الكمي، أن التغير اللغوي ليس عشوائياً بل هو بنية منتظمة تعكس التراتب الطبقي، مطبقاً بذلك رؤية مايي حول ضرورة دراسة اللغة داخل إطارها الاجتماعي الصرف. ويضيف كالفي في كتابه "السوسيولسانيات" أن عبقرية لابوف

تكمن في تحويل الحدس النظري لسلفه مايي إلى منهج تجريبي صارم يتجاوز مجرد الوصف الأنثروبولوجي نحو صياغة قوانين لغوية اجتماعية. وبذلك، لم تعد اللسانيات الاجتماعية مجرد علم "بيني" كما تصورها برايت، بل صارت تخصصاً مركزياً يدرس الديناميكية اللسانية من منظور سوسيولوجي إحصائي، مما جعل من أطروحة 1966 الانطلاقة الفعلية لما يُعرف اليوم بـ اللسانيات التنوعية التي تعيد الاعتبار للمتحدث وسياقه الطبقي كجزء لا يتجزأ من بنية النظام اللغوي.

كما دعا له مايي قبله غير أن لابوف ذهب أبعد منه حيث قال "ليس هناك مجال للتفريق بين اللسانيات العامة التي تدرس اللغات واللسانيات الاجتماعية التي تأخذ بعين الاعتبار المظهر الاجتماعي لهذه اللغات وبصيغة أخرى اللسانيات الاجتماعية هي نفسها اللسانيات".

المحفزات الاجتماعية للتغير الصوتي:

لقد حدد لابوف موضوع دراسته ألا وهو بنية وتطور التخاطب في إطاره الاجتماعي والذي تشكله جماعة سوسيو لغوية ما وقد انطلق من جملة من التساؤلات ألا وهي :

لماذا وكيف تتغير اللغات؟ ، وهل التطور اللغوي يخضع لتوجيه ما؟ ، ما هي الضغوطات العالمية التي تفرض نفسها على التغير اللغوي؟ ، ما هي ميكانيزمات التغيرات؟

وقد ركز لابوف في دراسته للإجابة على تساؤلاته حول المحفزات الاجتماعية للتغير الصوتي، على فهم بنية وتطور التخاطب داخل الجماعة السوسيو–لغوية، معتبراً أن التغير اللغوي ليس عشوائياً بل عملية منظمة تستجيب لتساؤلات كبرى حول كيفية وقوع التغير وميكانيزماته والضغوط العالمية التي توجهه. ويتفق لابوف تماماً مع "أنتوان مايي" في أن التغيرات الاجتماعية هي المحرك الأساسي للتنوعات اللسانية، متحدياً بذلك التيار البنيوي الذي يحصر التفسير في العوامل الداخلية والتوازن الذاتي للنظام اللغوي. ويرى لابوف في

مؤلفه ميكانيزمات التغير الصوتي أن الضغوط البنيوية الداخلية لا تكفي لتشكيل نظرية منسجمة، بل يجب تحليل التغير داخل الجماعة اللغوية عبر الملاحظة المباشرة للسلوك الكلامي. ويؤكد من خلال مفهوم الارتباط السوسيولساني أن التغير يبدأ حين تتبنى جماعة اجتماعية معينة نمطاً صوتياً جديداً يعبر عن هويتها أو طموحها الطبقي، وهو ما يحول التنوع من مجرد فوضى كلامية إلى تغير جارٍ يمكن رصده إحصائياً.

وبحسب لابوف، فإن الملاحظة الميدانية المباشرة، كتقنية "المقابلة السوسيولسانية"، هي الكفيلة بكشف كيفية انتقال التغير الصوتي من الفرد إلى الجماعة عبر السلم الاجتماعي. وبذلك، يخلص لابوف إلى أن اللغة كيان ديناميكي لا ينفصل عن حركية المجتمع، وأن أي محاولة لفهم التطور الصوتي بعيداً عن الصراعات والاختلافات الطبقية تظل عاجزة عن تفسير لماذا يختار المتكلمون مسارات لغوية معينة دون غيرها في سياقاتهم التاريخية والاجتماعية المحددة.

يمثل البحث الميداني الذي أجراه ويليام لابوف في جزيرة مارتاس فينيارد عام 1963 الانطلاقة الفعلية للمنهج التجريبي في اللسانيات الاجتماعية، حيث سعى من خلاله إلى تفسير كيفية ارتباط المتغيرات الصوتية بالهوية والمواقف النفسية تجاه التحولات الاقتصادية. اختار لابوف عينة دقيقة شملت أربع عائلات متجذرة في المنطقة لتمثيل المجتمع الأصلي، مركزاً على ظاهرة "تمركز المصوتات وتحديداً في النطق الصوتي للصوائت المزدوجة مثل [ai]و [au]

وقد توصل إلى أن التنوع داخل كلمة أو عدة كلمات في حوارات شخص أو شخصين يمكن ان ينتج بطريقة مماثلة او مختلفة، بالتناظر، الاستعارة، بالاختراق، العدوى، أو بمختلف الطرق التي يدخل بها النسق اللغوي في تفاعل مع الخصائص الفيزيولوجية والسيكولوجية للفرد. معظم التنوعات ظهرت مرة واختفت بنفس السرعة التي ظهرت بها، لكن هناك بعضها تنتج مرة ثانية، إما تتوقف وإما تنتشر وبهذا ينتج صراع بين الشكل القديم والجديد إلى أن

ينتصر أحدهما ويصبح يفرض نفسه في شكل نظامي. وقد توصل إلى أن الضغوطات الاجتماعية تمارس تأثيرها على اللغة في شكل قوى اجتماعية فاعلة في شكلها الحاضر

لقد كشفت الدراسة أن الارتفاع الكبير في أعداد السياح، الذي يصل إلى 42000 زائر خلال شهري جوان وجويلية ، لم يكن مجرد عامل اقتصادي، بل شكل ضغطاً ثقافياً دفع السكان الأصليين، لاسيما الصيادين في المناطق الريفية، إلى التمسك بنطق محلي أكثر حدة كنوع من المقاومة الرمزية والتمييز الذاتي عن الوافدين. ويرى لابوف في كتابه "الأنماط السوسيولسانية" أن هذا التأثير غير المباشر للسياح خلق نوعاً من رد الفعل الهوياتي، حيث وجد أن الأفراد الذين يمتلكون موقفاً إيجابياً تجاه الجزيرة ورغبة في البقاء فيها هم الأكثر ميلاً لاستخدام الخصائص اللسانية التقليدية.

وبذلك، فندت هذه الدراسة فكرة التغير اللغوي العشوائي، مثبتة أن الميول الاجتماعية والانتماء للمكان هما المحركان الأساسيان لتبني متغيرات صوتية معينة، وهو ما حول البحث من مجرد وصف لهجي إلى تحليل عميق للعلاقة بين اللغة، الاقتصاد، والانتماء الاجتماعي.

وضعية اللغة في الطبقات الاجتماعية:

تشكل مفاهيم التغير، والتنوع، والمتحد اللغوي الإطار البنيوي الذي ارتكز عليه منهج وليام لابوف، حيث لا يمكن فهم أحدها بمعزل عن الآخر ضمن مجالات بحثية تشمل تحليل التغيرات الجارية، ورصد اللغة العفوية، وملاحظة الشبكات الاجتماعية. وقد تجلت هذه الوحدة المفاهيمية بوضوح في دراسته الرائدة لمدينة نيويورك 1966، حيث لم يكتفِ برصد التنوع اللساني عبر الهرم الطبقي من تحت البروليتاريا وصولاً إلى البرجوازية العالية بل سعى للكشف عن المواقف اللغوية التي تتبناها هذه الفئات.

ويرى لابوف في كتابه الأنماط السوسيو–لسانية أن المجموعة اللغوية لا تتحدد بالضرورة من خلال التماثل في النطق، بل عبر التقييم المشترك للمتغيرات اللسانية؛ أي أن سكان نيويورك، رغم اختلاف طبقاتهم، يشتركون في معايير اجتماعية واحدة تجعلهم ينظرون إلى متغيرات معينة بوصفها مترفة ومرموقة وأخرى بوصفها موصومة هذا الإدراك الجمعي هو ما يفسر ظاهرة التصحيح المفرط لدى البرجوازية الصغرى، حيث تدفعهم مواقفهم الاجتماعية نحو محاكاة نطق الطبقات العليا لإثبات ارتقائهم الطبقي.

وبحسب لابوف، فإن التغير اللغوي الجاري هو نتيجة مباشرة لهذا التفاعل بين البنية الطبقية والوعي الذاتي باللغة، مما يحول الفضاء الحضري إلى مختبر حي تنعكس فيه الصراعات الاجتماعية على شكل تنوعات صوتية ومورفولوجية. وبذلك، أثبتت دراسة نيويورك أن اللغة ليست مجرد أداة تواصل، بل هي "مؤشر اجتماعي" دقيق يعكس تموقع الفرد داخل النسيج السوسيولوجي ومدى استجابته للضغوط المعيارية التي يفرضها المتحد اللغوي. لقد اعتمد منهجه على استقصاء عريض للمتغيرات الصوتية التي اختيرت على أساس استعمالها الواسع وكذلك لأنها متغيرات غير ثابتة والتي تظهر على انها متغيرات الرفعة، أو متغيرات موسومة بالعار، لها وظيفة التمييز الاجتماعي. لهذا اختار متغير " R " من خلال الكشف عن عملية نطقه أو عدم نطقه في الكلمات مثل car,card,four,fourth وقد افترض أن مجموعة من المتكلمين من مدينة نيويورك مرتبين في نظام سلمي للطبقات الاجتماعية، هذا النظام سيحدد اختلافهم في نطق هذا الحرف . أثبتت دراسه أن المتحدثين المرتبين ضمن سلم اجتماعي يميلون إلى نطق الراء بشكل أوضح كلما ارتفعت طبقتهم الاجتماعية أو زاد حرصهم على مراقبة كلامهم في المواقف الرسمية. ويشير لابوف في كتابه "الأنماط السوسيو–لسانية" إلى أن هذا المتغير له وظيفة "تمييز اجتماعي" حادة، حيث يعكس نطق الراء طموح الفرد في الارتقاء الطبقي، بينما يشير حذفه إلى الانتماء للفئات الشعبية.

إسهامات بيار بورديو في مجال علم الاجتماع واللغة :

يعد بيار بورديو قامة سوسيولوجية أعاد صياغة فلسفة الفعل الاجتماعي عبر تجاوز الثنائيات التقليدية (ذاتية/موضوعية)، مؤسساً لما يعرف بـ "البنيوية التوليدية" التي ترى المجتمع كبنية من القوى المتصارعة. ينطلق فكره السوسيولوجي من مفهوم "الهابيتوس" بوصفه ميكانيزماً لاستدماج البنيات الخارجية في عقل وجسد الفرد، مما يحول التاريخ إلى طبيعة ثانية توجه السلوك دون وعي كامل، وهو ما يتفاعل حركياً مع "الحقل" كفضاء للمنافسة على أنواع "الرأسمال" (الاقتصادي، الثقافي، والرمزي). وفي هذا السياق، لم تكن اللغة عند بورديو مجرد نسق لساني كما كان ينادي بها سوسير، بل هي ممارسة ورأسمال لغوي تتحدد قيمته داخل سوق لسانية تخضع لقوانين العرض والطلب والشرعية. وبحسب بورديو، فإن القدرة على التحدث ليست قدرة بيولوجية فحسب، بل هي استحقاق اجتماعي يمنح السلطة الرمزية لأولئك الذين يمتلكون اللغة المعيارية، مما يجعل النظام التعليمي أداة لإعادة الإنتاج الطبقي من خلال منح الشرعية لهابيتوس الطبقات المهيمنة ووصم لغات الطبقات الشعبية بالعجز.

إن تأثره بباشلار ودمجه لأطروحات ماركس وفيبر سمح له بكشف عن العنف الرمزي الكامن في اللغة، حيث يتم إجبار المحكومين على الاعتراف بلغة الحكام كمعيار وحيد للحقيقة، وهو ما يحول الفوارق اللسانية إلى فوارق طبقية طبيعية في الظاهر، لكنها سياسية في الجوهر. وبذلك، انتقل بورديو باللسانيات من تحليل المعنى إلى تحليل القوة، مؤكداً أن الكلمات لا تكتسب قوتها من بنيتها النحوية، بل من المؤسسات التي تمنح المتحدث الحق في الكلام والاستماع، لتصبح اللغة بذلك ركيزة أساسية في استمرارية الهيمنة الاجتماعية والتميز الثقافي في المجتمعات الحديثة.

أما عن تعريفه للعنف الرمزي فقد رأى فيه شكل من أشكال السيطرة التي تمارس ليس عبر القوة المادية، بل عبر الإقناع الصامت والقبول الطوعي من قِبل المسيطر عليهم، حيث تلعب اللغة الدور المحوري في هذه العملية داخل الحقل التربوي. فالمدرسة، بحسب كتابه إعادة الإنتاج، ليست مؤسسة محايدة، بل هي سوق لغوية تفرض لغة الطبقة المهيمنة كمعيار وحيد للتفوق، مما يجعل التلاميذ المنحدرين من أوساط شعبية يواجهون عائقا لغويا مسبقا لعدم امتلاكهم الهابيتوس اللغوي المطلوب. هذا العنف يظهر حين يتم وصم لهجاتهم أو طرق تعبيرهم بأنها عامية أو قاصرة عاجزة عن مواكبة لغة المدرسة، مما يدفعهم بإسيعاب هذا الحكم وجعله قاعة داخلية واعتباره دليلاً على نقص مواهبهم الشخصية بدلاً من كونه نتاجاً لغياب العدالة الاجتماعية. بدل أن يدرك التلميذ أن فشله ناتج عن كون المدرسة تطلب منه لغة لم يتعلمها في بيته غياب الرأسمال الثقافي، فإنه يقوم بتصديق هذا الحكم. أي أنه يمتص هذا التصنيف الخارجي ويحوله إلى قناعة داخلية، فيشعر التلميذ بالخجل من طريقة كلامه، ويؤمن داخلياً بأنه أقل ذكاءً أو غير موهوب.

إن الاستيعاب النفسي لهؤلاء التلاميذ لمنطق المؤسسة الذي يقصيهم هو قمة العنف الرمزي، حيث يعترفون بشرعية اللغة الرسمية التي لا يتقنونها، ويمنحونها السلطة لمحاكمتهم وتصنيفهم طبقياً. وبحسب بورديو، فإن النظام التعليمي يحول التراث الثقافي الموروث إلى استحقاق مدرسي فردي، موهماً الجميع بأن النجاح هو نتيجة للذكاء فقط، بينما هو في الحقيقة نتاج رأس مال لغوي تراكم لدى أبناء النخبة داخل أسرهم. وبذلك، تصبح اللغة أداة لشرعنة اللامساواة، حيث يمارس المعلم عنفاً رمزياً حين يفرض أسلوباً لغوياً معيناً، ويقبله التلميذ كقدر محتوم، مما يؤدي إلى إعادة إنتاج الهيكل الطبقي للمجتمع بآليات تبدو في الظاهر تقنية وبيداغوجية، لكنها في الجوهر سياسية واجتماعية بامتياز. ومن خلال المقاربة الخاصة باللغة والتبادلات اللغوية، عمق أفكاره التي تشكل نظرية الممارسة خاصة، فهو يرى أن العبارات اللغوية هي أشكال من الممارسات، فهي نتيجة العلاقة بين الاستعدادات والتصورات اللغوية لدى الفرد وبين السوق اللغوية، وتتكون هذه الاستعدادات من خلال سيرورة من التعلم اللغوي في سياقات خاصة هذه الاستعدادات تحكم الممارسات

اللغوية في مختلف الحقول مثلا: سوق العمل، المؤسسات التعليمية، كما تظهر في حركة الجسم، طريقة نطق الحروف، تحريك اللسان، الشفتين وهذا ما يسميه بورديو "أسلوب تلفظي"[1]. وفي مسألة الحقل اللغوي وديناميكيته فهو يرى بأنه حالة خاصة من قوانين الانتقال الشرعي للرأسمال الثقافي بين الأجيال، يمكن القول أن الكفاءة اللغوية يمكن قياسها من خلال المعايير المدرسية المعتمدة، كذلك الأبعاد الأخرى للرأسمال الثقافي، المستوى المدرسي والشهادات والمسار الاجتماعي. إن انتقال اللغة يعتمد أيضا على الأسرة، من خلال تلقين مستمر للغة الشرعية، عبر إتقان القواعد اللغوية والكلام، إذن هناك تركيبة للعوامل الأساسية المنتجة للكفاءة الشرعية ، هما العائلة والنظام المدرسي[2].

إن الكفاءة الرمزية للكلمات لا تكون فاعلة إلا إذا كان المتلقي مدرك ومؤمن أن قائلها له السلطة لقولها، فالأمر متعلق بالتمثلات والمعتقدات[3].

إن الأمر متعلق بالسلطة الرمزية التي تمارسها هذه الكلمات على المتلقي الواقع تحت سيطرتها عن طريق التمثلات.

إنتاج وإعادة إنتاج اللغة الشرعية:

يرى بورديو في مسألة اللغة الشرعية أنه هناك عوامل أساسية تحدد مفهومها ومعاييرها، فالحديث عن اللغة بدون اي تحديدات، كما يفعل اللغويون، هو القبول ضمنيا بالتعريف الرسمي للغة الرسمية للوحدة الساسية أي أنها:" تلك اللغة التي تنحصر في الحدود الجغرافية لهذه الوحدة، حيث تفرض على كل المواطنين باعتبارها اللغة الوحيدة الشرعية، فهي نتاج الأدباء الذين يملكون سلطة الكتابة والموكلين بتلقينها". إلا أنه يضيف أن اللغة هي رمز

---

[1]) Bourdieu Pierre, **Langage et pouvoir symbolique.** Op.cit., p.31.

[2]) Ibid., pp 84-85.

[3]) Bourdieu Pierre, **Ce que parler veut dire L'économie des échanges linguistiques.** Paris, Fayard, 1982, p 119.

بالمعنى العددي، الذي يسمح بإجراء المعادلات بين الاصوات والمعاني، لكن أيضا بمعنى نظام من المعايير التي تضبط الممارسات اللغوية.

ويخضع أسلوب التعبير الشرعي للمعايير الصوتية والنحوية الشرعية، أي أسلوب يخضع لقواعد الصرف والنحو المعروفة، هو أسلوب يقول بشكل متواصل ما يجب أن يقول له، لكن أيضا بطريقة جيدة. وهو يسعى إلى الاقناع بصحة ما يقوله، فمن تأثيرات السياسة للغة المهيمنة هو " قول الشيء بطريقة جيدة، يمكن أن يكون له الحظ في أن يكون حقيقيا، حتى وإن لم يكن". وترتبط اللغة الرسمية بالدولة سواء من حيث نشأتها أو استعمالاتها الاجتماعية. ففي سيرورة تأسيس الدولة تخلق شروط تأسيس السوق اللغوية الموحدة و تحت سيادة اللغة الرسمية، الإجبارية في المناسبات الرسمية وفي الفضاءات. هذه اللغة الخاصة بالدولة تصبح المعيار النظري التي تقاس بها كل الممارسات اللغوية على قياس اللغة الرسمية. إذن تستمد اللغة الرسمية شرعيتها من علاقتها الوثيقة بالسلطة وبالقرارات السياسية. و يؤكد أن اللغة الرسمية ليست تطوراً طبيعياً، بل هي نتاج "صناعة سياسية" مرتبطة بنشوء الدولة الحديثة التي قامت بتوحيد "السوق اللغوية" قسراً عبر تهميش اللهجات المحلية. وبموجب هذا التوحيد، تحولت لغة الدولة إلى معيار شرعي أوحد يقاس عليه الرأسمال الثقافي للأفراد، حيث تمنح السلطة السياسية لهذه اللغة السيادة في الفضاءات العامة والمؤسسات لضمان إعادة إنتاج الهيمنة. وبذلك، تصبح اللغة الرسمية أداة للعنف الرمزي؛ لأنها تفرض قوانينها على الجميع وتجبرهم على الاعتراف بصلاحيتها، مما يحول الفوارق اللسانية إلى تراتبية اجتماعية مشرعنة بقرار سياسي. إن فرض اللغة الشرعية ضد اللهجات والعاميات يدخل في إطار الإستراتيجيات السياسية، المطبقة من أجل ضمان استمرارية مكتسبات الثورة، من خلال إنتاج وإعادة إنتاج الانسان الجديد. وتعد هذه العملية إصلاحا للغة ، من خلال تطهيرها من الاستعمالات المرتبطة بالمجتمع القديم، وفرضها بطريقة نقية، أي فرض نمط تفكير صافي ونقي.

من أهم شروط إنجاح هذه العملية هي النظام التعليمي والمدرسة على وجه الخصوص، فوظيفتها محورية في سيرورة شرعية وفرض لغة رسمية. إذن النظام التعليمي والمجال السياسي هما أهم عاملين في إنتاج وإعادة إنتاج اللغة الشرعية.

يرى بورديو أن كل وضعية لغوية تعمل كسوق، أين يضع المتكلمون منتوجاتهم، هذا المنتوج يتوقع أن يكون له ثمن في هذه السوق. ويتم التبادل في هذه السوق أشياء ما، هذه الأشياء هي الكلمات، لكن الكلمات ليست مصنوعة من أجل الفهم فقط، فالتقرير الاتصالي ليس تقرير اتصالي بسيط وإنما هو اقتصادي؛ أين يتم تحديد قيمة المتكلم وهل يتكلم بطريقة جيدة ولامعة.

وعن بنية السوق يقول ان السوق اللغوية بالمعنى الواسع، هي العلاقة التي تربط بين متكلمين إثنين أو الوسط المدرسي، أو وضعية المقابلة التي يوظف بها الإطارات. فعندما يتحاور المتكلمون مع بعضهم البعض، تقوم بينهم علاقة موضوعية، ليست بين كفاءاتهم اللغوية فقط، ولكن أيضا بين كفاءاتهم الاجتماعية، حقهم في الكلام الذي يتحدد، بجنسهم، سنهم، منطقتهم الجغرافية، مكانتهم الاقتصادية و مكانتهم الاجتماعية.

يرى بيار بورديو أن السوق اللغوية ليست مجرد تبادل للكلمات، بل هي فضاء تُثمن فيه قيمة المتحدث بناءً على وضعه الاجتماعي لا كفاءته النحوية فحسب. ففي أي تفاعل، سواء في المدرسة أو في مقابلة توظيف، تتدخل علاقة قوة موضوعية تُحدد من يملك الحق في الكلام ومن يُفرض عليه الاستماع. هذا الحق ليس متساوياً، بل يتحدد بما يسميه بورديو كفاءة سوسيو–لسانية.

وهي بشكل ادق كل المعلومات التي يمكن أن تكون معروفة عنهم مسبقا وتظهر من خلال عبارات اللياقة والأدب الخ...، هذه العلاقة تعطي بنيتها للسوق، وتحدد نموذج تحديد السعر.

يشرح بورديو الكيفية التي تجري بها التبادلات اللغوية في السوق، بأنها تتم من خلال إنتاج الفرد لخطاب من أجل مستمعين قادرين على تقييمه وتقديره وإعطاءه ثمن. إذن السوق هي شيء ملموس ومجرد في نفس الوقت، ففي المعنى الملموس ، هي وضعية

اجتماعية أكثر او أقل رسمية وبطقوس معينة تضم مجموعة من المتكلمين. متموضعين بطريقة متفاوتة غالبا في السلم الاجتماعي وفي الخصائص، التي ينظر إليها ويتم تقديرها ما تحت الوعي وتوجه بطريقة غير واعية الانتاج اللغوي.

أما المعنى المجرد للسوق اللغوية فهي نموذج من القوانين (المتغيرات) التي تكون ثمن الإنتاج اللغوي.

وفيما يخص الميكانزمات التي تحكم عملية التبادل، يعد مفهوم الرأسمال اللغوي عنصرا أساسيا وأحد محددات عمل السوق، إذ يستبدل بورديو مفهوم الكفاءة اللغوية لهذا المفهوم، لأن التكلم عن الرأسمال اللغوي هو القول بوجود أرباح لغوية.

يملك الرأسمال اللغوي التأثير على الميكانيزمات التي تضع الأسعار اللغوية، وكذلك السلطة على التشغيل لصالحها القوانين التي تشكل الأسعار واختيار السعر الاعلى.

فكل وضعية لغوية بين شخصين، كل التفاعلات اللغوية هي أسواق مصغرة تهيمن عليها الأنساق العامة.

يشير بيار بوديو إلى مسؤولية توحيد السوق والهيمنة اللغوية، فيقول أنها تعود بجزء كبير إلى السياسة و ذلك بموافقة اللغويين، باعتبارها معطى طبيعي، كما ان مسؤولية تعميم واستعمال اللغة المهيمنة والتي تعد بعدا أساسيا في توحيد السوق والممتلكات الرمزية، التي تراقب إنتاج

وانتشار الثقافة، لا تعود عليها وحدها، بل تخضع للقوانين الداخلية المتعلقة بتحديد الأسعار في هذه السوق.

إن صيرورة التوحيد وإنتاج وانتشار الممتلكات الاقتصادية والثقافية تؤدي إلى زوال، بطريقة تدريجية، نمودج الانتاج القديم لبنى الاستعدادات والتصورات ، ولمنتوجاته.

وعن الأكثر عرضه لتأثيرات هذه السوق، يقول أنه يمكن الملاحظة كما فعل اللغويون من قبل، أن النساء أكثر سرعة لتبني اللغة الشرعية(التلفظ الشرعي) وهذا راجع لكونهن محكومات بالانقياد للممارسات المهيمنة، وبالتقسيم الجنسي للعمل، كما أن منطق الزواج هو الطريق الوحيد للترقية الاجتماعية، إذ لهن استعدادات وذلك منذ المدرسة، على قبول متطلبات السوق والبضائع الرمزية.

إن تأسيس السوق اللغوية يخلق شروط المنافسة الموضوعية والتي من خلالها تعمل الكفاءة الشرعية كرأسمال لغوي، ينتج في كل تبادل اجتماعي قائمة امتياز.

نستنتج مما سبق أن بيار بورديو تناول الظاهرة اللغوية من زوايا اجتماعية وسياسية واقتصاديه، شكلت جزءا هاما من فكره السوسيولوجي.

السياسات اللغوية والتخطيط اللغوي

يعرف لوي كالفي السياسة اللغوية كما يلي : " نعتبر السياسة اللغوي كمجموعة من الخيارات الواعية المطبقة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية، وبالتحديد بين اللغة والحياة الوطنية؛ أما التخطيط اللغوي فهو البحث في وضع الوسائل الضرورية لتطبيق السياسة اللغوية." غالباً ما يستعمل مفهوم السياسة اللغوية متصلاً بمفهوم التخطيط اللغوي، أحياناً يعبران على مرادفين لمعنى واحد وأحياناً أخرى يساعدان على فهم مستويين للفعل السياسي على اللغة أو اللغات المستعملة في مجتمع واحد. فالتخطيط اللغوي هو الانتقال إلى الفعل القانوني، والتجسيد على مستوى المؤسسات (الحكومية، المحلية، الدولية)، التقييم، الاختيار والآفاق والسياسة اللغوية.

وتعرف جولييت غارمادي التخطيط اللغوي بأنه " مجموعة من المحاولات والجهود الواعية والمنظمة، من أجل حّل المشاكل اللغوية. وهي قرارات مأخوذة من أجل التأثير على، تشجيع، أو احباط، ممارسات المتكلمين. إذن هي مجموعة الجهود المبذولة لتغيير شكل لغة ما واستعمالها وشكل خطابها؛

كما يمكن أن يكون لغة تعبر عن خصوصية وطنية، وهو اصلاح ونشر لغة بطريقة مقننة، وهو اعطاء رمز مكتوب للغة ما؛

وهو تحديد الوسائل العلمية للتوصل إلى الثنائية اللغوية في الحقبة الاستعمارية أو ما بعد الاستعمارية، وهو تكييف التجربة المكتوبة في تاريخ اللغات الأوروبية مع الوقائع اللغوية في البلدان المستعمرة، وهو جعل معجمية لغة ما متوافقة مع النمو الاقتصادي، الاجتماعي، التقني والثقافي لبلد ما، ومن الممكن أن تطول اللائحة ".

وبهذا يمكن جمع النقاط السابقة في ما يلي :

1. تتمثل السياسة اللغوية في الاجراءات المتخذة في اطار تحديد معايير لغة ما، نحوية أو صوتية أو معجمية، خاصة في اطار ترقية لهجة ما إلى لغة وطنية أو رسمية وهذا من أجل خلق نموذج موحد، أو ترقيتها من لغة شفهية إلى لغة مكتوبة، وذلك بتحديد رسمها، أي حروفها وهذه السياسة تتم عن طريق علماء اللسانيات؛
2. كما أن السياسة اللغوية قد تهتم فقط بالوظائف السوسيوثقافية للغة ما، أو لغات ما، وبمكانتها الاجتماعية وبمجالاتها، خاصة في وضعية متعددة ومتنوعة؛
3. يمكن للسياسة اللغوية أن تكون ذات توجهين، لساني وسوسيولساني؛
4. كل سياسة لغوية لها طار قانوني واداري، وتطبق من خلال جهاز ثقيل ودقيق أو أنها تكون قائمة على توجيهات بسيطة، أو بجهود تطوعية، شمولية وتتهيكل في اطار سوق لغوية محلية، وطنية ، أو عالمية.

الجغرافيا اللغوية

علم اللغة الجغرافي Geographical Linguistics :

تنحصر اهتمامات علم اللغة الجغرافي في معرفة اللغات الإنسانية ولهجاتها وتوزيعها على الكرة الأرضية وعدد المتكلمين بكل منها ونوعهم ، وفي أي نمط من أنماط الحياة تستخدم ، واحتمالات الاستفادة من تلك اللغات ، وأهميتها الاقتصادية والعلمية والسياسية والإستراتيجية والثقافية وصراع اللغات وما ينتج منه ... وغيره . ومن أهم أبحاث علم اللغة الجغرافي دراسة اللغات المحلية ، ومجالات النفوذ اللغوي ، واللغات الوطنية واللغات الاستعمارية ، واللغات الناشئة من الهجرة والتجنيس ، وإحلال لغة مكان أخرى ، والتعايش بين لغتين .والتعدد اللهجي للغة الواحدة ومدى الفروق الصوتية الدقيقة بين لهجة وأخرى .

كما يهتم علم اللغة الجغرافي بتصميم الخرائط اللغوية بالمفردات من حيث بنيتها ومترادفاتها ومشتركها واختلافها باختلاف المناطق ، ومقدار انتشار الكلمات في المناطق والأقاليم .... مما يتيح لنا معرفة الواقع اللغوي للغات الإنسانية .

وينتج عن الأبحاث الخاصة بعلم اللغة الجغرافي هي الأطلس اللغوي، وهي الصورة التي تُعرض عليها اللغات واللهجات وفق مفاتيح خرائطية تبيِّن مكان انتشار كل لغة ولهجة . وتعتبر الخارطة اللغوية أفضل وسيلة عرض لنتائج علم اللغة الوصفي للغة ما ،إذ يمكن للباحث عرض قدر كبير من البيانات في خرائط مختصرة تبيَّن أدق الفروق والتفاصيل بين لهجة وأخرى أو لغة وأخرى . فدراسة اللغة دراسة جغرافية تُعد من أحدث وسائل البحث اللغوي ، لأنها تسجل الواقع اللغوي للغات أو اللهجات على خرائط تُجمع في نهاية المطاف في أطلس لغوي عام ، وتُخصص كل خريطة فيه لكلمة أو لظاهرة من الظواهر اللغوية الصوتية يبدو فيها الاختلاف أو الاتفاق بين المناطق اللغوية المختلفة .

تعريف الأطلس اللغوي :

موضوع الأطلس اللغوي :

أهمية المنهج الوصفي في بناء الأطلس اللغوي :

يعتبر المنهج الوصفي من أهم المناهج التي يعتمد عليها العلماء في بناء ما يسمى بالأطلس اللغوي، لذا سنتطرق إلى مفهومه أهدافه وخطواته.

يُعتبر المنهج الوصفي الركيزة الأساسية للبحث العلمي في العلوم الإنسانية واللسانيات، حيث يتجاوز مجرد سرد الظواهر إلى تشخيص وتحليل الواقع اللغوي كما هو ممارس فعلياً. وتكمن أهدافه في تقديم صورة دقيقة ومنظمة للبنى اللسانية بعيداً عن الأحكام المعيارية، مما يجعله "المنطلق المنهجي" الذي لا تستغني عنه المناهج المقارنة أو التاريخية؛ إذ يوفر المادة الخام والبيانات الميدانية الضرورية لبناء أي تفسير أو تنظير علمي دقيق .

يرتكز المنهج الوصفي في التحليل اللساني على رصد اللغة أو اللهجة وتوصيف مستوياتها البنيوية (صوتياً، صرفياً، تركيبياً، ودلالياً) كما هي كائنة في الواقع، دون تجاوز عتبة التقرير إلى التأويل أو التقويم. فهو يرفض منطق "التخطئة والتصويب" الخاص بـ المنهج المعياري، وينأى بنفسه عن تتبع الجذور الزمنية التي تقع في صلب المنهج التاريخي، كما يتجنب الموازنات العابرة للغات التي تميز المنهجين المقارن والتقابلي؛ مكرساً جهده لتقديم جرد علمي موضوعي للظاهرة اللغوية في حيزها الراهن، مع الإقرار بأن هذا الانفصال المنهجي يظل إجراءً نظرياً لضبط آليات البحث وضمان دقته .

والوصف هنا لا يقوم على الانطباعات الشخصيَّة، التي تختلف اختلافًا كبيرًا بين شخص وآخَر؛ وإنما هو وصف علمي "يستند إلى التحليل، ولا يكون وصفا علميا إلا أن يسبقه التحليل (حصر جميع جزئيات الموصوف، وتصنيفها، وترتيب هذه التصنيفات حسب نظامٍ تحدِّده مشكلة البحث)، أمَّا الوصف غير العلميِّ، فلا يشترط فيه التحليل، بل – في بعض الحالات – قد يتطلَّب منهجه التركيز على بعض جزئيَّات الموصوف والمبالغة عند وصفه للأغراض الفنيَّة، كما أنَّ الوصف العلميَّ يتطلَّب الارتباط بالواقع قَدْر الإمكان، أمَّا الوصف غير العلميِّ، فيتسم بالجنوح في الخيال بقصدٍ أو بغير قصد.

يتأسس الوصف العلمي في اللسانيات على الملاحظة الموضوعية والتحليل المنهجي الدقيق، بعيداً عن الانطباعات الذاتية أو الأحكام الشخصية المتغيرة. فهو عملية تبدأ بحصر شامل للظواهر اللغوية، ثم تصنيفها وترتيبها وفق نظام صارم تفرضه إشكالية البحث، لضمان المطابقة التامة مع الواقع الميداني. وبخلاف الوصف الفني أو الأدبي الذي قد يجنح نحو الخيال أو المبالغة لغايات جمالية، يلتزم المنهج الوصفي العلمي بالأمانة التقريرية والحياد التام، محولاً المادة اللغوية الخام إلى بيانات منظمة وقابلة للقياس والتحقق التجريبي.

ويمكن توضيح هذا الطرح عبر افتراض تكليف ثلاثة باحثين بدراسة ظاهرة لسانية موحدة، حيث سيعمل كل منهم بشكل مستقل. ومن المتوقع تقنياً أن تتقارب خلاصاتهم في نقاط جوهرية؛ فبرغم التفاوت المحتمل في التفاصيل تبعاً لمهارات كل باحث وأدواته التحليلية، إلا أن المادة العلمية المرصودة ستكون متطابقة في جوهرها. كما أن عملية تبويب البيانات

ونتائجها النهائية ستشهد قدراً كبيراً من التوافق، مما يبرهن على أن المنهج الوصفي يضمن حداً أدنى من الموضوعية التي تتجاوز الرؤى الفردية وتستند إلى الواقع اللغوي المشترك .

يؤرخ الكثير من العلماء للمنهج الوصفي في الدرس اللغوي بما قدمه فرديناند دي سوسير من آراء بني عليها ما يعرف بالمنهج الوصفي، أو علم اللغة الوصفي. ويعود سبب ربط هذا المنهج بجهود دي سوسير إلى التحول الجذري الذي أحدثه؛ فبعد اكتشاف اللغة السنسكريتية في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي تحديدا حينما أعلن السير وليم جونز آراءه حولها عام 1786م اتجه البحث في أوروبا طيلة القرن التاسع عشر إلى الدراسات المقارنة والتاريخية التي سادت مع المدرسة الاتباعية ومدرسة النحاة الشبان.

كانت تلك الدراسات ترى أن فهم اللغة اللاتينية على وجه الخصوص لا يتم إلا من خلال مقارنتها بغيرها أو تتبع تطورها الزمني، إلى أن جاءت نظرة دي سوسير التي جعلت من دراسة اللغة في حالتها الراهنة الدراسة التزامنية طريقا لمعرفة ظواهرها وأسرارها. وقد لخص دي سوسير هذا الاتجاه في كتابه دروس في اللسانيات العامة بتعريفه الشهير للسان بأنه دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها، مؤكدا أن الطريقة المثلى للتحليل لا تتم إلا من خلال النظم اللغوية الداخلية المستقلة عن المؤثرات الخارجية أو التاريخية.

ومع ذلك، يبدي الكثير من علماء العربية المحدثين تحفظا على هذا التأريخ الغربي؛ نظرا لسبق النحاة العرب إلى إرساء أسس هذا المنهج منذ القرن الثاني الهجري. فقد اعتمد الخليل بن أحمد وسيبويه على السماع والاستقراء لوصف لغة العرب كما هي منطوقة، وهو جوهر العمل الوصفي.

ومن الشواهد على ذلك ما يروى عن الكسائي حين سئل في مجلس يونس بن حبيب عن حركة (أي) في قولهم: "لأضربن أيهم يقوم"، حيث أجاب ببساطة: "أي هكذا خلقت"، ليقدم وصفا لواقع الكلمة كما نطقت بها العرب دون تكلف في التعليل أو التأويل المعياري. وتجلى هذا المنحى أيضا عند ابن فارس في كتابه "الصاحبي في فقه اللغة"، حيث اعتمد منهجا وصفيا خالصا لرصد أحكام العربية وفق الاستعمال الفعلي، مستخدما تعبيره الشهير "ومن

سنن العرب كذا وكذا"، وهو ما يمثل رصدا لسنن القول وأنماط الخطاب السائدة في بيئة لغوية محددة، مما يجعل التراث اللغوي العربي سباقا في وضع لبنات الوصف العلمي قبل تبلوره في المدارس اللسانية الغربية الحديثة.

وهذا ما دعا بعضَ الباحثين الغيورين على العربية إلى البحث عن جذورٍ لهذا المنهج في التراث العربيِّ، ومنهم:

يؤكد الدكتور عبده الراجحي أن كتب النحو العربي حافلة بمادة صالحة جدا عن العربية، وهذه المادة – وإن تكن في مستوى لغوي وزماني ومكاني معين – تقفنا على طريقة القدماء في تناول الظاهرة اللغوية، وهي طريقة لا تبتعد – في جوهرها – عن كثير مما يقرره الوصفيون. وفي هذا السياق، يشير الدكتور نوزاد حسن أحمد في كتابه "المنهج الوصفي في كتاب سيبويه" إلى أن (الكتاب) هو النبع الصافي لمنهج البحث الوصفي عند العرب؛ إذ وقف صاحبه عند الظواهر اللغوية طويلا يصف حقائقها، ويتأمل أسرارها، ويحلل بنيتها؛ ليصل إلى أحكام تمثل غاية النضج.

ومن أبرز التطبيقات الحديثة للمنهج الوصفي تبرز الأطالس اللغوية، وهي التي تعنى برسم الخرائط الجغرافية التي تظهر توزيع لغة واحدة، أو عدة لغات، أو كل لغات الكون، فتبيّن مدى انتشارها، وترسم حدود مجالها بألوان مختلفة، أو بعلامات مميزة، لتكون هذه الخطوط حدا يميز المجموعة اللغوية عن غيرها.

وتعد هذه الأطالس مثالا حيا على تطبيق المنهج الوصفي على اللغات واللهجات؛ فهي لا تعرض سوى الواقع اللغوي مصنفا، دون تدخل من الباحث بتفسير ظاهرة أو تعليل لاتجاه لغوي، هنا أو هناك. ومن الجدير بالذكر أن الأطالس اللغوية العربية ظهرت أساسا على أيدي المستشرقين، وإلى الآن لا يوجد أطلس عربي كامل بأيدي أبناء العربية؛ لقلة الإمكانيات أحيانا، وتهاون الباحثين في هذا الجانب أحيانا أخرى.

يعد الأطلس اللغوي الثمرة التطبيقية الكبرى للمنهج الوصفي في الجغرافيا اللسانية، وندرج خلال ما يلي مجموعة من التعريفات المستمدة من مراجع عربية وغربية متنوعة لتوضيح أبعاده:

أولا : التعريف من منظور اللسانيات الغربية

جون ليونز يرى في كتابه "مقدمة في اللسانيات النظرية" أن الأطلس اللغوي هو "مجموعة من الخرائط التي تبين التوزيع الجغرافي لظواهر لغوية معينة صوتية، أو معجمية، أو قواعدية في منطقة لسانية محددة، حيث يتم رصد الفوارق اللهجية وتثبيتها عبر ما يسمى بخطوط المماثلة."

ماريو باي في "معجم اللسانيات"، يعرفه بأنه "سجل مصور للحقائق اللغوية الخاصة ببلد أو منطقة، يعتمد على استجواب ميداني لعينة من الناطقين الأصليين لتحديد كيفية نطق الكلمات أو تسمية الأشياء في كل نقطة جغرافية."

أندريه مارتينيه في سياق اللسانيات الوظيفية، يرى أن الأطلس اللغوي هو "أداة لاستكشاف التباينات اللسانية التي تنشأ نتيجة العزلة الجغرافية أو الاحتكاك الثقافي، وهو يقدم جردًا بصريًا للنظم الصوتية والصرفية وتوزيعها في المكان."

هانس كورات وهو أحد رواد الأطالس الأمريكية، يعرّفه بأنه "دراسة منهجية للغة في أبعادها الإقليمية، تهدف إلى الكشف عن التقاليد اللغوية المحلية من خلال رسم خرائط توضح الكلمات والأساليب النطقية التي تميز كل منطقة عن الأخرى."

ويليام لابوف في كتابه "أطلس الإنجليزية في أمريكا الشمالية"، يتجاوز التعريف التقليدي ليعتبره "قاعدة بيانات مكانية تهدف إلى رصد التغير اللغوي في حال حدوثه، حيث تظهر الخرائط كيف تنتشر الابتكارات الصوتية من مراكز المدن إلى الأطراف."

ثانيا : التعريف من منظور المراجع العربية الحديثة

محمود فهمي حجازي يشير في كتابه "اللغويات العربية" إلى أن الأطلس اللغوي هو "أداة علمية تقوم على تسجيل الاختلافات النطقية والدلالية بين البيئات اللغوية المختلفة على خرائط جغرافية، بهدف تحديد الحدود المكانية لكل ظاهرة لغوية وتفسير مدى انتشارها أو انحسارها."

أما رمضان عبد التواب يصفه في دراساته حول "فقه اللغة" بأنه "الوسيلة التي تجعل من الجغرافيا مختبراً للغة، حيث يتم إسقاط المادة المسموعة من أفواه الرواة أو المتحدثين على مواقعهم المكانية، مما يسمح للباحث برؤية التداخل والتباين بين اللهجات بوضوح بصري."

تعريف الدكتور صبحي الصالح في كتابه "دراسات في فقه اللغة"، ينظر إلى الأطلس اللغوي بوصفه وسيلة لضبط التشتت اللهجي، ويعرفه بأنه: "سجل جرافي دقيق يهدف إلى حصر التباينات الصوتية والمعجمية في بيئة لغوية معينة، ورسمها على خرائط توضح مدى التداخل بين الفصحى واللهجات، وهو أداة لا غنى عنها لدارس فقه اللغة للوقوف على القوانين التي تحكم تطور الأصوات والدلالات في الأقاليم المختلفة."

تعريف الدكتور عبده الراجحي يركز في أطروحاته حول "فقه اللغة العربي "على الجانب الوصفي الصرف، ويعرفه بأنه: "عملية مسح ميداني شاملة تهدف إلى رصد الواقع اللغوي الحي، حيث تُسقط نتائج هذا المسح على خرائط جغرافية لا لكي تفسر الظاهرة، بل لكي تعرضها في حيزها المكاني، مما يسمح للباحث باكتشاف (المناطق اللغوية المحافظة) و(المناطق اللغوية المبتكرة) بناءً على توزيع الظواهر فوق الخريطة."

تعريف الدكتور علي عبد الواحد وافي في كتابه "علم اللغة"، يربط الأطلس بالبيئة الاجتماعية والجغرافية: "الأطلس اللغوي هو مجموعة خرائط جغرافية لبلاد تتكلم لغة واحدة، تخصص كل خريطة منها لظاهرة لغوية خاصة، لتبين توزيع هذه الظاهرة في مختلف أرجاء البلاد، وهو خير وسيلة لبيان الحدود التي تفصل بين اللهجات، والوقوف على أثر البيئة الجغرافية في تشكيل الملامح اللغوية للسكان."

تعريف الدكتور خليل عساكر وهو من الرواد الذين اشتغلوا على الأطالس الميدانية، ويرى أنه: "عبارة عن رسم بياني مكاني للغة المنطوقة، يعتمد على توحيد الأسئلة الموجهة للمخبرين في نقاط مختارة–(Point sites)، ثم تفريغ هذه الإجابات في رموز بصرية تحول المسموع إلى مرئي، مما يساعد في رسم (خطوط التماثل) التي تعتبر الحدود الحقيقية بين اللهجات، والتي قد تختلف تماماً عن الحدود السياسية بين الدول."

تعريف الدكتور داود عبده يركز في دراساته على الجانب الإحصائي والميداني: الأطلس اللغوي هو الدراسة التي تعنى بالتباين المكاني للغة، حيث يتم اختيار عينات ممثلة من المتحدثين في مناطق جغرافية مختلفة، وتسجيل طرق نطقهم لمتغيرات صوتية أو صرفية معينة، ثم تمثيل هذه البيانات على خرائط توضح بؤر الانتشار ومسارات التأثير اللغوي بين المراكز والأطراف."

والأطلس اللغوي هو تتويج لعمليات المسح الجغرافي للهجات لغة من اللغات لتحقيق عدد من الأغراض التي يمكن الاستفادة منها في اتخاذ قرارات سياسية وتعليمية واقتصادية واستراتيجية وغيرها ، ولكن ما يؤسف له حقاً أن اللغة العربية لم يقدَّم فيها أي دراسة لغوية جغرافية انتهت بأطلس لغوي. حتى جاء الدكتور محمود عساكر ووضع أول أطلس لغوي عربي . بالرغم من أنه قد أُنجزتْ دراسات لهجية كثيرة جداً في الوطن العربي في الجامعات العربية الكبرى والمؤسسات البحثية .

وعليه فإن أمكن لأي مجموعة من الباحثين الاستفادة من نتائج البحوث اللهجية في الوطن العربي وتفريغها في خرائط لغوية لتكوين أطلس لغوي للهجات العربية المعاصرة . ويمكن الاستفادة من الأطلس من قبل الأجيال اللاحقة للوقوف على التطور الصوتي للمفردات العربية في العصور ، والتطورات الصوتية التي مرت بها اللهجات العربية ، ويقول د. رمضان أننا نستطيع إجمال أهداف الأطلس اللغوي العربي لتحقيق الأغراض التالية:

1/ دراسة اللهجات لذاتها دراسة علمية عميقة لاكتشاف ما فيها من خصائص الصوت والبنية والدلالة والتركيب ، لمعرفة التغيرات المختلفة التي تطرأ عليها من وقت لآخر .

2/ إثراء الدراسات في العربية الفصحى نفسها ، إذ يتيح لنا المسح الجغرافي ، كتابة تاريخ هذه اللغة في عصورها المختلفة ، ويمدنا بوسائل علمية لمعرفة أقرب اللهجات العربية صلةً بالفصحى وأبعدها عنها.

3/ يمدنا المسح الجغرافي بالمعلومات اللازمة المتعلقة بمدى امتداد اللهجات الخاصة بلغة ما في أي منطقة من العالم ، إذ أن اللهجات المعاصرة ما هي إلا امتداد طبيعي للهجات القديمة التي ضاع كثير من نصوصها التي أهملها التوثيق ، إذ أن أغلب الباحثين المهتمين بالشأن اللغوي في مختلف العصور صبوا اهتمامهم بدراسة الفصحى وأهملوا كلام العامة.

4/ يتيح لنا الأطلس اللغوي فرص الدراسة المقارنة بين اللهجات من جهة ، وبينها وبين اللغات الفصيحة من جهة أخرى ، وبينها وبين اللغات السامية من جهة ثالثة بأيسر الطرق . وذلك لأن الذي يجرى دراسة مقارنة يستنزف أغلب جهده بالدراسة الوصفية لطرفي المقارنة لعدم وجود دراسة وصفية معدة يمكن استخدام نتائجها في الدراسة المقارنة أو التقابلية .

طرق عمل الأطلس اللغوي : هناك طريقتان لعمل الأطلس اللغوي الأولى الطريقة الألمانية التي اتبعها ونكر وسار عليها مَنْ جاء بعده ، والطريقة الثانية هي تلك التي اتبعها جيلرون الفرنسي ، فالطريقتان مختلفتان في طريقة جمع المادة اللغوية من أهلها . ومن ثم انتشرت أعمال الأطالس اللغوية في كل من سويسرا وإيطاليا والسويد والبرتغال والنرويج وانجلترا وللوقوف على الطريقتين نبين كل منهما

الطريقة الألمانية : ابتكرها ونفذها فنكر عام 1876م في مدينة دوسلدورف وما حولها من قرى ، ثم وسعَّها حتى شملت ألمانيا الموحدة قبل الحرب العامية التي قسمتها إلى غربية وشرقية . حيث قام بوضع أربعين جملة – تدور حول أهم ما يجري على ألسنة الناس في حياتهم اليومية في ألمانيا – وطبعها على شكل استمارة بها معلومات عن الراوي اللغوي والمسجل اللغوي، والجهة التي سجلت فيها اللهجة أي المنطقة، النموذج التالي يوضح ذلك :

الطريقة الألمانية :

مثل هذا النموذج "المنهجية الميدانية "التي اتبعها العالم الألماني جورج ونكر في بناء أول أطلس لغوي حديث، وهي تعتمد على الدقة الإحصائية والشمول الجغرافي. إليك تفكيك لعناصر هذه الاستمارة ودلالاتها المنهجية: أولاً: هيكل الاستمارة البيانات الأنثروبولوجية تعتمد الطريقة الألمانية على توثيق "سياق النطق "من خلال أربعة محددات رئيسية:

تحديد الموقع المركز/المقاطعة لضمان الربط الدقيق بين الظاهرة اللغوية والحيز الجغرافي.

بيانات الراوي المخبر التركيز على (السن، المهنة، مكان الميلاد) يهدف للتأكد من أن الراوي يمثل "اللهجة الأصلية" للمنطقة ولم يتأثر بعوامل خارجية مثل التعليم العالي أو كثرة التنقل.

بيانات المسجل لضمان الموثوقية العلمية والقدرة على مراجعة البيانات لاحقاً.

الطريقة الفرنسية :

التي أسسها اللساني إدموند إدمون وجيليرون في أطلسهما الشهير ALF عن الطريقة الألمانية من حيث التركيز والمنهج؛ فهي تعتمد على الاستجواب الميداني المباشر والقوائم الموضوعية المختارة بعناية.

عناصر استمارتها:

أولاً: منطق الحقول الدلالية بدلاً من التركيز على عينات عشوائية ضخمة، تعتمد الطريقة الفرنسية على اختيار ألفاظ مفتاحية أكثر من ألف كلمة تمثل العصب الحيوي للحياة اليومية. يتم ترتيب هذه الكلمات في حقول دلالية تشمل:

الإنسان وحياته الأقارب، أطوار العمر، أعضاء الجسم.

البيئة المحيطة الحيوانات بأنواعها، الأجرام والظواهر الطبيعية.

الثقافة المادية الملابس، الأثاث، الأطعمة، الأدوات الصناعية.

ثانياً: الفوارق المنهجية الفرنسية مقابل الألمانية

تتميز الطريقة الفرنسية بسمات جعلتها النموذج المفضل للكثير من اللسانيين العرب لاحقاً:

الإنتقاء لا الحصر :لا تراسل 50 ألف جهة، بل تختار نقاطاً جغرافية محددة بدقة شبكة نقاط تُمثل الأقاليم الكبرى.

المسجل المتخصص : في الطريقة الألمانية قد يملأ الاستمارة معلم أو موظف، أما في الفرنسية، فالمسجل غالباً باحث لساني مدرب يذهب بنفسه للقرى لضمان دقة التدوين الصوتي.

وبالمقارنة بين الطريقتين نظن أن الطريقة الفرنسية أكثر دقة من الألمانية وذلك إذ يُطلب فيها من الراوي أن ينطق الكلمة المقابلة للمعنى الذي يذكره المسجل ، بينما الألمانية يقرأ المسجل على الراوي الجملة وقد يؤثر ذلك على لغة الراوي الذي يحاول التَصَنُّع في النطق أو مداراة استجابته الفطرية .

ونختم بأن هناك واحد من أكبر العيوب التي تواجه الأطلس اللغوي وهي عدم ثباته على مر الزمن إذ أن استخدام الناس للغة في تغير دائما بفعل ظروف وعوامل اجتماعية ونفسية، وسياسية .. وغيرها (في بنية اللغة)،بجانب عوامل خارجية مثل الهجرة والانتقال ، نتيجة للحروب أو النزوح أو الغزو ، أو الكوارث الطبيعية ... الخ ، مما يغيِّر كثير من ملامح الخارطة اللغوية (تغير في مكان إقامة متكلمي لهجة ما أو لغة). ويمكن تجنب هذا العيب بمداومة المسح اللغوي لإثبات التغيرات التي تطرأ على الألفاظ عبر الزمن. وتكمن فائدة الأطلس اللغوي في مدنا بصورة صادقة لوضع الظواهر اللغوية في الفترة المحددة التي وضع فيها مما يفيد في الدراسات اللغوية التاريخية .

التخطيط اللغوي المسألة اللغوية في الجزائر

مفهوم التخطيط اللغوي :

يعتبر التخطيط اللغوي حقلاً أكاديمياً متقاطعاً بين علم اللغة السوسيولوجي والعلوم السياسية، وهو التدخل الواعي والمقصود من قبل السلطات أو المؤسسات للتأثير في بنية اللغة أو وظائفها داخل المجتمع. وهو نشاط مؤسس ومقصود يهدف إلى تنظيم الواقع اللغوي وتوجيهه لخدمة أهداف وطنية أو اجتماعية محددة.

وتجمع المصادر العلمية على أن هذا المفهوم ظهر أول مرة بصياغة الباحث "إينار هاوجن " في أواخر الخمسينيات، حيث عرفه بأنه " النشاط المعياري لإعداد قواعد اللغة، والمؤلفات المعجمية، والنماذج الإرشادية لتعامل الكتاب والمتحدثين في بيئة لغوية متجانسة"، مشدداً على أن التخطيط هو عملية اختيار بين بدائل لغوية لضمان التواصل الفعال.

كما يعرف هذا الحقل بوصفه "الجهد الواعي الذي تبذله السلطات لتغيير السلوك اللغوي للمجتمع، سواء عبر تقنين القواعد أو تطوير المعاجم".

أما جوشوا فيشمان الذي يعد من أبرز أعلام هذا التخصص، فإن التخطيط اللغوي هو "السعي المنظم لإيجاد حلول للمشكلات اللغوية داخل المجتمع، وغالباً ما يرتبط ذلك بإنشاء لغة وطنية أو توحيد لهجات متفرقة لخدمة بناء الدولة القومية".

ومن زاوية أكثر شمولية، يرى فيشمان أن التخطيط هو عملية البحث عن حلول للمشكلات اللغوية في المجتمعات التي تعاني من التعددية أو الضعف في الأداء الوظيفي للغاتها الوطنية.

أما "روبرت كوبر فيعرفه بأنه "إدارة السلوك اللغوي للآخرين"، وهو ما ينقل المفهوم من التنظير اللغوي الصرف إلى آليات الضبط الاجتماعي والسياسي.

وفي تعريف آخر لروبرت كوبر وجيري كيرنان، تتوسع الدائرة لتعريف التخطيط اللغوي بأنه "الجهد المنهجي للتأثير على سلوك الآخرين فيما يتعلق بالحصول على اللغة، وبنيتها، وتخصيص وظائفها"، وبهذا نلمس انتقال المفهوم من البعد النظري إلى الإطار السلوكي والاجتماعي.

وجاء في تعريف لهاينز كلوس تفصيل للمفهوم كما يلي " التخطيط ينقسم إلى مستويين متكاملين؛ الأول هو "تخطيط المتن "الذي يعنى بتعديل المادة اللغوية نفسها من حيث القواعد والمفردات والترجمة والذي يمس بنية اللغة وجهازها المفاهيمي؛

والثاني هو تخطيط الوضع والذي يهتم بمنح اللغة مكانة قانونية أو رسمية داخل المؤسسات، فيحدد وظائفها الرسمية في الدولة والتعليم ".

و يضيف برنارد سبولسكي بعداً ثالثاً يتمثل في " تخطيط الاكتساب وهو الجهد المنظم لتعليم اللغة ونشرها عبر المناهج الدراسية لضمان استمراريتها عبر الأجيال ".

ونستعرض الآن أهم ما جاء من تعريفات في التراث الأكاديمي الفرنسي، ويبرز هنا تعريف لويس جان كالفي الذي يربط التخطيط اللغوي بالسياسة اللغوية، معتبراً إياه "مجموعة من الاختيارات السياسية التي تتخذها الدولة بشأن تدبير اللغات في الفضاء العمومي"، مؤكداً أن الصراع بين اللغات هو في جوهره صراع بين القوى الاجتماعية.

ويربط كالفي التخطيط بالسيادة، معتبراً إياه " هندسة اجتماعية تهدف إلى التحكم في الصراع اللغوي وإحلال الانسجام محل الفوضى اللسانية ".

أما عن الباحث في مجال اللسانيات الاجتماعية جلبير غرانغيوم، ورد في تعريفه بأن

" التخطيط في السياق المغاربي هو بمثابة رهان أيديولوجي يهدف إلى إعادة هيكلة الهوية عبر اللغة، حيث لا يتم التخطيط للكلمات فحسب، بل للرموز الثقافية التي تحملها تلك الكلمات ".

وفي ضوء دراسات "جلبير غرانغيوم"، يتضح أن التخطيط اللغوي هو أداة لإعادة بناء الهوية، حيث يتحول من مجرد إصلاحات تقنية إلى رهان سياسي يسعى لاسترجاع الشخصية الأصلية للمجتمع.

وتؤكد الدراسات الحديثة في اللسانيات التطبيقية أن التخطيط الناجح هو الذي يوفق بين "اللغة الرمزية" التي تمثل التاريخ والوجدان، و"اللغة الوظيفية" التي تفتح آفاق العصرنة والتقدم العلمي، لضمان عدم حدوث فجوة بين قرارات الدولة والممارسات اليومية للأفراد، مما يجعل من هذا الحقل ركيزة أساسية في بناء الدولة الحديثة واستقرارها الثقافي.

إن التخطيط اللغوي هو عملية إدارة التعددية، فليس الهدف دائماً هو الإقصاء، بل تنظيم التعايش بين اللغة الرسمية واللغات الأم، وهو ما يطلق عليه تخطيط الاكتساب الذي يعنى بتعليم اللغات ونشرها.

وهو في جوهره عملية صنع قرار تتطلب بيانات إحصائية دقيقة حول عدد المتحدثين، ونوعية الاستخدامات اللغوية في الإدارة والتعليم والشارع، لضمان أن السياسة اللغوية لن

تظل حبراً على ورق بل تتحول إلى واقع سوسيولوجي مستدام يساهم في التنظير له المتخصصون والباحثون في مجالات معرفية متقاطعة ومتكاملة.

نستنتج مما سبق أن التخطيط ليس تصور نظري أكاديمي، بل هو ضرورة حيوية للدول الساعية لتجاوز مخلفات الاستعمار أو الراغبة في الانخراط في مجتمع المعرفة العالمي عبر لغة قادرة على استيعاب العلوم والتقنيات الحديثة دون فقدان خصوصيتها التاريخية والثقافية، وهو ما يفسر تحول هذا الحقل إلى ركيزة أساسية في سياسات التنمية البشرية المعاصرة.

المسألة اللغوية في الجزائر :

ان الهدف مما يلي هو عرض الدراسات و الابحاث التي تناولت هذا الموضوع و الزوايا المختلفة التي تقصت موضوع اللغات في الجزائر. لقد تم تقديم الدراسات السابقة ووضعها في إطارها الزمني.

تعد دراسة الباحث جلبير غرانغيوم التعريب والسياسة اللغوية في البلدان المغاربية مرجعاً سوسيولوجياً حاسماً في فهم التحولات البنيوية التي طرأت على مجتمعات شمال أفريقيا بعد الاستقلال، حيث لم تكن المسألة اللغوية لديه مجرد استبدال معجم بآخر، بل كانت صراعاً على المعنى وأداة لإعادة تشكيل الهوية الوطنية. ينطلق غرانغيوم من إشكالية التعريب كضرورة سيادية في مواجهة ميراث استعماري هدف وسعى لمدة تجاوت القرن لفرنسة العقول والمؤسسات، مؤكداً أن هذا المسعى اصطدم بواقع لغوي مركب تشكلت فيه اللغة الفرنسية كجزء من بنية النخبة الحاكمة. ويرى الباحث أن مفهوم التعريب ذاته ظل يتأرجح بين كونه استرجاعاً للشخصية الأصلية وبين كونه أداة للشرعية السياسية التي تستخدمها الأنظمة لتعويض نقص في الشرعية الديمقراطية. وفي هذا السياق، يبرز مفهوم غرانغيوم حول التعريب والانتقاء الاجتماعي، حيث يحلل كيف تحول التعريب في بعض الأحيان إلى فخ تعليمي؛ فبينما تم تعريب التعليم في المستويات الدنيا والعلوم الإنسانية لعامة الشعب، ظلت

التخصصات التقنية والعلمية والوظائف العليا في الدولة مرتبطة باللغة الفرنسية، مما خلق ازدواجية طبقية واضحة أدت إلى نوع من الانتقاء الاجتماعي الذي يعيد إنتاج النخبة الفرنكوفونية مقابل تهميش الفئات المعربة وإبعادها عن سوق العمل في المجالات التقنية والعلمية التي كانت تسود فيها اللغة الفرنسية وتترأس المشهد الاقتصادي والعلمي.

إن هذا المشهد يزداد تعقيداً عند النظر إلى "اللغات الأم" أو اللغات الحية كالأمازيغية والدارجة، التي يصفها غرانغيوم بأنها لغات المهد واللحد، فهي الحامل الحقيقي للوجدان والثقافة الشعبية التي قاوم بها المجتمع الاستعمار، ورغم ذلك تعرضت للتهميش من قِبل السياسات الوطنية التي اعتبرتها لغات شعوبية أو عائقاً أمام التوحيد القومي. ويجادل غرانغيوم بأن الاعتراف بهذه اللغات ليس تقسيماً للأمة، بل هو اعتراف بالواقع التاريخي، فالمجتمع المغاربي يتميز بـ "التعددية العضوية" التي تجعل من الهوية مزيجاً من العربية والأمازيغية والفرنسية. وعند مقارنة الوضع بين الأقطار الثلاثة، يلاحظ غرانغيوم أن تونس اعتمدت سياسة لغوية أكثر "براغماتية" وميلاً للازدواجية اللغوية المنظمة، بينما اتسمت التجربة الجزائرية بالراديكالية الإيديولوجية في التعريب كمحاولة لقطع الصلة نهائياً مع الماضي الاستعماري، أما المغرب فقد شهد توازناً قلقاً بين الحفاظ على اللغة الفرنسية كأداة اقتصادية والتعريب كضرورة هوية. وقد حذر الباحث من أن التعريب المستعجل الذي يفتقر للقاعدة التقنية والترجمية القوية قد يحول اللغة العربية إلى مجرد لغة طقوسية أو إيديولوجية، بدلاً من أن تكون لغة علم وإبداع، مؤكداً أن العصرنة تتطلب الانفتاح على اللغات العالمية دون شعور بالدونية. فاستخدام أدوات الآخر كما ورد في مؤلفه لبناء المنزل الخاص، هو اعتراف بكونية المعرفة، والاعتراف بالفرنسية كجزء من التاريخ اللغوي للمنطقة من شأنه أن يحرر اللغة العربية من ضغط الصراع السياسي ويسمح لها بالنمو في بيئة صحية بعيداً عن الصدمات اللاواعية. وفي نهاية مطافه، يخلص غرانغيوم إلى أن مستقبل السياسة اللغوية في المغرب العربي مرهون بالقدرة على التوفيق بين الرمزية التاريخية والوظيفة النفعية للغات،

معتبراً أن الثراء اللغوي الذي تتمتع به المنطقة هو "رأس مال ثقافي" لم يُستثمر بعد بشكل أمثل، وأن أي سياسة تقصي أحد المكونات (العربية أو الأمازيغية أو الفرنسية) ستؤدي حتماً إلى توترات اجتماعية وفشل في المنظومة التربوية. إن قراءة غرانغيوم تظل راهنة لأنها تلامس جوهر الصراع بين الأصالة والحداثة، وبين لغة السلطة وسلطة اللغة، في فضاء جغرافي لا يزال يبحث عن توازنه بين ضفتي المتوسط وجذور الصحراء، مما يجعل من مسألة التعريب قضية ديمقراطية في جوهرها تتعلق بحق الفرد في التعبير والتعليم والارتقاء الاجتماعي بلسانه الذي يعبر عن واقعه المعيش لا عن شعارات سياسية مجردة.

دراسة: الجزائريون ولغتهم (لغاتهم) عناصر من أجل مقاربة سوسيولغوية للمجتمع الجزائري: من إعداد الباحثة خوله طالب الإبراهيمي

تبدأ الباحثة بشرح الأسباب التي جعلتها تهتم بدراسة هذا الموضوع ومنها غياب البحوث الخاصة بمجال اللغة العربية، وكذلك من أجل استحداث مبادئ علمية يقوم على أساسها فن تعليمي حديث لهذه اللغة. فدراستها تتعدى مجرد الرغبة في دراسة المشاكل التي يعاني منها التعريب وإنما تفوق مشاكل الظرف الراهن حسب قولها، إذ أرادتها دراسة لكل مظاهر التعليم وعلاقته مع المحيط الاجتماعي والثقافي والتاريخي في الجزائر المعاصرة.

هي أيضاً عملية تأمل لتطور فن التعليم الخاص باللغات وعلوم اللسان، إذ قامت بوصف وتحديد مختلف الألسن وعزل التمثلات الاجتماعية للمتكلمين لتبيين الفرق الواضح بين هذه التمثلات والاستعمالات اللسانية (اللغوية) الحقيقية، وهذا ما قادها للتساؤل حول تحديد المعيار والذي يعتبر أحد مظاهر السلطة الرمزية الفاعلة في المجتمع وذلك لتسليط الضوء على المعياري المدرسي لأن المدرسة هي الوسط الذي تتبلور فيه المواقف والتوجهات المراد فرضها كمشروع مجتمع.

إن محاولة النظام التعليمي بسياسته اللغوية المتبعة منذ الاستقلال لم يكن يطمح فقط إلى إعادة اللغة العربية إلى مكانتها في المجتمع لكنه كان يطمح إلى تغييرات جذرية في

الممارسات اللغوية للمتكلمين الجزائريين، إذن إلى أي مدى تحقق هذا الطموح فعلياً ؟ وكيف تمّ تقبل والإحساس بهذه اللغة من قبل المتكلمين ؟

هذا الوضع اللّغوي الخاص والمتميز بتعدد ثقافته مع التوحيد الرسمي تحت اسم عربية، إذن الواقع اللغوي المتعدد هو واقع معقد والذي يظهر بأوجه متعددة حيث تقول الباحثة نطمح لفهمه في التركيبة المعاصرة. ومن هذه التساؤلات حاولت فهم حقيقة العلاقات المعقدة الرابطة بين الجزائريين ولغاتهم، ثقافتهم وهويتهم، وقد سعت من خلال فصول الدراسة الآتية إلى إبراز هذه العلاقات المعقدة.

أولاً : فيما يخص الوضعية السوسيو– لغوية حاولت بناء نموذج وصفي جديد يمكن من خلاله استقراء الفضاءات اللغوية الثلاث من معرب و بربري و أجنبي، و الذي تقصد به اللغة الفرنسية اثناء الاحتلال و بعد الاستقلال. وهذا راجع لعدم فعالية نماذج الوصف الكلاسيكية كمفهوم الازدواجية الديغلوسيا لدى فيرغسون وعن إمكانية تطبيق المفهوم على الواقع الجزائري ؛

ثانياً : كما تناولت مفهوم الثنائية اللغوية لتتوصل إلى مفهوم جديد للعلاقات بين اللّغات ألا وهو لغة–هيمنة.

و يعتبر الفصل المعنون التمثلات ومظاهر التنوعات اللّغوية في الجزائر بين السلطة الرمزية واتجاهات المتكلمين ذو أهمية كبيرة لبحثنا لأنه ساعدنا على فهم الهوية الجماعية لدى النخبتين المفرنسة والمعربة، ثم العلاقات و الاتجاهات الخاصة باللغة.

تطرقت أيضاً للممارسات اللّغوية للمتكلمين الجزائريين مع تحليل شبكات الاتصال وتفكيك بنية الممارسات اللّغوية في الأوساط ذوي الهيمنة الفرونكوفونية والمعربة ، ثم تأثير وسائل الإعلام.

تناولت الباحثة ايضا اللّغة العربية في النسق التربوي في الجزائر مع ذكر المعايير المناسبة لتدريس اللّغة العربية، والتحولات الجذرية الحاصلة فيه بأقسامه العام والتقني والعالي، اضافتا إلى الممارسات الديداكتيكية وتعليم اللّغة العربية.

و أخيرا حاولت فهم مسألة التعريب التي ترى بأنها هيكل السياسة اللّغوية في الجزائر من حيث هو قرار سياسي ومطلب قديم للحركة الوطنية.

وقد جاء في دراستها أن أهم نتيجة يمكن الخروج بها من أي بحث هو الوعي بما تم إنجازه وبما بقي مطروحاً على طاولته ، وتضيف أن الموضوع التي كانت بصدد البحث فيه كبير و لا يمكن الإدعاء أنها قد تناولت كل الظواهر المحيطة به، في إطار ديناميكية التغيرات التي تجعل الاستقصاء فيه مهمة شاقة وصعبة.

لتصل إلى جملة من النتائج والتساؤلات التي ترى في طرحها أهمية تعادل أهمية ما تمّ إنجازه، فهي ترى في العربية وتنوعاتها مجالاً يستدعي الدراسة المستعجلة كما هو الأمر بالنسبة للأمازيغية التي خاضت معركة الاعتراف بها . وفي هذا السياق تطرح تساؤل هام، ألسنا في حاجة إلى الاعتراف بتنوعاتنا اللّهجية ومن أجل هذا فمن الهام الخوض في البحوث الخاصة بالتنوعات المتكلمة في الجزائر لتكون رصيداً مونوغرافياً محلياً و جهوياً يكون أساس لكل الدراسات في مجال العلوم الاجتماعية .

تعد هذه الدراسة ذات أهمية لبحثنا في نقطتين، أولاً إن الاهتمام بهذه المسألة سيكشف عن ظروف ونتائج التعلم والقدرات الخطابية والكتابية وتداخلها مع سلوكات وإستراتيجيات التعلم من خلال علاقة أستاذ تلميذ؛

ثانياً تتمثل أهمية هذه الدراسة في تحليل وفهم التنوعات الخطابية ودورها في مجرى الاتصال من أجل الإحاطة بالسلطة الرمزية في مجتمع لا يزال مستوى الأمية فيه معتبراً، كما لا يجب تناسي أن السلوكات الخطابية لا تخضع للقوانين التي يراد فرضها.

وتنتهي دراستها بتساؤل هام هو هل من الممكن الاستمرار في التفكير بالطريقة الأحادية في عالم متغير مُسَيَّر إلى السوق العالمية ؟

دراسة محمد بن رابح: اللغة والسلطة في الجزائر تاريخ الصدمة اللغوية

تطرق الباحث إلى مسألة اللغة والسلطة في الجزائر وفق أبعاد تاريخية، سياسية، اجتماعية وثقافية، ففي البعد التاريخي والسياسي ومن خلال مفهوم الورطة يسعى الباحث إلى منبع الأزمة فيعود إلى أيام الاستقلال والنظام السياسي الواحد الذي يصفه بأحد العناصر التي ولدت الأزمة، إضافة إلى البنى الاجتماعية والثقافية التي يصفها بالبدائية فهي من مخلفات النظام الكولونيالي، يضيف إليها الأبعاد السوسيو–اقتصادية غير الملائمة وهجرة الكوادر التقنية والعلمية، تاركين ورائهم خزينة فارغة، وبروز فئة قليلة مستفيدة سميوا بالأغنياء الجدد. هذه الوضعية تداخل فيها الدين والسياسة من أجل رفض أي نقاش وأي تعددية، مما يقود الباحث إلى التساؤل من خلال هذا الوضع المتأزم عن إمكانية تدارك هذه الأزمة التي سببتها السياسات التي وصفها بالسياسات المفسدة ؟

أما في البعد الاجتماعي فيرى أن المجتمع الجزائري اليوم أصبح يشبه الفزاعة (دمية الحقول) التي تنصب للتخويف فهي تعكس صورة عن اللاتسامح والعنف، فبعد ثلاثين سنة من الاستقلال أصبحت أرضها مجالاً لأن يموت فيها الجزائري والأجنبي باسم الدين. وهذا ما قاده للتساؤل ماذا حدث بعد الاستقلال لينتج لنا كل هذه الكراهية لدى الشباب الذين لم يعرفوا الاستعمار ؟ كيف حدثت كل هذه التحولات لدى شعب عُرف منذ القدم بالحلم والتسامح؟ هذا الشعب الذي لا يمكن وصفه بمرض النسيان، هل يمكن تفسير ما حدث له بتفكك عميق في شخصيته ؟ وفي البعد الثقافي يرى الباحث أن سياسة التعريب بنيت منذ البداية على نموذج إقصائي لعناصر الهوية الجزائرية التي تعد حسب نظره متكاملة وأن الاستقلال كان نتيجة كفاح وتضحية كل الجزائريين بدون استثناء.

وقد استعان بما قاله أصحاب القرار آنذاك أن التعريب هو عنوان الثورة الثقافية التي تعني العودة إلى الهوية الحقيقية، إذ يرى الباحث أن هذه السياسة الهادفة إلى استرجاع الروح الجزائرية بالجزائريين أنتجت متحولين وقامت بتشويه شخصية الأجيال الصاعدة. وقد حاول الباحث من خلال فصول دراسته الإجابة على عدة تساؤلات و تطرق بإسهاب للتعددية اللغوية من العصور القديمة، مروراً بالعصور الوسطى ثم القرن الخامس عشر، إلى مرحلة الاستعمار الفرنسي، ثم قام بإلقاء نظرة على اللغة المحلية بين عمليتي النهب والتغريب إلى الكتابة من أجل تحرير الوطن.

ثم عالج سياسة التعريب من خلال مفاهيم : كره الذات أو رفض السمة الشخصية يشرح فيه إيديولوجية التقوقع على الذات، ومفهوم كره الذات، ثم ينتقل إلى وصف كل من المفاهيم التالية (التخطيط واكتساب وتأسيس وتهيئة) اللغة في علاقة ثنائية النحن والآخر، علاقة متضامنة ومتعارضة. ثم مفهوم كراهية السلف، التحريف وتغريب الهوية والإقصاء. الى غيرها من المفاهيم التي ساعدت على اعطاء ابعاد ثقافية، اجتماعية و سياسية للمسألة اللغوية في الجزائر. لقد قام الباحث بدراسة السلوكات الخطابية لثلاث مجموعات من أصل جغرافي مختلف وبلهجات خاصة مع إدراج نتائج مجموعة واحدة في هذه الدراسة وفي نيته نشر النتائج الخاصة بالمجموعتين الأخيرتين في دراسات لاحقة، وتنتمي هذه المجموعة إلى منطقة أقصى الشمال الغربي للجزائر أي بمدينة وهران إذ أراد أن يفهم التحولات الحاصلة في خطابات أربع عائلات هاجرت من منطقة ميلادها، بتسجيل الأم، البنت، الأب والابن. وقد توصل إلى أن السلوكات الخطابية للأمهات معاكسة للسلوكات الخطابية للبنات، فالبنت تتبنى طريقة التلفظ الحضرية أما الأم فتبقى وفية لطريقتها الأصلية، فيما يخص الأب نظراً لاحتكاكه بالوسط الحضري خاصة فيما يتعلق بالشارع والعمل فهو أقل تحفظاً من الأم، والابن أقل تغيراً من البنت.

كما توصل إلى أن المجتمع الجزائري يعيش حالة من الحركية على مستوى الممارسات اللغوية، نابعة من تأثير الأوساط الحضرية وخاصة في ما يتعلق بتمثلات الفتيات للممارسات اللغوية.

لاحظ أيضاً أنه هناك تأثير واضح للمستوى الثقافي والتعليمي على الممارسات اللغوية الحضرية والريفية، كما توصل إلى أن المدينة تلعب دوراً في تحديد هوية الأشخاص فهم يفقدون لغتهم الأصلية في هذه الأوساط ليندمجوا في حياة المدن.

توضح هذه الدراسة الواقع اللغوي في الجزائر من خلال مفاهيم تظهر في الوهلة الأولى على أنها صادمة وسلبية، لكنها في حقيقة الأمر تعكس مرارة الواقع الذي عاشته الجزائر في العشرية السوداء. ويوضح الجانب الميداني أن الممارسات اللغوية في الجزائر تعيش حركية نابعة من تأثير الأوساط الحضرية خاصة على مستوى التمثلات اللغوية لدى فئة الفتيات على حد تعبيره. إن هذه النتيجة تعتبر بنائية في بحثنا الميداني لأنها تفتح لنا مجال استقصاء هذا الواقع من زوايا مشابهة ومختلفة أيضاً.

فما بالك في إضافة عامل الانفتاح على أوساط لغوية أخرى من خلال وسائل الاتصال والإعلام الحديثة ؟

دراسة عز الدين مناصرة : المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب إشكالية التعددية اللّغوية

تمركزت إشكالية الباحث حول أصل الأمازيغ في إفريقيا الشمالية هل هم من أصول كنعانية؟ لماذا تطرح التيارات الفكرية العربية فكرة الكنعنة من زاوية سلبية وهي التناقض مع العروبة والإسلام ؟ ولماذا لا تطرح من زاوية التكامل مع العروبة والإسلام ؟

وقد عرض أطروحة علي فهمي خشيم الذي يقول أن العرب الأمازيغ في إفريقيا هم من أصول كنعانية وهي نفس أطروحة ابن خلدون.

وقد تسائل عن ماهية أطروحة فهمي خشيم وعن الإشكالية التي تحاول الإجابة عنها ؟

لكنه يضيف أن غياب الوثائق اللّغوية والتاريخية والثقافية والأثرية غياباً شبه تام أدى إلى خطر معالجة المسألة الأمازيغية والتي انطلقت من غرائز إيديولوجية مسبقة.

وقد قام الباحث من خلال فصول الدراسة الأربعة معالجة هذه الأطروحة كما يلي :

معالجة التيارات المختلفة و رؤيتها للمسألة الأمازيغية، من تيار عروبي ديمقراطي يرى أن الأمازيغ هم عرب هاجروا من فلسطين إلى إفريقيا الشمالية وأن اللغة الأمازيغية هي إحدى فروع اللّغة الكنعانية القرطاجية أما رأيتهم لّلغة العربية فهي لغة موحدة للأقطار المغاربية، كما يمكن تدريس اللّغة الأمازيغية باعتبارها لغة ثقافية قديمة أي كلغة وطنية ثانية على أن تكتب بالحروف العربية أو تكتب بشكلها الأصلي وعدم ربطها باللّغة اللاّتينية؛ إلى تيار عروبي دكتاتوري يوجه تهمة الخيانة العظمى للعرب الأمازيغ وتهمة التبعية لفرنسا ، إذ يرفض هذا التيار خصوصية الثقافة الأمازيغية ضمن مفهوم وحدة المغرب العربي الكبير، كما يستطرد الباحث أن الغريب في الأمر أن هذا التيار لا يعترف أصلاً بوجود مشكلة لغوية.

التيار الثالث هو التيار الأمازيغي الديمقراطي الذي يؤمن بالإسلام والعروبة كعنصرين هامين من عناصر الشخصية البربرية وهم يقترحون هامشاً من حرية التعبير عن هذه الخصوصية الأمازيغية في إطار التعددية الثقافية ضمن وحدة المغرب العربي الكبير، مع إيمانهم باللّغة العربية كلغة موحدة ورسمية وقانونية على حد تعبيره.

التيار الرابع الذي سماه بالتيار الأمازيغي الغرائزي يؤمن بالنزعة الأمازيغية التي تعني جعل هذه اللّغة لغة موازية للغة العربية الرسمية، إذ يرون في الأمازيغ أصحاب الأرض الأصليين وأن العرب كانوا غزاة وأن جذور الأمازيغية مرتبطة باللّغة اللاتينية .

أما الطرح الخاص بخشيم فهو يتتبع الإشتقاقات من اللّغة الكنعانية ويطابقها مع الكلمات الأمازيغية استنادا على التحليل اللّغوي ليصل إلى توافقهما في الأصل ، وقد استند أيضاً على أطروحة بن خلدون الذي يربط بين الهجرة اليمنية والهجرات الكنعانية إلى إفريقيا .

ولكي يبرر ابن خلدون الربط بين اليمن وأرض كنعان، جعل إفريقش اليمني يسافر إلى أرض كنعان ثم يسوق الكنعانيين (البربر) إلى شمال إفريقيا. وفعل (كنع) بالكنعانية يعني سكان المنخفضات ، بينما يرى علي فهمي خشيم أن معنى (أفر) هو الحرارة والأرجح أن التسمية قديمة لعلها كنعانية نقلها الرومان والجذر (ف ر) في البربرية (أفرنو) وفي العربية (فرن) و(فور : من الغليان) وهذا يعني أن كلمة أفريقيا تعني الأرض الحارة . ويشير الباحث أن الاحتمالات في هذا المجال مفتوحة وأن مجال البحث لا يزال خصباً وواعداً.

ثم تطرق الى مسالة التعريب إذ قال فيها أنها لم تكن ناجحة، مع هذا لم تفشل لعدة أسباب أهمها عدم جدية الدولة في التعريب حيث تركت المجال قوياً للفرنسية التي أصبحت أقوى في عهد الاستقلال، وأسباب أخرى كتخلف آليات التعريب واستغلال التيار السلفي الإسلامي والقومي لورقة اللّغة العربية في صراعها مع الأحزاب الأخرى، ممّا جعل هذه الأخيرة من أحزاب يسارية وديمقراطية ترى أن اللّغة العربية هي حكر على الجناح السلفي في الحزب الحاكم ، مما أعطى إيحاءات بربط اللّغة العربية بالتخلف والسلفية.

كما قام في هذا الفصل بقراءة نقدية لقانون تعميم استعمال اللّغة العربية 1991 ، حيث سجل عليه بعض الملاحظات مثل التجاهل التام للّغة الأمازيغية بصفتها لغة وطنية ، بينما تبيح مواد القانون الاستثناءات في كثير من المجالات لما يسمى باللّغات الأجنبية والمقصود هو اللّغة الفرنسية. وقد أضاف الباحث أن الواضح من هذا القانون أن الاتفاق على تعميم اللّغة العربية صاحبه شبه توافق على استثناء الفرنسية في بعض المجالات والحالات ، في مقابل تجاهل الأمازيغية ، اللّغة الطبيعية لجزء هام من سكان الجزائر .

وقد توصل إلى أن قانون اللّغة العربية يجب أن يطبق بالتدريج لاستيعاب المشكلة الألسنية في الجزائر، وعلى هذا القانون أن يضيف بوضوح أن اللّغة الأمازيغية لغة وطنية مع بقاء اللّغة العربية وطنية ورسمية للدولة .

وختم هذا الفصل بما سماه منظور التكامل الديمقراطي إذ يرى في الديمقراطية الحل الأمثل لمشكلة الأمازيغية ولمشكلة التعريب فهما قضيتان ثقافيتان لا يجوز اللعب بهما سياسياً ، كما أن الحل الأمني الذي تتبناه المؤسسة العسكرية لقضايا ثقافية لن يكتب له النجاح . ويضيف أن اللّغة الرسمية الوطنية للدولة هي اللّغة العربية الموحدة للجزائر، والأمازيغية هي اللّغة الوطنية القابلة للتطور بمنحها الحرية الكاملة في التطور. وفي ما يخص الإسلام، فهو دين العرب والبربر الأمازيغ منذ خمسة عشر قرناً وهو كعقيدة غير قابلة للنقاش، أمّا ما هو قابل للنقاش فهي التطبيقات السياسية للإسلام .

وقد أشار إلى الدور الذي لعبه النظام الفرنسي في ترسيخ الهوة بين البعد العربي والأمازيغي، إذ استعان بما جاء في كتب بعض المؤرخين الفرنسيين من أمثال روم لاندرو في كتابه تاريخ المغرب في القرن العشرين، ورد فيه أنهم وجدوا في المغرب دولة وشعباً واضحي المعالم ، نظام سياسي واضح ونظام قضائي هام ، ليس هناك عنصر بربري واحد بالمعنى الذي نفهمه عندما نتحدث عن العنصر العربي، فبربر الصحراء هم الأمازيغ وبربر جبال الأطلس هم الشلوح وهناك أيضاً آخرون . فالعرب تبربروا كما تعرب البربر حيث ظلت دينامية الإسلام هي المحركة لمعظم الثورات والحركات الإصلاحية في المغرب .

و قد كان لموضوع المرأة مكانا هاما في كتابه حيث تطرق إلى صورة المرأة في هذه الثقافة والتقسيم الوظيفي بينها و بين الرجل ، الراسخ في العديد من الأمثال الشعبية التي توضح مجالها الأنثوي ومجال الذكور.

تكمن أهمية هذه الدراسة أنها تتكلم عن المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب ، من خلال عرض الأطروحات التي تكلمت عن أصل الأمازيغ منها أطروحة فهمي خشيم والتي تتوافق مع أطروحة ابن خلدون، ومفادها أن الأمازيغ من أصول كنعانية، ويشير إلى غياب الوثائق اللغوية، التاريخية والثقافية والتي أدت إلى معالجة خاطئة للمسألة الأمازيغية والتي طغت عليها ما سماها بالإيديولوجيات المسبقة.

وقد عرض مختلف التيارات المتعارضة حول هذه المسألة وكيف أنها تتبادل الاتهامات وتعالج المسألة بطريقة غير علمية وموضوعية ، ثم ينتقل الباحث إلى مسألة التعريب التي يقول فيها أنها تمت بطريقة إقصائية للّغة الأمازيغية واستثنائية للّغة الفرنسية.

تساعدنا هذه الدراسة على إضافة أطروحات إلى دراستنا خاصة بالمسألة الأمازيغية ومسألة التعريب، وهما تقدمان رؤية عن العلاقة الما بين لّغات في الواقع الجزائري. أمّا فيما يخص صور المرأة في ثقافة التقسيم الوظيفي بينها و بين الرجل، الموجود في العديد من الأمثال الشعبية فإنه هام بالنسبة للتمثلات الخاصة باللّغة عند الإناث والتي هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع.

العولمة والرهانات اللغوية :

هي دراسة تندرج في اطار الشراكة بين مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من اجل التنمية CREAD و الوكالة الجامعية الخاصة بالفرنكوفونية احثيت في AUF و التي تشارك فيها عدة باحثين من الجانب الجزائري والفرنسي اشترك الباحثون في مسألة مكانة اللغات في ضوء الانقلابات الاقتصادية الحالية؟

و اثر هذه الانقلابات على الاتجاهات الجديدة الخاصة بالممارسات اللغوية.

و قد جاءت الإجابة على هذه التساؤلات في مقالات خاصة بكل باحث.

أ- فلقد كان مقال محمد مضوي و المعنون الشمولية و اثرها على اللغات و الثقافة، ذو اهمية خاصة لبحثنا من خلال ما جاء في مقاله لان البعض يرى انه لا يوجد خطر على الثقافات اما الاتجاه الثاني يرى في الشمولية اثر على الثقافات و سيؤدي الى توحيد النمط و هيمنة النموذج الأمريكي و الاختفاء التدريجي للثقافات المتعددة التي تعتبر سمة هذا الكوكب. و في مسألة اختفاء اللغة يقول ان سيرورة الاختفاء تبدأ مع عدم رغبة الاجيال الجديدة في التكلم بلغتها باعتبارها لغة عامة و احساسهم بالخجل عند التكلم بها.

و قد توصل في نهاية مقاله الى نتيجتين اساسيتين:

أولا يطرح تساؤل هل تراجع السيادات الوطنية في اطار العولمة الاقتصادية سيؤدي الى اختفائها؟ فتراجع الدولة من المجال الاقتصادي يطرح اشكال تضخم الطلب الاجتماعي للدولة من طرف المواطنين، بهدف درأ النقص و تعديل اللاتوازن الذي يطرحه الاقتصاد العالمي؛

ثانيا: يجب التفكير بشمولية و العمل بمحلية.

أيدت هذه الدراسة طرحنا فيما يخص قضية خجل المتكلمين من لغتهم الام مقارنة مع ما تطرحه عملية الشمولية على المستوى الاقتصادي و الثقافي.

أما مقال مصطفى ماضي و المعنون: المسالة اللغوية في الصحافة الجزائرية المعربة، التعريب من الحركة الى الاستراتيجية.

يطرح الباحث موضوع اللغات انطلاقا من مفهوم أساسي تكرر على امتداد النص ألا و هو "الانحطاط" حيث تسائل عن واقع الانحطاط الثقافي و اللغوي الذي تعرفه الجزائر اليوم و الذي يعتبر فريد من نوعه. و هذه الوضعية التي يراها الباحث مختلفة تماما عن جيراننا في ابلدان المغاربية باعتبار الجزائر حالة خاصة.

ان هذه المقارنة مع جيراننا جعلته يحلل النموذج التونسي و المغربي و كيف أن النخبة قامت بمعالجة المسالة اللغوية و كانت فاعلة فيها، أما النموذج الجزائري، انقسمت النخبة فيه الى فريقين متناحرين، و الذي زاد من حدة المشكل.

وأدرج في تحليله للمسألة اللغوية موقف المدافعين على اللغة العربية الذين تجندوا ضد اللجنة الوطنية للإصلاح التربوي و المسماة " لجنة بن زاغو" اضافة الى مواقف التيارين المتناحرين من قضية التعريب و من السياسة اللغوية في الصحافة الوطنية الناطقة بالعربية و الفرنسية.

إن أهمية هذا المقال تظهر في تشريح المشكل اللغوي الذي تعيشه الجزائر على امتداد تاريخها، فهو يطرح و يؤيد فكرة الباحث لرجان في أن الطبقة المثقفة الجزائرية انقسمت الى شرائح متناحرة، كل شريحة تعيد انتاج خطابها حول المجتمع، الأمة التاريخ و سلم القيم. و هذا ما انعكس بالسلب على هذه المواضيع و عزز الأزمة الثقافية و اللغوية.

شاركت الباحثة خولة طالب ابراهيمي في هذا العمل الجماعي بمقال معنون: "بعض التأملات حول السياسة اللغوية في الجزائر أو الانتقال العسير من الأحادية إلى الأخذ بعين الاعتبار التعددية" بدأت الباحثة مقالها بالحديث عن الوضعية الاجتماعية و السياسية منذ الاستقلال ثم تطرقت إلى المسالة اللغوية من خلال التساؤل عن وجود ما يسمى بالسياسة اللغوية، حيث وصفت القرارات الخاصة بالتعريب بأنها كانت قرارات متعصبة و عاطفية، تفتقد للرؤية المتأنية و الواضحة للواقع.

و بأن السياسة اللغوية فشلت تماما في تحقيق اهدافها لأنها كانت نتيجة توترات ايديولوجية؛ تطرقت الباحثة ايضا الى وضعية اللغات الاخرى المتواجدة في المحيط الاجتماعي منها المسالة الامازيغية و مسالة الهوية، و مسالة اللغات الاجنبية و غياب سياسة واضحة فيما يخصها؛ تساءلت الباحثة في خاتمة مقالها" ما هو البديل الذي يجب اقتراحه؟" بين الذوبان في نظام عالمي مفروض و التفكير في إجابة ملائمة لتحديات العصرنة و العولمة و العمل على التكفل بطريقة ذكية، صائبة و ديمقراطية بتعدداتنا اللغوية، و التي يفترض ان تفتح ورشات الترجمة، و نشر و ترجمة الانتاج الثقافي و العلمي.

كما يجب التفكير في وضع سياسة لغوية و تربوية تجعل كل من عالمي التكوين و العمل على نفس المسار.

و تقول في الأخير أن هذه الإجراءات هي الوحيدة القادرة على رفع التحدي الخاص بالعولمة التي قد تكتسح الكل في مسارها، و بهذا اصبح الخيار واضحا.

تعتبر الباحثة خولة طالب ابراهيمي من المختصين في الشأن اللغوي الجزائري و هي تفتح بهذا المقال مجالات بحثية شاسعة بشساعة العولمة و الانفتاح على ثقافات و لغات الاخر.

فعلى القائمين على السياسة اللغوية ان يتداركوا نقائص تطبيق السياسات السابقة و التي وصفتها بالشوفينية و المتزمة، و التفكير في احلال البدائل الديمقراطية التي تضع مجال التكوين و العمل في الجزائر على نفس المسار.

د- مقال الباحث محمد بن قرنة تحت عنوان" الاطارات التقنية و اللغات اجزاء من الاشكالية"

يبدأ صاحب المقال في طرح الوضعية السوسيولغوية في الجزائر في ظل التحولات السوسيو-اقتصادية و السياسية، اذ يلاحظ خمول في المطلب اللغوي خاصة في الصراع بين العربية و الفرنسية مقارنة مع سنوات الثمانينات، و اشار الى الوضعية التي تحاول

اكتسابها اللغة الانجليزية و الأمازيغية. و بهذا فهو يرى أننا نشهد إعادة تركيب الحقل اللغوي.

أولا: بتشجيع تقدم اللغة الانجليزية في المجال المدرسي و إحلال الانجليزية التقنية بفتح المدارس الخاصة؛

ثانيا: منع الاعتراف الرسمي باللغة الأمازيغية في النظام التربوي.

و يقيم الباحث هذه الديناميكية اللغوية الجديدة بقوله انها تخفي وراءها لعبة كواليس ترسم التحالفات السياسية، يبقى الرهان فيها هو السلطة.

إن هذا الواقع اللغوي هو نتيجة سيرورة تاريخية تميزت بالضبط السياسي المسبق، و الذي أطرته السلطات المتعاقبة، إذن فان المسالة اللغوية خضعت للتسيير السياسي، هذه الإستراتيجية السياسية فضلت و حافظت على الانقسام اللغوي.

أما في مسالة الحقل اللغوي باعتباره رهان سياسي، فقد وضح أن عنصر الانقسام اللغوي أدى إلى انقسام المجالات بين المعربين الذين اهتموا بالجانب الثقافي و التربوي، و المفرنسين الذين اهتموا بالمجال الاقتصادي باسم العقلنة ظنا منهم بأنهم الأحق بهذا المجال دون منازع.

هذا التقسيم بحسب الباحث أدى إلى إعادة إنتاج المجالين، و أنتج لنا منطقين للسلطة مختلفين تماما.

تناول الباحث أيضا موضوع التعريب و المسألة الأمازيغية حيث يشير في مسألة التعريب ان الثنائية اللغوية(عربية–فرنسية) تظهر أكثر على أنها نتاج سيرورة سياسية مقصودة مؤسسة و محافظ عليها، فكل من الفاعلين كان يحاول البقاء في محيط حدوده و عدم التعدي على الحدود اللغوية الخاصة بالأخر.

أما المسالة الأمازيغية فيرى أن عملية الكفاح الطويلة للاعتراف بها أنتجت اعتراف أولي بتدريسها لكن الاعتراف الحقيقي بها و إدراجها في الأنشطة العلمية و البيداغوجية لا يزال يواجه مقاومة سوسيو–سياسية.

يشرح هذا المقال الوضعية السوسيو–اقتصادية للغات العربية و الامازيغية و كذلك الاجنبية(فرنسية–انجليزية) كما انه يوضح العلاقات بين اللغات و المجالات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية التي تحتلها، من خلال اتفاق الفاعلين على تحديد مجالاتهم و على احترامها ثم اعادة انتاجها.

لغات ومجتمع، اللغة والخطاب :

أصدرت مجلة إنسانيات في عدد خاص مقالات لجملة من الباحثين المختصين في مجال علم الاجتماع اللغوي من جامعات جزائرية وأجنبية، أسهمت مقالاتهم في انشاء هذا العدد الخاص من مجلة إنسانيات.

إشكالية العدد : تناول هذا العدد مسألة اللغة في الجزائر من زاوية ملاحظة الواقع، فالظواهر اللغوية ترتبط بالظواهر الاجتماعية ، بعلاقات تطرح تساؤلات عدة من ناحية طبيعة هذه العلاقات وصيرورتها وتحولاتها على حسب قول الباحثة خولة طالب الإبراهيمي. إذن تجتمع هذه الدراسات حول مسألة الممارسات الفعلية للمتكلمين الجزائريين والمغاربيين حيث طرحت الأسئلة بالشكل التالي :

ـ ماذا يفعلون حين يتكلمون ؟ عندما يكتبون ؟ عندما يغنون ؟

ـ كيف تتهيكل علاقاتهم بلغاتهم أثناء ذلك ؟

ـ كيف يردون الفعل للمعايير اللغوية المهيمنة في مجتمعاتهم ؟

ـ كيف يتعاملون مع التعدد اللغوي الذي يطبع مجتمعاتهم ؟

ـ ما هي الاستراتيجيات التبليغ التي يوظفونها ؟ كيف تتشكل وتتهيكل ؟

ـ ما طبيعة ظواهر الاحتكاك والتداخل اللغوي التي نلاحظها في سلوكاتهم اللغوية ؟ وما هو دورها ومكانتها في تلك الممارسات ؟

لقد أجمعت المقالات المكونة للعدد أن سمة الواقع اللغوي الجزائري هو التعدد والتنوع، فالممارسات اللغوية لمختلف الشرائح الاجتماعية تبرز أن المتكلمين الجزائريين يستغلون كل الإمكانات اللغوية المتوفرة في السوق اللغوي الجزائري، يطبعهم في ذلك التمرد على القوانين والمعايير المفروضة التي لا تهدف إلاّ لتكريس الهيمنة الرمزية على مجتمع يطمح إلى أن يعيش في مجتمع تسوده روح الاحترام التعدد والاختلاف ، الذي يعتبر نتاج لتراكم تاريخي ومسار حضاري. لقد جاءت المقالات المنشورة في هذا العدد باللغتين العربية والفرنسية وهذا يعكس مكانة كليهما في المجال التعليمي و الاجتماعي والثقافي على حد سواء . وقد توزعت المقالات على المواضيع التالية :

أولاً : مقالات تناولت مجال علم الاجتماع اللغوي الحضري في إسهامات كل من خولة طالب الإبراهيمي من خلال مقالها المعنون " تسمية الأماكن واللغة : رحلة داخل التعدد اللغوي بالجزائر العاصمة الشعارات التجارية بشوارع مدينتنا " ، ومقال فريد بن رمضان " تاريخ ، قصص ورهانات حول إعادة التسمية المتواصلة للساحة الحمراء بمدينة تيارت "

ثانياً : مقالات تناولت مختلف الممارسات اللغوية الشبابية من الجنسين واستعمالهم للتنوعات المختلفة ، في الأوضاع الاجتماعية المختلفة (في الحياة الاجتماعية وفي الوضعية التعلمية)، في كل من إسهامات خولة طالب الإبراهيمي " أحنا أولاد الدزاير انتاع الصح ملاحظات حول لغة شباب باب الوادي " ، مقال يسمينة شراد بن شرفة " كلام طلبة " ، مقال فاطمة الزهراء مكاوي " الإستراتيجيات الخطابية للطلبة واستعمال اللغة الفرنسية " ، مقال محمد ملياني " اللغة الفرنسية في كتابات تلاميذ الثانويات : لغة أجنبية أو صبير ".

ثالثاً : مقالات تناولت مكانة وممارسة اللغات في المحيط الجزائري والمغاربي من خلال اسهامات كل من عبد الرزاق دوراري "ممارسات لغوية مفترضة بتيزي وزو في ضوء أحداث الخريف الأسود 2001" ، مقال مناع قواو " تمثلات ومعايير سوسيولسانية لفئة أساتذة الفرنسية بالتعليم الثانوي ببانتة " مقال وردية يرماش " الكنية بالجزائر : ممارسة لغوية واجتماعية " ، مقال فؤاد لعروسي " تحري اللغة العربية من جديد ، بعض التأملات حول الوضعية التونسية "

رابعاً : مقال تناول الممارسات اللغوية الأنثوية من خلال ما جاءت به فريدة الأخضر بركة " ذكر الحياة بتعابير الموت : علامة من علامات الخطاب الأنثوي ".

نشير إلى أن هذا العدد ضم مواضيع أخرى خاصة باللغة لم نوردها في هذا العرض لأنها لا تخدم الهدف العام لبحثنا.

نتائج الدراسة : لقد توصل هذا العدد من إنسانيات بمختلف الإشكاليات التي طرحها الباحثون ، لجملة من النتائج نذكر أهمها :

- أن المتكلم الجزائري وخاصة الشباب منهم يعيش حالة من التثاقف على مستوى لسانه تتجلى في ممارسات لغوية يبرز فيها أثر اللغة الفرنسية وهي لغة يتعلمها منذ سن مبكرة في المدرسة؛
- يظهر الوسط اللغوي الحضري ممارسات لغوية متنوعة نجدها في لافتات المحلات وعلى جدران المدينة ، تُبرز هيمنة اللغة الفرنسية على اللغات الأخرى المتواجدة في المحيط السوسيولغوي الجزائري ؛
- إن الواقع اللغوي في الجزائر يتكون من واقعين ، واقع لفظي وواقع مكتوب يعيشان حالة من الصراع والتنافس ، يظهر هذا الصراع الاستراتيجيات التي يفضلها المتكلم من أجل الإفصاح عن هويته؛

- تعيش الجزائر وضعية لغوية خاصة ، إذ أصبحت للّغة الفرنسية مكانة واستعمال متميز، حيث تمّ تحويلها بفعل عوامل اجتماعية ونفسية إلى مجموعة من القواعد المحلية بشكل فعلي. وتمّ إعادة تكييفها وممارستها من خلال قالب جزائري محض.

تكمن أهمية هذه الدراسة بأنها تلقي الضوء على مجموعة من الجوانب الاجتماعية ، الثقافية ، والسياسية للمسألة اللغوية في الجزائر. فهي تساعدنا على فهم الوضعية اللغوية من خلال اسقاط الضوء على التمثلات السوسيولغوية للمتكلمين من جهة ، وتفاعلهم مع التنوعات اللغوية المتاحة في الإطار الاجتماعي من جهة أخرى.

كما ساعدتنا هذه الدراسة على إدراك المكانة التي تحظى بها اللغات في المجتمع الجزائري ، وتفاعل هذه الأخيرة من خلال ممارسات المتكلمين في الوسط الحضري .

يوجد أيضا عدة دراسات أكاديمية حول مسألة اللغات نذكر منها

دراسة لخضر قريشي : الدلالات السوسيولوجية للخطاب الشبابي العاصمي – السنوات الاخيرة نموذجا–.

اولا قام الباحث من خلال إشكاليته بتحديد المجال الجغرافي للدراسة ألا و هي العاصمة فقال عنها انها لم تعد باب الواد و القصبة و الجزائر الوسطى حيث قام باختيار العاصمة في حدود جغرافية جديدة، ثم يضيف ان اللغة تهاجر دون تأشيرة او جواز سفر و لا يمكن ان تحددها الحدود المكانية. و قام بتحديد فترة الشباب من سن 18 سنة الى 25 سنة كمرحلة اولى، لكن وجد ان الخطاب الشبابي يمتد و ينتشر و يتشتت الى ما فوق 25 سنة حتى يصل الى سن 35 سنة. ليتوصل ان الخطاب الشبابي ظاهرة معقدة تتدخل فيها جملة من الخطابات الاخرى منها الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي و الثقافي و المدني و الغنائي و الجنسي و الرياضي و المسكوت عنه، ثم قام بطرح التساؤلات التالية:

- ما هو مفهوم الخطاب بصفة عامة و الخطاب الشبابي العاصمي بصفة خاصة؟

- ما هي التمفصلات الكبرى التي يتشكل منها الخطاب الشبابي العاصمي؟
- كيف بظهر ضمن خريطة باقي الخطابات الاخرى؟
- ما هي آليات هذا الخطاب و كيف يتموقع و يسوق خطابه؟
- ما هي دلالاته السوسيولوجية؟ و هل الوظيفة هي التي تحدد نوعية الخطاب؟
- لماذا يحمل الخطاب الشبابي كلمات و مفردات لغوية بارزة دون غيرها؟ و كيف يمكن فهم دلالاتها السوسيولوجية؟

تسعى المقارنة الى دراسة العلاقة بين اغنية الراي من جهة و الخطاب الشبابي العاصمي من جهة ثانية، و ايهما يؤثر في الاخر؟ و ما هي طبيعة و مستويات هذا التلقي و جمالياته؟ و هل يكتفي الخطاب الشبابي باستعمالات اغنية الراي ام يتطور الامر الى نقدها و محاولة ايجاد تفسير و تاويل لها؟ ام يعيد انتاجها من جديد ضمن شبكة خطابه اليومي؟ ثم كيف تتلقى اغنية الراي الخطاب الشبابي اليومي؟ و كيف تتفاعل معه؟

و قد وضع الفرضيات التالية:

-طبيعة و جغرافية المكان الذي يتحرك فيه الشباب العاصمي يؤثر بشكل فاعل في توليد و انتاج و تغيير الخطاب و إعطائه الدلالات السوسيولوجية المناسبة.
-طريقة البناء و التنظيم و التأدية في اساليب الخطاب الشبابي العاصمي ادت الى قيام اليات تنظيمية كالمنع و الرقابة في مقابل الخرق و التمرد و مثلت انعكاسا للبنية الاجتماعية و للعلاقات و الموضوعات. و انتجت ملفوظات عبرة عن خصائصه.

و قد توصل في استنتاجه العام إلى : انه هناك علاقة قوية بين الخطاب الشبابي و طبيعة و ابعاد المكان الذي يتحرك فيه. فالمكان المفتوح يصبح قادرا على توليد و انتاج الملفوظات، اذن يستطيع هذا الخطاب غزو الامكنة الضيقة و خرقها، لكنه يعرف رواجا اوسع في الامكنة الواسعة.

يتميز الخطاب الشبابي ببنيته و بتنظيمه الدقيق فهو يتغذى من الراسمال الثقافي القادر على فرض العنف الرمزي قبل المادي، على الكائنات الاجتماعية خاصة المؤسسات الرسمية منها لانها تقف امام تحقيق طموحاته فيما يتعلق بالعمل و العيش الكريم و اخيرا الهجرة.

نقدم أيضاً دراسة حول التنشئة اللغوية وهي دراسة ميدانية أجريت من أجل نيل شهادة الماجستير في قسم علم الاجتماع بجامعة الجزائر للطالب بوهناف عبد الكريم ونوقشت عام 2003.

انطلق الباحث من التساؤلات التالية :

- ما هي العوامل المؤثرة في طبيعة اهتمامات الأسرة في منطقة الشاوية في اختيار لغةٍ أو لهجة معينة للأبناء دون غيرها رغم ما تفرضه منحدرات الأب و الأم و مدى تأثير ذلك على ترسيخ اللغة أو اللهجة؟
- هل يلعب الأصل الجغرافي دور رئيسي في تحديد نوعية اللغة الممارسة داخل الأسرة ؟
- هل يمكن اعتبار الميزات الثقافية للآباء من العوامل التي تؤثر على تلقين و تعليم الأبناء اللغة أو اللهجة داخل الأسرة ؟

- و هل للوضع الاجتماعي تأثير في تحديد اللغة أو اللهجة التي ينقلها الآباء لأبنائهم ؟

-كيف تظهر بصمات المحيط الخارجي في التأثير على اللغة لدى الطفل ؟ و كيف تؤثر عملية الاتصال داخل المجتمع على اكتساب الطفل اللغة أو اللهجة الممارسة) المستعملة داخل أسرته ؟

وهل هذه الممارسة اللغوية المنقولة) المتعّلمة من قِبل الأطفال (التي يقوم بها الآباء هي مقصودة أم أنها تتم بطريقة عفوية ؟

الفرضية العامة: ينعكس الأصل الجغرافي الذي يعيش فيه الأفراد، و الذي يتميز بخصائص و مميزات معينة، على شخصية الأفراد و اتجاهاتهم و تصرفاتهم، و هو ما ينعكس على اللغة التي يمارسونها، و يعملون على تنشئتها للأجيال ثم تتدخل العوامل الثقافية و الاجتماعية و المجتمعية (الخارجة من الأسرة) في التأثير على اللغة الممارسة داخل الأسرة و ذلك ضمن هذا الإطار الجغرافي

الفرضيات الجزئية:

الفرضية الأولى : يلعب الأصل الجغرافي للوالدين دورا هاما في تلقين (تعليم) الأبناء اللغة (عربية أو شاوية) و ممارستها داخل الأسرة.

الفرضية الثانية : تؤثر الميزات (السمات) الثقافية للآباء على نقل اللغة للأبناء و ممارستها داخل الأسرة سواء كانت عربية أو شاوية.

الفرضية الثالثة : يلعب الوضع الاجتماعي للأسرة دورا هاما في تحديد نوعية اللغة التي ينشأ عليها الأبناء (يمارسونها) سواء كانت عربية أو شاوية.

الفرضية الرابعة : تلعب عملية اتصال الطفل بالمحيط الخارجي دورا هاما في اكتسابه اللغة (عربية أو شاوية) و بالتالي ممارستها داخل الأسرة.

بعض نتائج الدراسة الميدانية :

. توصل الباحث من خلال البحث الميداني إلى تقسيم في المجال الجغرافي بين اللهجة الشاوية وهي فرع من اللغة الأمازيغية وبين العربية الدارجة فالأولى تتمركز في المناطق الريفية بشكل كبير أما الثانية فتتمركز في المناطق الحضرية من خلال الممارسات اللغوية اليومية للأفراد في العلاقات والاتصالات المختلفة كما تصاحب سكان الريف نظرة تقييميه سلبية فهم ينظر إليهم على أنهم أناس غير متحضرين، يوصفون بعبارة جبايلية ويدل على ذلك هيأتهم ولغتهم.

. توصل الباحث إلى أن الآباء ذوي المستوى التعليمي العالي يفضلون تعليم أبنائهم اللغة العربية واللغات الأجنبية زيادة على لغتهم الأم الشاوية وهذا ما يخلق لدى الطفل تفاعل بين اللغات المكتسبة، ويرجع تنامي هذا الوعي بقيمة اكتساب اللغات، لدى الآباء إلى أهمية اللغات على المستوى المحلي والعالمي.

. توصل الباحث إلى تزايد الاهتمام بالتراث الشفوي المحلي لدى الآباء ذوي الأصل الجغرافي الريفي ومطالبتهم بتعليم الشاوية في المدارس، زد إلى أنه كل ما ارتفع المستوى التعليمي للآباء نقص هذا الاهتمام وقد وجد هذه العلاقة العكسية في المدينة أكثر من الريف.

. توصل الباحث إلى أن تأثير لغة الأم على الأبناء أكبر من تأثير لغة الأب فإذا كانت لغة الأم هي الشاوية فهي تؤثر أكثر من إن كانت لغة الأب.

توصل الباحث إلى أنه هناك علاقة نوع الأسرة والممارسة اللغوية داخلها، إذ وجد أن الأسرة الممتدة تمارس الشاوية، وأن الأسرة النووية تمارس اللغة العربية.

توصل الباحث أنه هناك تحولات في عملية نقل اللغة الشاوية للأجيال الصاعدة إذ وجد أن فئة الآباء الشباب أقل ميلاً ورغبة في نقل اللهجة الشاوية من الأكبر سناً، كما وجد أنه كل ما زاد مستواهم التعليمي زاد اقبالهم على ممارسة اللغة العربية.

. توصل الباحث إلى ميل الآباء القاطنين في المناطق الحضرية إلى تعليم أبنائهم اللغات الأجنبية.

إدوارد سابير " اللغة والثقافة " :

سابير واللسانيات الأمريكية :

ولد إدوارد سابير (1884–1939) في ألمانيا من عائلة يهودية هاجرت إلى الولايات المتحدة الأمريكية حين كان سنه خمس أعوام، درس اللغة الألمانية ثم الأنثروبولوجيا واللسانيات، تتلمذ على يد عالم الأنثروبولوجيا الشهير فرانز بواس في جامعة كولومبيا، هذه العلاقة بين المفكِرِيْن هي التي حددت اتجاهه الفكري فيما بعد.

درَّس سابير الأنثروبولوجيا واللسانيات العامة في جامعات عديدة، كما ساهم في الكثير من الخرجات الاستكشافية الإثنوغرافية وهذا ما دفعه لأن يقيم لفترات زمنية طويلة بين قبائل الهنود الحمر المتواجدين في شمال أمريكا.

هذا الاحتكاك بالهنود جعله يهتم بدراسة لغاتهم، إذ يعتبر من الرواد في دراسة اللغات الأم . هذه الدراسات ساعدته على بناء نظرياته العامة وبهذا أصبح من مؤسسي علم الأصوات الكلامية (الفونولوجيا).

اهتم سابير بمجالات معرفية كثيرة كاللسانيات، اللغات المنقرضة، الأدب، الأنثروبولوجيا والموسيقى غير أن هذا الأمر لم يؤثر بالسلب على منتوجه الفكري وإنما كان لذكائه الحاد وقدرته على الالمام بهذه المواضيع أثرا إيجابيا على الكتابة والنقد لهذه المواضيع ، وقد اعتبر من أشهر علماء اللسانيات المهتمين بالإنسان في أمريكا.

في مجال اللسانيات العامة اعتُبرت نظرياته من النظريات الرائدة في أمريكا، حيث كان لها تأثير على الكثير من الباحثين وساعدت على تكوينهم من أمثال بنجامان لي وورث الذي اقترن اسمه باسم معلمه سابير في الفرضية الشهيرة المسماة فرضية " سابير–وورف ". كان إنتاجه العلمي غزيرا، فمن أهم مؤلفاته اللغة ، الأنثروبولوجيا ، كما اقترن اسمه بالنظرية الفونولوجية التي ساعدت على دراسة الأنظمة الصوتية.

- ما هي دلالاته السوسيولوجية؟ و هل الوظيفة هي التي تحدد نوعية الخطاب؟
- لماذا يحمل الخطاب الشبابي كلمات و مفردات لغوية بارزة دون غيرها؟ و كيف يمكن فهم دلالاتها السوسيولوجية؟

تسعى المقارنة الى دراسة العلاقة بين اغنية الراي من جهة و الخطاب الشبابي العاصمي من جهة ثانية، و ايهما يؤثر في الاخر؟ و ما هي طبيعة و مستويات هذا التلقي و جمالياته؟ و هل يكتفي الخطاب الشبابي باستعمالات اغنية الراي ام يتطور الامر الى نقدها و محاولة ايجاد تفسير و تاويل لها؟ ام يعيد انتاجها من جديد ضمن شبكة خطابه اليومي؟ ثم كيف تتلقى اغنية الراي الخطاب الشبابي اليومي؟ و كيف تتفاعل معه؟

و قد وضع الفرضيات التالية:

-طبيعة و جغرافية المكان الذي يتحرك فيه الشباب العاصمي يؤثر بشكل فاعل في توليد و انتاج و تغيير الخطاب و إعطائه الدلالات السوسيولوجية المناسبة.

-طريقة البناء و التنظيم و التأدية في اساليب الخطاب الشبابي العاصمي ادت الى قيام اليات تنظيمية كالمنع و الرقابة في مقابل الخرق و التمرد و مثلت انعكاسا للبنية الاجتماعية و للعلاقات و الموضوعات. و انتجت ملفوظات عبرة عن خصائصه.

و قد توصل في استنتاجه العام إلى : انه هناك علاقة قوية بين الخطاب الشبابي و طبيعة و ابعاد المكان الذي يتحرك فيه. فالمكان المفتوح يصبح قادرا على توليد و انتاج الملفوظات، اذن يستطيع هذا الخطاب غزو الامكنة الضيقة و خرقها، لكنه يعرف رواجا اوسع في الامكنة الواسعة.

اللغة والثقافة في نظرية سابير:

لقد كان فرانز بواس ملهما لسابير في مجال اللغة (Langage)، لأنه فتح له أفق دراستها من الزاوية الثقافية، فحسب سابير تعتبر اللغة إحدى مكونات الثقافة، كما أن شكل اللغة يفرض نموذج لإدراك العالم، وهذا ما سمي بالنسبية اللغوية

ويعتبر سابير من أهم علماء اللسانيات بعد دي سوسير ومن الأسماء الامعة في اللسانيات المعاصرة، فمن أهم التساؤلات التي طرحها في كتابه "اللغة : مدخل لدراسة الكلام" هو تحديد ماهية الكلام Parole إذ يجده طبيعي لدى الانسان مثل المشي لكن سيرورة اكتسابه تختلف في حقيقتها عن المشي.

إن الثقافة التي تعتبر مجموعة من العادات و التقاليد الاجتماعية لا تتدخل في عملية المشي لكن الفرد يمتلك استعدادات بيولوجية تساعده على هذه الوظيفة.

على العكس فإن الكلام نشاط انساني يتنوع إلى مالا نهاية إذا انتقلنا من جماعة إلى أخرى، فهو ارث تاريخي خاص بالجماعة أي أنه نتاج نشاط اجتماعي قديم في الزمن.

أما فيما يخص التنوع في الكلام فيرى سابير أنه مرتبط بالقدرة الابداعية الانسانية وبتنوعها، قد لا يكون هذا الابداع ناجم عن وعي لكنه حقيقي مثله مثل الديانات، المعتقدات، العادات، الفنون الخاصة بالشعوب المختلفة. إذن المشي هو وظيفة عضوية غريزية، أما الكلام فهو وظيفة غير غريزية، مكتسبة إذن هو وظيفة ثقافية.

ليصل إلى تحديد مفهوم الكلام على أنه ليس نشاط بسيط ناتج عن أعضاء بيولوجية مسخرة لهذه الوظيفة، لكنه شبكة معقدة من عمليات التكيف المختلفة والمتغيرة باستمرار والخاصة بالدماغ، النظام العصبي، أعضاء السمع والنطق. كل هذا من أجل تحقيق غاية مرجوة ألا وهي توصيل الأفكار.

يُعد كتاب إدوارد سابير علامة فارقة في اللسانيات الأنثروبولوجية، حيث ينطلق فيه من رؤية جوهرية تعتبر اللغة ظاهرة ثقافية واجتماعية لا بيولوجية؛ فالكلام ليس وظيفة عضوية فطرية

كالمشي، بل هو نظام رمزي مكتسب يُنقل تاريخياً عبر الجماعة. ويرى سابير أن اللغة هي الوسيلة الإنسانية "غير الغريزية" الوحيدة لتوصيل الأفكار والمشاعر عن طريق رموز تُنتج إرادياً، مما يجعلها المؤسسة التي تمنح الفكر البشري وجوده الموضوعي، فلا فكر منظماً دون وسيط لغوي يؤطره.

في بنية اللغة، تجاوز سابير الوصف المادي للأصوات ليؤسس لمفهوم "الواقع النفسي للفونيم"؛ فالأصوات عنده ليست مجرد ذبذبات فيزيائية، بل هي وحدات ذهنية يدركها المتحدث وفق نظام لغته الخاص. هذا النظام هو الذي يشكل "قالب" الإدراك، وهو ما قاده إلى أطروحته الشهيرة حول النسبية اللغوية؛ حيث يرى أننا لا نرى العالم كما هو، بل كما تمليه علينا لغاتنا. فالعالم الواقعي يُبنى، إلى حد كبير، على العادات اللغوية للجماعة، وكل لغة تمثل "رؤية كونية" متفردة تجعل المتحدثين بلغات مختلفة يعيشون في عوالم إدراكية متباينة، سواء في تصنيف الألوان، أو إدراك الزمن، أو تقسيم المكان.

أما عن العلاقة بين اللغة والثقافة، فإن سابير يقدم طرحاً دقيقاً؛ فرغم أن اللغة هي وعاء الثقافة وخزان تجاربها، إلا أنه يرفض الربط السببي البسيط بين رقي الحضارة وتعقيد اللغة. فقد تمتلك شعوب توصف بالبدائية نظماً لغوية بالغة التعقيد تفوق لغات الأمم الصناعية، مما يعني أن اللغة تتطور وفق منطق داخلي سماه سابير "الانجراف اللغوي .(Drift) "وهذا الانجراف هو تيار خفي من التغيرات غير الواعية التي تحدث ببطء شديد في بنية اللسان، مستقلة عن التحولات الثقافية السريعة، مما يؤدي في النهاية إلى تمايز اللهجات ونشوء لغات جديدة.

ويختتم سابير أطروحته بتصنيف اللغات بناءً على "النمط النحوي "لا العرقي، مقسماً إياها حسب كيفية تعبيرها عن المفاهيم (تحليلية، تركيبية، أو إلحاقية). وبذلك، يخلص الكتاب إلى أن اللغة هي "المحرك الصامت" للوجود البشري؛ فهي ليست مجرد أداة للتواصل، بل هي القوة التي تنظم فوضى الأحاسيس وتحولها إلى تجربة إنسانية واعية، مما يجعل دراسة اللغة مدخلاً إلزامياً لفهم طبيعة العقل البشري وتنوع الثقافات الإنسانية.

تعد أطروحات سابير الحجر الأساس الذي قامت عليه اللسانيات الاجتماعية؛ حيث فتحت الباب أمام فهم "التنوع اللغوي "ليس بوصفه "أخطاءً" عن المعيار، بل كأنظمة معرفية متكاملة تعكس ثقافة المتحدث. وقد تجلى تأثيره في أعمال ويليام لابوف، الذي استلهم فكرة "الانجراف اللغوي" ليدرس التغير اللغوي في سياقه الاجتماعي، مؤكداً أن اللغة تتحرك وتتغير بناءً على ضغوط الطبقة، والجنس، والمكانة الاجتماعية. كما عمقت أفكار سابير مفهوم "الهوية اللغوية"؛ فإذا كانت اللغة تشكل رؤيتنا للكون كما ذهب سابير، فإن التمسك بلهجة معينة أو لغة ما يصبح فعلاً من أفعال المقاومة الثقافية والحفاظ على الذات.

علاوة على ذلك، أثرت فكرة "النسبية" في دراسات تحليل الخطاب النقدي، حيث أصبح الباحثون يحللون كيف تستخدم السلطة "القوالب اللغوية" لتوجيه تفكر الجماهير، انطلاقاً من مبدأ سابير بأن اللغة "توجه الانتباه" نحو زوايا معينة وتغفل أخرى. وفي مجال التواصل بين الثقافات .

أصبحت فرضية سابير–وورف هي الإطار المرجعي لفهم "سوء الفهم" اللساني؛ إذ لم يعد الخلاف يُنظر إليه كمشكلة في الترجمة اللفظية، بل كاصطدام بين "رؤيتين كونيتين" مختلفتين تماماً، مما جعل اللسانيات الاجتماعية الحديثة علماً لا يكتفي بوصف الكلام، بل يغوص في أعماق التفاعلات البشرية المعقدة.

علاقة اللغة باللغات منظور التعايش والصراعع :

للغة أهمية مركزية في حياة البشر، فهي تؤدي وظائف عدة تظهر مكانتها وأهميتها في التعاملات الخاصة بهم، في تنقل البشر من التجمع البشري إلى التجمع الثقافي.

تتجلى علاقة اللغة باللغات الأخرى في الدراسات السوسيولسانية كعلاقة قوة وصراع رمزي، لا مجرد تجاور لساني محايد.

ففي "السوق اللغوية" –كما يصفها بيير بورديو –لا تتمتع اللغات بقيمة ذاتية متساوية، بل تُمنح قيمتها بناءً على "الرأسمال الرمزي" الذي تحمله؛ حيث تصبح اللغة المهيمنة أداة للترقي الاجتماعي ومؤشراً على السلطة، بينما تُدفع اللغات أو اللهجات الأخرى إلى الهامش. وتتشكل هذه العلاقة عبر عمليات أيديولوجية دقيقة حددتها سوزان غال وجوديث إيرفين، تبرز منها "الأيقنة" التي تربط هوية المتحدث بصفات لغته، و"المحو" الذي يسعى لتجاهل التعددية اللغوية لصالح لغة مركزية واحدة تخدم الأهداف السياسية للدولة.

وعندما تلتقي اللغات في حيز جغرافي واحد، تنشأ ظواهر "التماس اللغوي" التي تتراوح بين التعايش الوظيفي (الازدواجية اللغوية) وبين الصراع الوجودي. ففي الوقت الذي يمارس فيه المتحدثون "التبديل الكودي" كاستراتيجية للتعبير عن الهوية أو الانتماء لطبقة معينة، قد يؤدي ضغط اللغة القوية إلى "تآكل" بنية اللغة الأضعف أو حتى "موتها" تدريجياً. إن هذه الديناميكية ليست قدراً محتوماً، بل هي نتاج "تخطيط لغوي" متعمد تقوم به المؤسسات لتوزيع الأدوار بين اللغات؛ فتجعل من إحداها لغة للعلم والسيادة، ومن الأخرى لغة للوجدان أو الفلكلور. وبذلك، تخلص الدراسات السوسيولسانية إلى أن صراع اللغات هو في جوهره صراع بين المتحدثين على الموارد والمكانة، وأن اللغة ليست إلا الساحة التي تُحسم فيها موازين القوى الاجتماعية. ولا تقف علاقة اللغات عند حدود الصراع المحلي، بل تمتد لتشمل ما يُعرف بـ النظام اللغوي العالمي، حيث يرى باحثون مثل ديفيد كريستال وروبرت فيليبسون أن العلاقة بين اللغات اليوم محكومة بظاهرة الإمبريالية اللغوية. فزحف لغات عالمية معينة كالإنجليزية لا يهدد فقط اللغات المحلية بالاندثار، بل يفرض نمطاً معرفياً واحداً يهدد التنوع الثقافي البشري. وفي مواجهة هذا الزحف، تطرح الدراسات السوسيولغوية الحديثة مفهوم الأمن اللغوي والتخطيط اللغوي المقاوم، وهي استراتيجيات تسعى من خلالها المجتمعات إلى إعادة الاعتبار لغاتها الأم عبر تكييفها مع متطلبات العصر والتقنية، لضمان عدم تحولها إلى لغات هامشية" أو تراثية فحسب.

وعلى صعيد المتحدث الفرد، تبرز علاقة اللغات في شكل "السيولة الهوياتية"؛ حيث لم يعد المتحدث المعاصر سجين لغة واحدة، بل أصبح يمتلك "حقائب لغوية" متعددة يستخدمها

بمرونة فائقة. هذه المرونة تتجاوز فكرة الحدود الصارمة بين اللغات، وتعتبرها مصادر متداخلة يستقي منها المتكلم ما يشاء ليعبر عن ذاته العابرة للحدود. وبذلك، تنتهي الدراسات السوسيولغوية إلى أن مستقبل اللغات لن يُحسم بالانغلاق، بل بمدى قدرة اللغات على "التفاوض" في فضاء مفتوح، حيث البقاء ليس للأقوى عسكرياً أو اقتصادياً فحسب، بل للأكثر قدرة على التعبير عن الهوية والابتكار المعرفي في آن واحد.

الخاتمة :

تُعد الجغرافيا اللغوية حلقة الوصل الكبرى بين اللسان والمكان، حيث تنطلق من إيمان المنهج الوصفي العربي القديم –كما تجلى عند سيبويه– بضرورة رصد الظاهرة اللغوية في حيزها الطبيعي دون تدخّل معياري. وقد تطور هذا المسار في العصر الحديث ليتحول إلى أدوات إحصائية وميدانية دقيقة تبلورت في "الأطالس اللغوية"؛ فبين صرامة المدرسة الألمانية التي سعت للحصر الشامل، ومرونة المدرسة الفرنسية التي ركزت على الاستقصاء الميداني للحقول الدلالية، تحولت اللغة من أصوات عابرة إلى كيانات جغرافية مرسومة بخرائط ورموز بصرية. ولم تكن هذه الخرائط مجرد رصد للصوت والمعجم، بل كانت تعكس "رؤى كونية" متباينة، وهو ما أكده إدوارد سابير حين اعتبر اللغة قالباً للفكر؛ فكل تباين جغرافي في اللسان هو في حقيقته تباين في طريقة إدراك الشعوب لواقعها ومحيطها.

بيد أن هذه الجغرافيا ليست ساكنة، بل هي ساحة "صراع رمزي" مستمر كما تصفها الدراسات السوسيولسانية الحديثة؛ فاللغات لا تتجاور بسلام دائم، بل تتفاعل ضمن "سوق لغوية" محكومة بموازين القوى والسلطة. وهنا تبرز أهمية التخطيط اللغوي في إدارة هذا الصراع، حيث تسعى المجتمعات للحفاظ على "أمنها اللغوي" في مواجهة زحف اللغات المهيمنة التي تحاول محو الحدود اللسانية التقليدية. وبذلك، تخلص الجغرافيا اللغوية إلى أنها ليست مجرد علم لوصف التوزيع المكاني للألفاظ، بل هي علم يقرأ التاريخ والسياسة والهوية من خلال تتبع "الانجراف اللغوي" وتحليل بؤر الانتشار والتقلص، مما يجعل من الأطلس اللغوي مرآة حية للتحولات الكبرى التي تعيشها المجتمعات البشرية في علاقتها مع لسانها والآخر.

قائمة المراجع :

1. خالد نعيم الشناوي، **الأطلس اللغوي في التراث العربي دراسة في كتاب سيبويه**. مصر، دار السياب للطباعة والنشر، 2010. نسخة الكترونية من الموقع الإلكتروني : http://www.nour-book.com

2. أبو يعقوب ابراهيم، **الاتصال الانساني ودوره في التفاعل الاجتماعي**. الأردن، دار مجدلاوي، 1993.

3. انتوني غدنز، ترجمة فايز الصياغ،**علم الاجتماع**. بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط4،2005.

4. بلقاسم بن روان، **وسائل الاعلام والمجتمع دراسة في الأبعاد الاجتماعية والمؤسساتية**. الجزائر، دار الخلدونية، 2007.

5. الزبير بن عون، محمد در، (الجغرافيا اللغوية موضوع ومجالات البحث). **مجلة العلوم الاجتماعية**. المجلد 14، العدد 02 سبتمبر 2020، الجزائر، 2020.

6. حسن عماد مكاوي، عاطف عدلي العبد، **نظريات الاعلام**. مصر، جامعة القاهرة، 2007.

7. حسن عماد مكاوي،ليلى السيد،**الاتصال و نظرياته المعاصرة**. القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2006.

8. دنيس كوش، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**. ترجمة منير السعيداني، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2007.

9. عبد الحافظ محمد سلامة، وسائل الاتصال والتكنلوجيا في التعليم.عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2 1998.

10. محمد الهادي، **تكنولوجيا المعلومات و تطبيقاتها**، دار الشروق، القاهرة، 1989.

11. محمد عبد الحميد،**نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**.القاهرة،عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1998

12. محمود علم الدين، **تكنولوجيا المعلومات و صناعة و الإتصالالجماهيرى**، مصر، دار العربي للنشر و التوزيع ، 1990.

13. Breton Philippe, Proulx Serge, **L'Explosion de la communication**. Alger, Casbah Éditions, 2000.

14. Dufour Arnaud, **Internet.** Paris, PUF, 1995

15. Jouet Josiane et Messin Audrey, **Les jeunes internautes avertis ou l'ordinaire des pratiques**. In Internet Une Utopie Limitée : Nouvelles régulations nouvelles solidarités, sous la direction de Proulx Serge, Canada, Les presses de l'Université Laval, 2005.

16. Lazar Judith, **La science de la communication**. Alger, Editions Dahleb, 1996.

17. Mathias Bernard,**La "culture jeune", objet d'histoire ? Regards croisés sur la jeunesse**,Cahiers du Centre d'histoire « Espaces et Cultures » 24 | 2006.

18. Micheline Frenette, **L'appropriation d'Internet par des étudiants universitaires : quels sens pour de nouvelles pratiques**. In Internet Une Utopie Limitée : Nouvelles régulations nouvelles solidarités, sous la direction de Proulx Serge, Canada, Les presses de l'Université Laval, 2005.

19. Proulx Serge, Massi-Folléa, Conein Bernard, **Internet Une Utopie Limitée : Nouvelles régulations nouvelles solidarités**. Canada, Les presses de l'Université Laval, 2005.